تأثير العولمة السياسية على الوطن العربي

(2011 – 1991)

The Political Impact Of Globalization On The Arab World

(1991 – 2011)

إعداد الطالب

أشرف غالب أبوصالحة

المشرف

د . محمد جميل الشيخلي

رسالة قدمت استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير

قسم العلوم السياسية

كلية الآداب والعلوم الإنسانية

جامعة الشرق الاوسط

الفصل الثاني 2012/2011

تفويض

أنا أشرف غالب أبوصالحة ، أفوض جامعة الشرق الأوسط ، بتزويد نسخ من رسالتي ، للمكتبات ، أو المؤسسات ، أو الهيئات ، أو الأشخاص عند طلبها

الإسم : أشرف غالب أبوصالحة

التاريخ : ٢٠١٢/٠٦/١٦

التوقيع :

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة وعنوانها (تأثير العولمة السياسية على الوطن العربي

١٩٩١ – ٢٠١١)

أعضاء لجنة المناقشة:		التوقيع
١- الدكتور محمد جميل الشيخلي	مشرفاً ورئيساً	.....
٢- الدكتور سعد فيصل السعد	ممتحناً داخلياً	.....
٣- الأستاذ الدكتور عبدالفتاح علي الرشدان	ممتحناً خارجياً	.....

شكر وتقدير

أود أن أتقدم بالشكر الجزيل والعرفان لوالدتي التي أعطتني الكثير خلال مسيرة حياتي ووالدي على تشجيعه لي ، وكذلك أتقدم بالشكر إلى الدكتور محمد جميل الشيخلي ، الذي لم يدخر وقتاً وجهداً لانجاز هذا العمل ، وأتقدم بالشكر إلى قسم العلوم السياسية بالجامعة ، ولأعضاء لجنة المناقشة .

الإهداء

أهدي هذه الرسالة إلى

أمي الغالية التي لولاها لما أنجزت هذا العمل ،

إبن أختي عبد اللطيف الذي كان مصدر بهجة وفرح لي .

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الفصل التمهيدي : **عنوان الرسالة**	أ
– التفويض	ب
– قرار لجنة المناقشة	ج
– شكر وتقدير	د
– الإهداء	ه
– الفهرس	و
– قائمة الجداول	ط
– الملخص باللغة العربية	ي
– الملخص باللغة الإنجليزية	ل
– الفصل الأول : مقدمات الدراسة **– مقدمة**	1
– مشلكة الدراسة وأسئلتها	4
– أهداف الدراسة	5
– أهمية الدراسة	6
– فرضية الدراسة	7
– حدود الدراسة	7
– محددات الدراسة	8
– التعريفات الإجرائية	9

– الإطار النظري والدراسات السابقة	11
أ– الإطار النظري ب– الدراسات السابقة	11 13
– منهج الدراسة	26
الفصل الثاني : دراسة ظاهرة العولمة	27
المبحث الأول – العولمة (المفهوم والاصطلاح)	28
المطلب الأول : ماهية مفهوم العولمة	28
المطلب الثاني : مصطلح ظاهرة العولمة	34
المبحث الثاني – خلفية تاريخية للعولمة	44
المطلب الأول : تاريخ نشأة العولمة	44
المطلب الثاني : العولمة والحضارات المختلفة	49
الفصل الثالث : التأثير السياسي للعولمة على الوطن العربي (1991–2011)	59
المبحث الأول – العولمة السياسي	61
المطلب الأول : العولمة السياسية (المفهوم والأبعاد)	61
المطلب الثاني : ملامح توجهات العولمة السياسية	78
المبحث الثاني – الوطن العربي والعولمة السياسية (1991– 2011)	89
المطلب الأول : تجليات العولمة السياسية على الوطن العربي	89
المطلب الثاني : مظاهر وتداعيات العولمة على الوطن العربي	96
الفصل الرابع : الآثار السياسية للعولمة على الوطن العربي وآلية التصدي لها (1991 – 2011)	104
المبحث الأول – الآثار السياسية الإيجابية والسلبية لظاهرة العولمة على الوطن	106

العربي (1991 – 2011)	
المطلب الأول : الأثر السياسي الإيجابي لظاهرة العولمة على الوطن العربي (1991 – 2011)	106
المطلب الثاني : الأثر السياسي السلبي لظاهرة العولمة على الوطن العربي (1991 – 2011)	118
المبحث الثاني – مواجهة أثر العولمة السياسية والتعامل معها	132
المطلب الأول : مواجهة تأثير العولمة السياسية على الوطن العربي وآلية التصدي له	133
المطلب الثاني : أساليب التعامل مع العولمة السياسية	140
المبحث الثالث – حاضر ومستقبل العولمة السياسية في الوطن العربي	146
المطلب الأول : التصنيف العالمي للدول العربية في مجال العولمة السياسية	147
المطلب الثاني : مستقبل الوطن العربي في ظل العولمة السياسية	178
الفصل الخامس : أولاً : الخاتمة	181
ثانياً : الاستنتاجات	184
ثالثاً : التوصيات	189
المصادر والمراجع	191

قائمة الجداول

رقم الفصل – رقم الجدول	محتوى الجدول	الصفحة
الرابع – 1	تصنيف الدول العربية لعام 1991م	149
الرابع – 2	تصنيف الدول العربية لعام 1992م	151
الرابع – 3	تصنيف الدول العربية لعام 1993م	152
الرابع – 4	تصنيف الدول العربية لعام 1994م	153
الرابع – 5	تصنيف الدول العربية لعام 1995م	155
الرابع – 6	تصنيف الدول العربية لعام 1996م	156
الرابع – 7	تصنيف الدول العربية لعام 1997م	158
الرابع – 8	تصنيف الدول العربية لعام 1998م	159
الرابع – 9	تصنيف الدول العربية لعام 1999م	160
الرابع – 10	تصنيف الدول العربية لعام 2000م	162
الرابع – 11	تصنيف الدول العربية لعام 2001م	163
الرابع – 12	تصنيف الدول العربية لعام 2002م	165
الرابع – 13	تصنيف الدول العربية لعام 2003م	166
الرابع – 14	تصنيف الدول العربية لعام 2004م	167
الرابع– 15	تصنيف الدول العربية لعام 2005م	169
الرابع – 16	تصنيف الدول العربية لعام 2006م	170
الرابع – 17	تصنيف الدول العربية لعام 2007م	172
الرابع – 18	تصنيف الدول العربية لعام 2008م	173
الرابع – 19	تصنيف الدول العربية لعام 2009م	174

تأثير العولمة السياسية على الوطن العربي

(1991 – 2011)

إعداد الطالب : أشرف غالب أبوصالحة

إشراف الدكتور : محمد جميل الشيخلي

الملخص

تسعى هذه الدراسة المعنونة ب " تأثير العولمة السياسية على الوطن العربي " إلى تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها : محاولة بيان تأثير العولمة السياسية على الوطن العربي ، مع بدايات النظام الدولي الجديد، منذ عام 1991م وحتى عام 2011م، على المستويات كافة، لأنها لعبت دوراً أساسياً في مسار ومسيرة الدول العربية منذ ذلك الوقت، وكيف أثرت تأثيراً بالغ الأهمية، في كافة مجتمعات العالم الحديث ، وفي تحويل انتماءات الدول واستراتيجياتها المختلفة ، إضافة إلى تغيير خريطة بعض الدول ، و إعادة تكوين نظم سياسية جديدة بأفكار مغايرة لما كانت عليه ، ، وكذلك تسعى الدراسة إلى بيان الآثار الإيجابية والسلبية على الوطن العربي ، وكيفية مواجهتها وآلية التعامل معها ، ولتحقيق هذه الأهداف والتحقق من فرضية الدراسة ، تم استخدام نوعين من المناهج ، وهما المنهج التاريخي، والمنهج الوصفي التحليلي ، فسعت الدراسة أن تكون مدخلاً لمعرفة ما يجري حولنا ، حيث أصبح موضوع

العولمة يأخذ حيزاً كبيراً من النقاش والجدل والأخذ والرد ، وعن مدى تأثيره على المجتمعات العربية ، ومدى تأثر المجتمعات والدول العربية به في كافة المجالات وتحديداً الناحية السياسية ، وتوصلت هذه الدراسة إلى عدة استنتاجات أهمها : أن العولمة السياسية لها دور كبير وعظيم في مسار العلاقات الدولية والإقليمية والمحلية ، وأن فشل أحد نظامي الثنائية القطبية ، كان له الحيز الأكبر في تقوية تأثيرات العولمة على كافة أمور الحياة ، إضافة إلى استخدام مفهوم العولمة بصوره المختلفة ، كأداة ضغط ، ووسيلة توجيه لتسيير مصالح الدول العظمى ، وقد استوجبت هذه الاستنتاجات عدة توصيات أهمها : ضرورة نشر الوعي على مستوى الحكومات والشعوب ، من أجل مجابهة العولمة ، والحفاظ على الخصوصيات الوطنية والثقافية ، والتأكيد على أهمية دور مؤسسات المجتمع المدني ، وتفعيل مجالات التعاون الاقتصادي العربي ، من حيث تفعيل دور المؤسسات الاقتصادية العربية ، وزيادة القدرة على الاعتماد على الذات ، والبناء الداخلي ، مما يزيد من فرص استقلالية الدول العربية .

The Political Impact Of Globalization On The Arab World (1991 – 2011)

Prepared By : Ashraf Ghaleb Abu Salha
Supervised By : Dr. Mohammed Al Sheikhly

Abstract

The Aim of this study titled " The political impact of Globalization on the Arab world " to achieve a set of objectives, including: Shows The effects of the Political Globalization on the Arab world since 1991 and until 2011, with the beginnings of the new international System , at all levels, Through The Historical process Of Globalization , By reading historically, What Are The Effects Of The Globalization in human history, Which played a key role in the path and the march of the Arab countries since that time, and how it affected a very important Impacts , in all societies of the modern world, and in the conversion of States affiliations and the Their Different strategies , in addition to changing the map of some countries, and reconfigure systems of new political ideas differently from what it was, Beside achieve these goals and verification of the hypothesis of the study, were used two types of approaches, the historical method, and descriptive analytical method.

So This study Achieve to be a gateway to find out what is happening around us , where The Political Globalization became the Main subject of discussion ,debate and Transactions , and its

impact on Arab societies, and the Arab countries in all fields, especially in political terms, as well as the study seeks to describe the effects of positive and negative effects on the Arab world, and how to confront and mechanism to deal with it, In Addition Of find several conclusions, including: that the Political globalization plays a big great role in the regional & international relations beside local communities, then giving Solutions By preservation of national particularities and cultural rights, and to emphasize the importance of the role of civil society institutions .

الفصل الأول

تمهيد :

الكثير من الباحثين والمحللين يرون ، أن العولمة هي إطار شامل للنظام الرأسمالي ، الذي تربع على المسرح العالمي ، بغير منافس ، بعد إنهيار الاتحاد السوفييتي عام **1991**م ، مع ارتباط العولمة الوثيق بالديمقراطية ، وأنها تشكل ضرورة للاختبار الحتمي ، بين الفردية والجماعية ، وبين القطاع الخاص والقطاع العام ، وبين العلمانية والدين ، وبين الاستقلال الوطني والاعتماد المتبادل، وبين الأنا والآخر ، على المستويات الحضارية كلها .

ومن هنا أصبحت العولمة ظاهرة متعددة الأوجه ومعقدة للغاية ، وقد انتشر استخدام مصطلح العولمة على شكل طروحات سياسية واقتصادية وثقافية متعددة في العقد الأخير من القرن الماضي ، وقد اكتسب هذا المصطلح دلالات استراتيجية من خلال التطورات المتسارعة في العالم , فقد شهد العالم في القرن العشرين مجموعة تطورات ساخنة كالحربين العالميتين والحرب الباردة بين المعسكرين الشرقي المتمثل بالاتحاد السوفيتي والغربي المتمثل بامريكا وحلفائها وقد أنتج هذا الصراع , السقوط المروع للنظام الاشتراكي المتمثل في الاتحاد السوفيتي الذي انهار عام **1991**، وتأسيساً على ما تقدم ، لم تعد الدول تستطيع أن تعيش بعزلة ، لأن العزلة لم تعد من سمات العصر الحديث .

ونتيجة للتفاعلات بين الدول المختلفة ، يتبين أن الدول العربية تأثرت بالعولمة في جميع مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية ، لأنها جزء من دول عالم الجنوب ، ومن هنا فإن العولمة قد تخطت مجال السياسة والاقتصاد فقط ، لتدخل إلى خصوصيات المجتمع العربي ، فهي تروج وبقوة لأنماط معينة في العلاقات الاجتماعية على مختلف المستويات ، وتكمن الخطورة في العجز عن إيقاف هذا التمدد والتغلغل , فثورة الاتصالات المرئية والمسموعة بأجهزتها المتنوعة تحاصر الإنسان ، وتدخل إلى بيته بكل سهولة هذا من جهة , ومن جهة أخرى وعند إمعان النظر إلى هذه القضية ، فانه من السهل معرفة وملاحظة تداخل الشبكات والمؤسسات الكبرى ، وتكوين التكتلات الاقتصادية العالمية ، والتي أصبحت بدورها مؤثر رئيسي وأساسي على العملية السياسية ككل .

فالعولمة بصورة عامة تعني تعميم الشيء ، بحيث يشمل دائرة العالم بأسره ، وإن كان معناها يختلف باختلاف تخصصات الباحثين ، فهي تعني الفكر الثقافي والحضاري والاجتماعي ، على مستوى العالم باعتباره مكاناً واحداً .

وتتباين وجهات النظر بالنسبة للعولمة ، فتراها الدول النامية على أنها نوع من أنواع السيطرة الإمبريالية ، وصورة من صور الهيمنة الغربية المرتبطة

بالرأسمالية ، لهذا يمكن ملاحظة تحرير التجارة العالمية من القيود الجمركية ، وبخاصة السلع الصناعية ، وبهذا فالعولمة مرحلة من مراحل تطور النظام الرأسمالي ، أو انتصاراً للنظام الرأسمالي على مستوى الكون بأسره .

وفي ظل العولمة بدأ تسابق الدول العربية إلى الانضمام لمنظمة التجارة العالمية (الجات) ، وقد بلغ عدد الدول العربية في هذه المنظمة عشرة دول ، وهي الأردن ، السعودية ، الكويت ، مصر ، تونس ، المغرب ، موريتانيا ، الإمارات العربية المتحدة ، قطر ، البحرين .

وستبين هذه الدراسة بأن هناك وقائع تظهر على تطبيقات العولمة ، منها سلبية ، ومنها إيجابية وسوف تتطرق الدراسة لإبراز مظاهر العولمة السلبية التي تسهم في تدهور وضع المواطن العربي , وكذلك إيجابياتها التي تساعد الدول العربية في بناء نفسها ، وتحديث أفكارها ، وقبولها الديمقراطية كمطلب أساسي في بناء الدولة ، وستوضح الدراسة مسار العولمة السياسية في الوطن العربي منذ عام 1991 وحتى عام 2011 ، كما تسلط الضوء على الأثر السياسي للعولمة وتأثيرها في الوطن العربي , وما حققته من مكتسبات ، وما سيتحقق مستقبلاً ، وذلك من خلال إظهار تأثيراتها في شتى المجالات في الوطن العربي ، وطرق الوقاية من آثارها التدميرية ، كما تبين الدراسة ما يجب على الدول العربية اتباعه لغرض حمايتها ، والتعامل معها ومواجهتها ، واحترام خصوصيات مجتمعها ، فهي نمط معين من الحياة ، يتطلب من الجميع تطبيقها واحترمها ، لأنها جزء من مشروع حضاري رأسمالي .

فالعولمة هي عولمة حضارة ، وتعد الثورة في وسائل الاتصال والتكنولوجيا وما إليها رأس الحربة فيها ، التي لا يمكن اختزالها كقاعدة اقتصادية إنتاجية فحسب ، بل تتجاوزها لتتخطى الحدود ، التي لا يمكن أن تفصل بين مرتكزاتها ، ومرتكزات المجتمع الأساسية والرئيسية ، التي تقوم على أنماط الوعي ، والعلاقات السياسية الحقوقية ، والبنى المجتمعية والثقافية ، وطرق الاستهلاك ، وغيرها ، والتي يجب على جميع المجتمعات المرور بها من خلال عملية التطور الطبيعي في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية ، في طريقها لتحقيق مفهوم العولمة .

مشكلة الدراسة وأسئلتها :

تكمن مشكلة الدراسة في مفهوم قديم حديث ، وهو مصطلح العولمة ، التي بدأت هجمتها في أوائل تسعينيات القرن الماضي ، بالتزامن مع سقوط الاتحاد السوفييتي ، حيث برزت آثارها في كل مناحي الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والسياسية والثقافية ، وتمدد نشاطها في كل اتجاه من الكرة الأرضية ، حيث تأثرت بها البلدان المختلفة ، بخاصة بلدان العالم الثالث ، وأصبحت جزءاً رئيسياً من شخصيتها وتوجهاتها .

والدول الدول العربية من بين دول العالم الثالث ، لذلك تعمل هذه الدراسة على بيان مدى تأثير العولمة السياسية على الوطن العربي ، و لغرض التعامل مع هذه المشكلة ، لا بد من طرح مجموعة من الأسئلة تستوجب الدراسة والتحليل.

أسئلة الدراسة :

1- ما المفهوم النظري للعولمة السياسية ؟

2- ما تأثير العولمة السياسية على الوطن العربي ؟

3- ما الآثار الإيجابية والسلبية للعولمة السياسية على الوطن العربي ؟

4- ما الأبعاد السياسية للعولمة على الوطن العربي ؟

5- ما الكوابح والمحددات لمواجهتها ؟

أهداف الدراسة :

إن الدراسة تهدف إلى بيان تأثيرات العولمة السياسية ، مع بدايات النظام الدولي الجديد ، على المستوى السياسي ، لأنها تشير إلى العملية التاريخية الكبرى ، من خلال قراءتها تاريخياً ، والتي تحفر مجراها بشدة في التاريخ الإنساني الراهن ، وكيف أثرت تأثيراً بالغ الأهمية ، في كافة مجتمعات العالم الحديث ، فسعت الدراسة أن تكون مدخلاً لمعرفة ما يجري حولنا ، حيث أصبح موضوع العولمة يأخذ حيزاً كبيراً من النقاش والجدل والأخذ والرد ، وعن مدى تأثيره على المجتمعات العربية ، ومدى تأثر المجتمعات والدول العربية به في كافة المجالات وتحديداً الناحية السياسية ، وكذلك تسعى الدراسة إلى بيان الآثار الإيجابية والسلبية على الوطن العربي ، وكيفية مواجهتها وآلية التعامل معها .

ولكي تحقق الدراسة أهدافها ، يتم ذلك من خلال :

1- تحديد مفهوم العولمة ، نشأتها ، تطورها ، آثارها .

2- ابراز دور العولمة السياسية وتجلياتها .

3- تحديد أثر العولمة السياسية على المجتمع العربي إيجابياً وسلبياً .

4- استشراف مستقبل العالم العربي في ظل العولمة .

أهمية الدراسة :

تكمن أهمية الدراسة من خلال الآتي :

- **على المستوى النظري :** إن دراسة العولمة من الجانب النظري وبيان ماهيتها وبنيانها ، ومن ثم السرد التاريخي للعولمة من حيث النشوء والتطور ، مروراً ببروز دور العولمة في العصر الحديث مع تطور وسائل الاتصال والمواصلات ، والتي جاءت بعد الثورة الصناعية ، وتوجت بانهيار الاتحاد السوفييتي، وخلو العالم من نظام ثنائية القطبية ، وبروز العالم أحادي القطبية الذي تهيمن عليه الولايات المتحدة الأمريكية ، التي أصبحت صاحبة القرار الأحادي في العالم ، حيث تكمن الأهمية في الجانب النظري في إظهار دور العولمة في الفترة من عام 1991 وحتى عام 2011 في بنيان العالم الحديث الذي يعيشه الوطن العربي ، وبيان العولمة كظاهرة برزت في العالم ، وإبراز تجليات العولمة السياسية على الوطن العربي ، ومن ثم الحديث عن الآثار المترتبة عن تأثيرات العولمة السياسية على المستويات كافة في الدول العربية ، وطرح الحلول للحد من تغلغل العولمة وسيطرتها على العالم العربي ،

وكيفية التعامل معها ، وبيان تصنيف الدول العربية عالمياً في مجال العولمة السياسية .

- **على المستوى العملي** : تتيح هذه الدراسة للمختصين والمهتمين والسياسيين معرفة أوجه العولمة المشرقة والمظلمة ، ومدى تأثيرها على الدول العربية وعلى المواطن العربي ، وكذلك تتيح للسياسيين وصناع القرار التمحص لصياغة قراراتهم بما يخدم المصلحة الوطنية ، وسياساتهم بما يخدم الصالح العام للدولة ، ومعرفة طرق الوقاية والحماية منها ، وكيفية المحافظة على خصوصية المجتمعات العربية .

فرضية الدراسة :

تقوم فرضية الدراسة أن للعولمة السياسية تأثير إيجابي وسلبي على الوطن العربي في كافة مناحي الحياة .

حدود الدراسة :

عمدت هذه الدراسة إلى تتبع العولمة من حيث ماهيتها ، وتاريخها ، ونشأتها ، وظهورها في العصر الحديث ، وتأثيرها السياسي على الوطن العربي ، وبيان الآثار الإيجابية والسلبية للعولمة على الوطن العربي والمجتمع العربي ، وحدود الدراسة تتألف من :

الحـــدود الزمنيـــة : وهـــي تعنـــى بالبحـــث والدراســـة عـــن تـــأثير العولمـــة الـــسياسية إيجابيـــاً وســـلبياً علـــى الـــوطن العربـــي منـــذ إنهيـــار الاتحـــاد الـــسوفييتي عـــام 1991 م وحتى عام 2011 .

الحـــدود المكانيـــة : تعنـــى الدراســـة بمنطقـــة الـــوطن العربـــي والتـــي تـــشترك شـــعوبها بعـــدد مـــن الـــسمات والخـــصوصيات والـــروابط المـــشتركة ، فـــي تاريخهـــا الحـــضاري وتراثها الإنساني ، ما بين شعوبها .

الحدود البشرية : وهي تقتصر على سكان الوطن العربي .

محددات الدراسة :

إن موضـــوع العولمـــة مطـــروح علـــى المـــستوى العـــالمي ، وتعمـــل لـــه أكبـــر المؤســـسات العالميـــة ، التـــي تـــسمى المؤســـسات المتعـــددة الجنـــسيات ، لكنـــه لـــم يوضـــع بعـــد موضـــع التنفيـــذ ، ومـــن هنـــا تبـــدأ صـــعوبة الدراســـة ، التـــي تقتـــضي العودة إلى العديـــد مـــن المراجـــع والأبحـــاث المحليـــة والأجنبيـــة ، والإطـــلاع علـــى مـــا تختزنـــه شـــبكات الإنترنـــت مـــن معلومـــات عـــن هـــذا الموضـــوع ، ومـــن هنـــا يـــتم الإطـــلاع علـــى ثغـــرات الدراســـة الإيجابيـــة والـــسلبية فـــي التطبيـــق والممارســـة ، واكتشاف المفيد من الضار في موضوع العولمة .

التعريفات الإجرائية للدراسة :

العولمة (لغة) :

نظراً لكون لفظ العولمة لفظاً حديثاً إلى حد ما ، وبالتالي فإنه بالرجوع إلى الكتب هناك تعريفات مختلفة لهذا المفهوم ، ومنها : " العولمة تعود إلى العلم وهو المنار، قال ابن سيده : والعلامة والعلم : شيء ينصب في الفلوات تهتدي به الضالة ، وبين القوم أعلومة : كعلامة ، عن أبي العميثل الأعرابي ، وقوله تعالى : وله الجوار المنشآت في البحر كالأعلام (الرحمن : 33) ، قالوا : الأعلام الجبال ، والعلم : العلامة ، والعلم : الجبل الطويل " (ابن منظور ، 1990 : 419) وقيل فيها : " عولمة على وزن قولبة ، واللفظ مشتق من العالم ، والعالم جمع لا مفرد له كالجيش والنفر ، وهو مشتق من العلامة على ما قبل ، وقيل مشتق من العلم وذلك تفضيل مذكور في كتب اللغة ، فالعولمة كالرباعي في الشكل ، فهو يشبه دحرجة المصدر ، لكن دحرجة رباعي منقول أما عولمة فرباعي مخترع " (الظاهر ، 2010 : 9) .

العولمة (اصطلاحاً) :

كان هناك العديد من التعريفات اللغوية للعولمة ، وكان أيضاً هناك العديد من التعريفات الاصطلاحية لها ، فالبعض عرفها " هي التداخل الواضح لأمور الاقتصاد والاجتماع والسياسة والثقافة والسلوك ، دون اعتداد بذكر بالحدود السياسية للدول ذات السيادة أو انتماء إلى وطن محدد أو لدولة معينة ، ودون حاجة إلى اجراءات حكومية " (مسعد ، 2000 : 15) ، وهناك من عرفها

أنها " تشير إلى علاقات القوى والاقتصاد الذي يمتد عبر العالم بما ينطوي عليه من ضغط للزمان والمكان ، واعادة تكوين العلاقات الاجتماعية نتيجة تحرير السوق العالمي وظهور طبقة جديدة من السلع الثقافية وتكنولوجيا المعلومات " (الظاهر ، 2010 : 11) .

ظاهرة العولمة :

إن العولمة كمفهوم ، أصبح متداول وشائع في الآونة الأخيرة ، خاصة منذ بداية التسعينيات ، وتحديداً بعد سقوط الاتحاد السوفييتي من جهة ، واندلاع حرب الخليج من جهة ثانية عام 1991م ، ومع كل هذا فإن ظاهرة العولمة ليست حديثة العهد بقدر ما تدل على حداثة هذا المصطلح ، فهي " عملية تاريخية كنتيجة لإبداعات الإنسان ، والتطور التكنولوجي ، تمثل زيادة التكامل الاقتصادي بين دول العالم من خلال التجارة ، وتدفق رؤوس الأموال والقوى العاملة والمعلومات عبر الحدود ، كما أن لها أبعاد ثقافية وسياسية وبيئية ... الخ ، وتمتد لتشمل العالم أجمع " . (الظاهر ، 2010 : 38) .

العولمة السياسية :

في تاثير العولمة على الجانب السياسي ، يظهر مفهوم العولمة السياسية والذي يتمحور مفهومه بالآتي : " هي أحد أبعاد العولمة الاقتصادية والتي تعمل من أجل ارساء هيمنة النظام الرأسمالي العالمي (الولايات المتحدة ، أوروبا ، اليابان) على مختلف أنحاء الكرة الأرضية هيمنة شبه تامة ،

والهدف من هذه العولمة السياسية تفكيك وشائج السيادة الوطنية للدول المتوسطة والصغيرة " (الظاهر ، 2010 : 109) .

الإطار النظري والدراسات السابقة :

أولاً : الاطار النظري :

" يتفق الكثير من الباحثين والمفكرين في كافة التخصصات ، على أن طرح مسألة العولمة بشكل جدي قد تم بعد إنهيار الاتحاد السوفييتي عام 1991 م ، حيث أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية القوة العظمى الوحيدة في العالم ، في ظل تنامي وسائل الاتصال والمعلومات إلى حد التداخل في مختلف المستويات ، لا سيما السياسية والاقتصادية والأمنية والثقافية والاجتماعية ، حتى امتلكت الدور المركزي في معظم هذه المجالات ، فالتبس الأمر على البعض في التمييز بين النفوذ الأمريكي كنفوذ ، ومسألة العولمة ، كطرح عالمي ، له أهداف كونية شاملة ، بشكل تربط فيه على أنها هدف من أهداف الولايات المتحدة ، لاستكمال هيمنتها على العالم " (يونس ، 2005 : 31).

" لكن عمر ظاهرة العولمة يعود إلى خمسة قرون وتحديداً مع بدء الكشوفات الجغرافية عم 1497 م ، وما صاحبه من بدء التقدم التكنولوجي في الإتصال والتجارة ، منذ اختراع البوصلة ، وصولاً إلى اختراع الأقمار الصناعية ، مع ما واكبها من إعادة ربط بعض الدول والمجتمعات ، التي انتهت عزلتها الإختيارية ، أو أنهيت ، مثل دول أوروبا الشرقية والصين " (يونس ، 2005 : 34) .

هـذه الملامـح الأساسـية لمـا يـسمى العولمـة والتـي ظهـرت بعـد الحـرب العالميـة الثانية ، والتـي تـسعى الـدول الـصناعية بـدورها فـي ظـل التطـور التكنولـوجي فـي الـدخول مجـدداً حلبـة المنافـسة ، علـى الأسـواق والمـواد الأوليـة . بـسبب ضـيق الأسـواق الوطنيـة لمنتجاتهـا ، وخـصوصاً مـع كثـرة الانتـاج مـن خـلال القـدرات التقنيـة الجديـدة المتطـورة ، ممـا أدى إلـى أن يكـون العـالم بأسـره سـوقاً لهـا ، كمجـال لنظـام جديـد ، ولكـي يـتم تنفيـذ ذلـك ، كـان لا بـد مـن إخـضاع العـالم لـسيطرة الـدول الـصناعية ، عـن طريـق مفـاهيم الديمقراطيـة ، والحريـات ، وتقريـر مـصير الـشعوب ، والتحـضر ، لتـدخل فـي معتـرك العولمـة والحـضارة في الظـاهر ، بينمـا الهـدف الحقيقـي هـو اسـتغلال المـواد الأوليـة ، وتـوفير سـوق لمنتجاتها ، وتأمين ديمومة واستمرار ذلك . (يونس ، 2005 : 35) .

فآثـار العولمـة لـم تعـد مقتـصرة علـى تـأثير واحـد وهـو الاقتـصادي مـثلاً أو السياسي فقط ، بـل تعـداه إلـى نطاقـات أوسـع ، وهـذه الآثـار إيجابيـة أو سـلبية قـد أثرت علـى العـالم أجمـع ، ومـن بـين هـذا العـالم ، الـوطن العربـي ، حيـث تعمـل العولمة بتأثيراتها السلبية على زيـادة الهـوة بـين العـالم العربـي الـذي هـو جـزء مـن العالم الثالث المتخلـف مـن جهـة ، وبـين العـالم الغربـي المتطـور مـن جهـة ثانيـة ، حيث تكـون نتـائج العولمـة فـي هـذا الـصدد سـلبية علـى الطـرف الأضـعف الـذي يكـون تابعـاً للطـرف الأقـوى ، بينمـا التـأثير الايجـابي لتلـك العولمـة يكـون بالاسـتفادة مـن النـواحي التنمويـة التـي تـسهم فـي تطـور العـالم العربـي ، وفـي تكريس تواجده وتأثيره كقوة عالمية ثقافياً واقتصادياً واجتماعياً وسياسياً .

" ونتيجة هذه المؤثرات والتاثيرات دخل الوطن العربي بظاهرة العولمة وقد تزايد اهتمام الكثير من المؤسسات الاقتصادية ومراكز البحوث والدراسات بهذه الظاهرة فصدرت العديد من الدراسات والبحوث بهذا الخصوص , منهم من يدافع عنها ويراها تطورا ايجابيا من زاوية انها تحرر الاقتصاد من ايدي الدولة وتطلق قوى التنافس ، التي تساعد على تنمية وتوجيه الموارد البشرية والمادية الى الاماكن الاكثر فاعلية والاغزر انتاجية , وانها تبشر بتنمية اقتصادية كبيرة . بينما هناك اخرون ينظرون بأنها مصدر خطر وتهديد لممتلكات الشعوب الاقتصادية والثقافية , من خلال تحكم الاقوياء برقاب الضعفاء , حيث تطول افرازاتها السلبية اكبر مساحة بشرية في الدولة ، وهناك رأيٌ ثالث ياخذ طريق محايد من هذه الظاهرة ، عن طريق الدراسة والتحليل , وقد يظهر في هذه الدراسة بان هناك تجليات تظهر على تطبيقات العولمة منها سلبية ومنها إيجابية " (الغزي ، 2009 : 5) .

ثانياً : الدراسات السابقة :

تم الإطلاع على عدد كبير من الدراسات التي تتحدث عن مواضيع قريبة وذات علاقة بمفهوم العولمة ، حيث لا يوجد بد من ذكر أكبر قدر ممكن من الدراسات السابقة في هذا السياق ، والتي تتطرق لنفس الموضوعات والمفردات ذات العلاقة بموضوع العولمة وتأثيرها على الوطن العربي إيجابياً وسلبياً ، ومنها :

أولاً الدراسات العربية :

- دراسة آل سعود ،(2004) ، **بعنوان (لمحات عن العولمة من منظور إسلامي)** ، وقد حاول الباحث دراسة ظاهرة العولمة وعلاقتها بالعالم الإسلامي ، حيث رأى أن الضرورة التاريخية والعلمية ، تستلزم معالجة الظاهرة لتقويم رؤية متكاملة ، لا تقتصر على جانب دون آخر، سعياً إلى الظفر بإيجابات مقنعة ، وحلول جدية ، واقتراحات بناءة ، وصياغة محكمة لتلك المشكلة المعاصرة ، وقد بين أن العالم الإسلامي الآن ممزق مختزق ومتخلف في كثير من جوانبه ، مهيمن عليه من قوى العولمة في المجالات العسكرية والاقتصادية والعلمية والسياسية ، بما تملكه تلك القوى من مقدرات ، وإمكانات ، وولاء لقضيتها وحضارتها ، وبينت الدراسة أن مسؤولية الأمة الإسلامية التاريخية تجاه العولمة ، تقتضي مواجهتها بالعودة إلى الذات بكل مقوماتها وثوابتها وقسماتها الحضارية ، تحصيناً للأمة ، وحماية لها من الذوبان ، وتجنيباً لوقوعها في أسر الفكر الذيلي والتبعية الطفيلية ، ولتمكينها من إطلاق قدراتها وطاقاتها ، لتكون منافساً حضارياً حقيقياً ، يمتلك قواعد المشروع الحضاري الثابت والقادر على التعايش والمنافسة في السباق الحضاري ، وقد خلصت الدراسة إلى أنه بالعودة إلى الذات وبعث المشروع الحضاري الإسلامي يمكن الخيار الوحيد المطروح أمام العالم الإسلامي ، لمواجهة التبشير العولمي بحتمية العولمة ، وأنها قطار الحضارة الوحيد ، وأنها نهاية التاريخ ، وكذلك من أجل إنقاذ البشرية من خطرها الداهم ، الذي

يجتاح الإنسانية ويخدرها بأفيون الشعارات الكاذبة ، مع مصادرة حقوقها ونفيها إن أمكن .

- دراسة الحميد ، (2004) ، **بعنوان (العولمة وآليات تطوير المناهج وانعكاساتها على طرق وأساليب التدريس ، اتجاهات جديدة في التدريس وبناء المناهج)** ، حيث كانت عبارة عن دراسة تحليلية لأثر العولمة على آليات تطوير المناهج ، وانعكاس ذلك على طرق وأساليب التدريس ، حيث طرحت تساؤلات حول التطور التاريخي لبدء ظهور مصطلح العولمة ، وكذلك أثر ذلك على العديد من المجتمعات في العالم ، وقد هدفت الدراسة لبيان واقع ثورة الاتصالات الحادثة في العالم محلياً ودولياً وأثرها على التربية بصفة عامة والمناهج بصفة خاصة ، إضافة إلى الآثار المختلفة للعولمة على آليات تطوير المناهج وطرق التدريس . وكذلك التعرف على أهم المحددات والتوجهات الرئيسة للمنهج الدراسي في عصر المعلوماتية.

- دراسة أبو زيد ،(2006) ، **بعنوان (الشباب العربي والعولمة)** ، وقد جاء في الدراسة أن العالم شهد فى الحقب الأخيرة من القرن الماضى تشكلاً لنظام عالمى جديد اتضحت معالمه وآلياته تدريجياً حتى وصلت فى تجلياتها العليا إلى ما يطلق عليه العولمة، التى أصبحت الإطار الذى يفترض أن تتحرك فيه وتتأثر به كل الظواهر المجتمعية على المستوى المحلى والاقليمى والدولى ، وقد جاء في نتائج تلك الدراسة أن آليات العولمة هى الحاكمة لكل ما سبقها من إنجازات المجتمع الدولى الاقتصادية والسياسية والثقافية بحيث

أصبحت هذه الإنجازات مسخرة إلى حد كبير لخدمة أهداف العولمة سلبية كانت أو إيجابية .

– دراسة مساعد ،(2007) ، بعنوان (**دور المرأة في تعزيز الثقافة الإسلامية لدى أبنائها في ظل تحديات العولمة**) ، حيث تحدثت الدراسة عن ضرورة إبراز دور المرأة الرسالي لتحقيق وحدة الأمة فكرياً وثقافياً في ظل العولمة ، حيث تدفع أسباب تخلف الأمة وتكون القيّم على نشر ثقافة وقيم وتعاليم الإسلام بين الأبناء من خلال التدريب اليومي على الأخلاق والثقافة الإسلامية ، وأكدت الدراسة على أهمية دور المرأة الثقافي وتحديات العولمة رغم عدم وجود دراسات بشكلٍ كافٍ سلطت الضوء على دور المرأة في تعزيز الثقافة الإسلامية لأبنائها في ظل تحديات العولمة الأمر الذي حدا بالباحث أن يتحرك ليشرح صدره في البحث عن مثل هذا الموضوع الذي كان يؤرق خاطره من خلال معايشته لمشاكل المرأة الثقافية وتوجيه أصابع الاتهام لها بالتقصير وذلك بحكم طبيعة عملها .

– دراسة صالح ، (2008) ، بعنوان (**ظاهرة العولمة وتأثيرها على البطالة في الوطن العربي ، الواقع والإحتساب**) ، وقد ناقشت الدراسة الصراع الحضاري الدائم لدى الانسانية والمتضمنة الاستحواذ على الاخرين ، من خلال سياسة القطب الواحد التي تمثلت في العالم بعد انتهاء الحرب الباردة بين المعسكرين الشرقي والغربي ، حيث أصبح العالم يحكم وفق الفكرة الراسمالية باتباع سياسة السوق الحرة والتعجيل بعملية التنمية الاقتصادية لبلدان العالم الثالث واللحاق بركب الدول المتقدمة من اجل

رفاهية الشعوب . لذلك تكمن اهمية البحث في تبيان نوايا هذه الدول وعلى راسها امريكا الراعية لهذا الركب بالاستحواذ على خيرات وموارد هذه الدول واستغلالها لصالحها بعناوين مختلفة , تارة بعنوان الديمقراطية والاصلاح وتارة اخرى بعنوان ان العالم يخطو بخطوات متسارعة لعولمة الكون .

- دراسة ظاهر ، (2010) ، بعنوان (**تأثير العولمة على واقع الدول العربية**) ، حيث عملت الدراسة إظهار تخطي العولمة مجال السياسة والاقتصاد لتدخل إلى خصوصيات المجتمع ، من خلال الترويج وبقوة لأنماط معينة في العلاقات الاجتماعية على مختلف المستويات وتكمن الخطورة في كون المجتمع عاجزعن إيقاف هذا الترويج , فثورة الاتصالات المرئية والمسموعة بأجهزتها المتنوعة تحاصر الإنسان وتدخل إلى بيته بكل سهولة هذا من جهة, ومن جهة أخرى الناحية الاقتصادية من خلال تداخل الشبكات والمؤسسات الكبرى وتكوين التكتلات الاقتصادية الكبرى ، وتخلص الدراسة إلى أن السياسة الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط هي صياغة العالم بما يتناسب ومصالحها عن طريق النهج الأمريكي المتفرد والمهيمن على الساحة الدولية .

- دراسة محمد ، (2011) ، بعنوان (**أثر العولمة على حقوق الإنسان**) ، حيث بينت الدراسة أن الاتجاه نحو الديمقراطية و حقوق الانسان يعد من تجليات العولمة , بل أصبحت مسألة "عالمية" حقوق الانسان امر لا يثير كثير من الجدل في ما بعد الحرب الباردة , و هو ما جعل الغرب يتجه الي "عولمة"

فهمه الخاص للديمقراطية و حقوق الانسان, نتيجة انه اصبح النموذج الوحيد المطروح بعد انهيار المعسكر الاشتراكي . وخلصت الدراسة إلى أن تدخل القوي الكبري من اجل حماية حقوق الانسان وخاصة حقوق الاقليات قد اصبح امرا شائعاً ، و ما ارتبط به من فرض جزاءات دولية لتصفية حسابات لا علاقة لها بالإنسانية نتيجة استعمال سياسة الكيل بمكيالين , و علي الرغم من ذلك فان العولمة تحمل في طياتها العديد من الفرص و التحديات والتي يمكن ، اذا احسنا التعامل معها ، ان تستخدم في تكريس احترام حقوق الانسان .

– دراسة وهبان ، (2009) ، بعنوان (الهوية العربية في ظل العولمة ، إطلالة على حال الهوية في مصر والعالم العربي) ، حيث يرى الباحث أن الهوية تمثل رابطة روحية ضميرية ، بين الفرد وأمته , بمقتضاها يسعى إلى إعلاء شأن هذه الأمة ، ورفع مكانتها بين الأمم , كما تحتم هذه الرابطة على الفرد أن يعيش مدركاً لمقومات ذاتية أمته ، التي هى في ذات الوقت عوامل تمايزها إزاء غيرها من الأمم , وأن يسعى دوماً إلى الحفاظ على تلك المقومات في مواجهة أسباب التحلل والانهيار , وذلك إلى جانب اعتزاز الفرد برموز أمته وإجلالها واحترامها والولاء لها . و يتمثل أبرز مقومات هوية الأمة في الدين, واللغة, والسلالة, والتاريخ ، ويضيف الباحث أن ملاحظة مجريات الواقع الدولي في ظل العولمة ، تشير بوضوح إلى زيف كل تلك المقولات والمزاعم الأمريكية , حيث يبدو جلياً للعيان أن العولمة لا تعدو أن تكون عملية إرادية غوغائية موجهة ، من جانب الأمريكيين ، تستهدف هيمنتهم على مقدرات العالم ، وفرض نهجهم السياسي والاقتصادي والاجتماعي والأيديولوجي والثقافي والإعلامي على سائر الأمم , فعلى الصعيد السياسي على الكافة أن يذعنوا لإرادة القطب الأوحد ، التي هي قانون لابد وأن ينفذ على المستوى الدولي , كما أن على كل دولة أن تتبنى الديمقراطية (على الطريقة الأمريكية)

باعتبارها النظام السياسي الأمثل , و الذي لا بديل له ، وقد وضح وهبان مجموعة من الممارسات التي تهدد الهوية الوطنية في ظل سيطرة العولمة ، ورأى أن أفضل وأسلم طريقة مواجهة العولمة والتصدي لها ، يكمن في الرجوع إلى الدين ، والإرث الثقافي والديني والحضاري للشعوب العربية ، والذي يمثل ضمانة للمجتمع العربي من تأثيرات العولمة السلبية .

ثانياً الدراسات الأجنبية :

- دراسة Dimitrova ، (2002) ، **بعنوان (Challenging Globalization – The Contemporary Sociological Debate About Globalization)** ، وقد أظهرت هذه الدراسة المعاني المختلفة للعولمة ، والمقاصد من تلك التعريفات ، ومن ثم ، قامت بتحليل تلك التعريفات حسب الهدف منها بمنظور قائلها ، وبينت الباحثة هنا الفروق بين العولمة والأمركة ، فالعولمة كمفهوم سام يتضمن من خلاله الخير للبشرية ، والارتقاء بمستوى المجتمع ككل ، وبين الأمركة التي تتضمن مصالح شخصية ، تسير بموجبها مجموعة المفاهيم الخاصة بالعولمة ، لكي تصب في النهاية لصالح الأهداف الأمريكية ، ثم تكمل الباحثة رحلتها ، لكي تصل ما بين العولمة كنظرية وخطاب رسمي ، وبين العولمة كتطبيق عملي يمارس على أرض الواقع ، وقد ركزت هذه الدراسة على النظريات المتضاربة في العولمة كعلم نظري ، حيث كانت تلك النظريات يعنمد كل منها على إيضاح التأصيل لرؤية العولمة ، هل العولمة تجانس أم تضارب ، هل هي تكامل أم تعارض .. وهكذا ، ثم تتطرق الباحثة إلى مسألة العولمة والحداثة في المجتمعات ، وما العلاقة بين المفهومين ، وقد خلصت تلك الدراسة إلى نتيجة أن العولمة

كظـــاهرة تفـــسر عـــن طريـــق ثـــلاث محـــاور وهـــي العولمـــة كمفهـــوم وفكـــرة ، والعولمـــة باعتبارهـــا عمليـــة حاصـــلة ، والعولمـــة كخطـــاب تفـــسيري للظـــاهرة ، وقـــد حاولت الباحثـــة التـــصدي للجـــدل المعاصـــر حـــول العولمـــة فـــي مجـــال علـــم الاجتمـــاع الثقـــافي والأنثروبولوجيـــا الثقافيـــة ، حيـــث اســـتندت هنـــا إلـــى المنطـــق العـــام فـــي محاولـــة للتـــصدي لموضـــوع العولمـــة باعتبارهـــا واحـــدة مـــن الأســـباب التـــي تثيـــر الكثيـــر مـــن الجـــدل والمناقـــشات ، للوقـــوف علـــى حقيقـــة الموضـــوع ، والاضـــطلاع علـــى بيئتـــه الحقيقيـــة ، فـــي محاولـــة لإعطـــاء مـــساهمة متواضـــعة لفهـــم أفـــضل للعولمة.

- دراســـــــة Bacsu ، (2007) ، **بعنـــــــوان (Measuring Citizen Attitudes Toward Globalization)** ، حيـــث ركـــزت تلـــك الدراســـة علـــى دراســـة العولمـــة كظـــاهرة متعـــددة الأبعـــاد ، والـــنهج الـــسائد المـــستخدم فـــي معظـــم اســـتطلاعات الـــرأي العـــام حـــول العولمـــة ، حيـــث تبـــين هـــذه الدراســـة أن التركيز على الجانـــب الاقتـــصادي فقـــط عنـــد الحـــديث عـــن العولمـــة ، هـــو أمـــر بـــالغ الخطـــأ ، لأن العولمـــة تـــشمل أيـــضاً الأبعـــاد الـــسياسية والثقافيـــة مـــن وجهـــة نظـــر الدراســـة ، وهنـــا تجـــد الباحثـــة أن اســـتطلاعات الـــرأي الخاصـــة بالعولمـــة ، تكـــون أكثر صـــحة ودقـــة ، عنـــد شـــمولها الجوانـــب الـــسياسية والثقافيـــة إلـــى جانـــب الناحيـــة الاقتـــصادية ، ممـــا يـــسمح لوجـــود تفاســـير أكثـــر صـــلاحاً للمواقـــف العامـــة تجـــاه العولمـــة ، وهنـــا تـــضمن هـــذا البحـــث الحـــديث عـــن المواقـــف المختلفـــة والمتنوعـــة تجـــاه العولمـــة ، حيـــث استعرضـــت الباحثـــة اللكتابـــات الموجـــودة علـــى الـــرأي العـــام حـــول المواقـــف تجـــاه العولمـــة ، وتعريفـــات العولمـــة المـــستخدمة علـــى نطـــاق واســـع

في الدراسات المختلفة ، إضافة إلى استقصاء للرأي العام للبحوث حول العولمة على مدى العشر سنوات الماضية ، حيث تخلص الكاتبة بنتيجة ضمن هذه الدراسة وهي إعادة النظر في النظرية والمنهجية المستخدمة في قياس العولمة ، حيث تصف التعقيدات الملازمة في تتحديد وقياس العولمة ، وتقترح البديل لذلك ، لتخرج بالنتائج والاستنتاجات المستخلصة من التحليلات ، وأهمها هي أهمية إجراء بحوث استقصائية عن المواقف تجاه العولمة، وتقديم بعض التوصيات من أجل إجراء المزيد من البحوث للرأي العام حول العولمة.

- دراسة Orozalieva ، (2010) ، **بعنوان (Impact Of Globalization On Socio - economic and Political Development Of The Central Asian Countries)** ، وقد هدفت الباحثة من خلال الدراسة إلى محاولة لفهم كيفية عمل العولمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، والعمليات التي تؤثر على التنمية الاجتماعية والاقتصادية في بلدان الاتحاد السوفييتي السابق ، وبيان كيف أن كل بلدان آسيا الوسطى ، والتي لا تزال تحاول إيجاد أماكن لهم في عالم مترابط جدا في ظل العولمة ، وبيان كيفية محاولة دول الاتحاد السوفييتي السابق في آسيا الوسطى اتخاذ قرار فتح أسواقها ، وتحرير اقتصاداتها ، واعتماد الديموقراطية ، والمؤسساتية على العمل بنجاح في النظام السياسي الحديث ، وكان الهدف من تلك الدراسة هو تحليل كيفية التحول من ظل الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الموروثة من تركة الاتحاد السوفيتي، وكذلك من واقع الجغرافية السياسية لجمهوريات آسيا الوسطى ، وآثار السياسات المتخذة ،

التي كان لها أثر في تنميتها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، حيث تم تحليل هذه العملية من خلال عدسات للعولمة ، حيث سعت هنا لفهم تأثيرات العولمة على دول آسيا الوسطى بشكل عام ، وبيان الآثار الاجتماعية والاقتصادية للعولمة على مناحي التنمية في تلك البلدان ، والتركيز على الجواني الإيجابية والسلبية للعولمة في دول آسيا الوسطى ، حيث شجعت التنمية والتطوي ، وانتقال رؤوس الأموال والهجرة ، وفتح الأسواق العالمية من جهة ، ولكن من جهة أخرى اضطرت دول آسيا الوسطى لإيجاد موقف سياسي يرضي مصالح الجهات الفاعلة في الداخل والخارج ، فضلا عن توفير البيئة المناسبة للاستقرار السياسي والتنمية الاقتصادية .

- دراسة بوطالب ،(2003) ، **بعنوان (Criticism Of Globalization , Positive & Negative Aspects)** فقد بينت الدراسة أن العولمة وهبت مع آليات العولمة العالمية التي تدير ذلك بحزم ، والتقنيات العلمية كذلك ، وتتجسد هذه الآليات في المؤسسات الدولية المتخصصة ، وأهم هذه المؤسسات هي البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ، ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ، وغيرها ، وبينت الدراسة أن جميع هذه المؤسسات تعتمد على المنطق الاميركي ، فهذه الدراسة تتعامل مع مفهوم العولمة وتطورها نحو الهيمنة عى مرأى ومسمع من العالم ، حيث أصبحت منتشرة في كل مكان في جميع المجالات ، وقد خلصت هذه الدراسة إلى أن هناك من يؤيد العولمة ، وعلى الطرف الآخر توجد مناهضة للعولمة ، فضلا عن حركات المقاومة لها ، والتي تعارض العولمة

في محاولة للحفاظ على خصوصياتها المهددة ، وتخلص الدراسة إلى أن رسالة الإسلام عالمية . حيث تنطلق دعوة الإسلام من خلال الآية القرآنية "وما أرسلناك إلا رحمة للعالمين" ، حيث تجسدت هذه الفكرة في ما يمكن اعتباره دعوة الإسلام الأولى على الإطلاق لعالمي للتعايش ، وقبل أن الدعوات التي صدرت عن الأمم المتحدة والمنظمات الدولية ، وقد كرس هذا النداء العالمي عندما الإسلام ألغى التمييز على أساس اللون والعرق والجنس ، ومن هنا خلصت تلك الدراسة إلى أنه في ضوء الكونية ، كان المسلمون أول من رفع الحواجز ، التي تعوق المعرفة والحكمة . والتواصل العالمي بلا حدود.

- دراسة شاكر ،(2003) ، **بعنوان (The Impact Of Globalization On Cultural Industries In United Arab Emirates)** ، حيث أوضحت الدراسة أن الإمارات العربية المتحدة بتراثها الغني بالثقافة العربية والإسلامية وخصوصاً إمارة الشارقة ، على وجه الخصوص ، والتي تعتبر الإمارة الرائدة في هذا المجال ، قد قامت باتخاذ خطوات هامة لحماية التراث العربي . وبينت الدراسة أن الإمارات العربية المتحدة اتخذت عدة خطوات في مجال الصناعة الثقافية ، وقد تمثلت في عدة نواحي منها على سبيل المثال ، مهرجان دبي للتسوق الذي يسعى إلى جذب السياح من مختلف أنحاء العالم ، ومنها أيضاً مهرجان دبي السينمائي الدولي ، وغيره الكثير ، وخلصت الدراسة إلى التأكيد على أنه بالرغم من أن هناك إجماعا على المكاسب الناجمة من عولمة الأعمال والصناعات الثقافية إلا أن

القلق يزداد من الآثار السلبية على الثقافة الوطنية من عولمة الأعمال هذه ، ورأت الدراسة أن دولة الإمارات العربية المتحدة ، لديها تراث ثقافي غني تأثر الإسلام والتقاليد العربية ، وإمارة الشارقة على وجه الخصوص ، قد تم الاعتراف بها من قبل منظمة اليونسكو باعتبارها الإمارة الرائدة ، التي اتخذت خطوات مهمة لحماية التراث العربي الغني والثري ، وقد اتخذت جميع الإمارات الأخرى في دولة الإمارات العربية المتحدة خطوات مماثلة لحماية جميع جوانب الثقافة العربية في خضم سيطرة وسطوة العولمة .

- دراسة Addo ، (2001) ، **بعنوان (The Impact Of Globalization On African Conflicts)** ، وقد بينت هذه الدراسة أنه لا يوجد أي منطقة من هذا العالم لم تشهد حروباً ، ولكن في حين أن العديد من أجزاء العالم انتقلت من الحروب نحو مزيد من الاستقرار السياسي والاقتصادي والتعاون ، ولكن على العكس ، فان إفريقيا و جنوب الصحراء الكبرى ، لا تزال تعاني من عدم الاستقرار والحرمان الاقتصادي ، وبينت الدراسة أن العولمة ، التي هي بعبارات بسيطة تعني شبكة عالمية من الاعتماد المتبادل ، هي ظاهرة بدأت منذ نهاية الحرب الباردة ، وظهور ثورة المعلومات ، ومن هنا فان هذه الأطروحة بحثت في العلاقة بين العولمة والنزاعات الافريقية المعاصرة ، مع دراسات حالات من سيناريوهات الصراع في اربع دول افريقية ، وهي جمهورية الكونغو الديمقراطية ، وسيراليون ، ونيجيريا ، وغينيا ، للتأكد من أن العولمة قد لعبت دوراً في استمرار هذه الصراعات ، وقد خلصت هذه الدراسة إلى الاستنتاج أن

النزاعات الافريقية المعاصرة كانت في مجملها بسبب عوامل وطنية ودولية ، وقد شملت كذلك أسباب سياسية و اجتماعية واقتصادية ، وقد ارتبطت تلك الصراعات بمظاهر العولمة ، والتي تمحورت في عوامل ومظاهر اكتساب الاستقلال ، في بلاد متعددة الأعراق ، دخل مفهوم الديمقراطية والحرية واقتصاد السوق ضمن بيئة غير مهيأة اجتماعياً لذلك .

وتتميز هذه الدراسة عن سابقاتها بأن الدراسات السابقة الأخرى تطرقت إلى هذا الموضوع بشكل نظري ، أما هذه الدراسة فتدرس الموضوع بطريقة تحليلية معمقة وشاملة لكافة التأثيرات السياسية ، وليس بشكل نظري ، لأنها ستعمل على تحديد مظاهر وتجليات العولمة على الوطن العربي ، و بيان آثارها الإيجابية والسلبية للعولمة ، وكيفية التعامل مع العولمة والتصدي لها ومواجهتها ، في ظل الواقع المعاش منذ عام 1991م وحتى عام 2011م ، والآليات الواجب القيام بها بين الدول العربية للحد من آثار العولمة السلبية عليها .

منهجية الدراسة :

من أجل تفسير الأحداث التي تشكلت وتبلورت بفعل العولمة ، تم اعتماد المنهج التاريخي ، الذي يقوم على السرد التاريخي للعولمة ، ومن ثم ربط الأحداث التاريخية للعولمة ، وتأثيراتها ومسبباتها مع ما يجري حالياً في الدول العربية ، وكذلك اتخذت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي ، الذي يهتم بدراسة وتحليل العولمة وتعريفها وبيان نشأتها ومقاصدها وأهدافها ، باعتبار أن العولمة هي مركب لأنشطة تتكون من عدد من الفعاليات التي برزت من خلالها كظاهرة لها دور كبير بما يجري حولنا من تغيرات ، ووصف جميع ما يتعلق بالعولمة من عناصر ونتائج وأسباب ومؤثرات.

الفصل الثاني

دراسة ظاهرة العولمة

تمهيد :

بداية هنا ، سوف تتناول الدراسة ، نظرية العولمة ، من خلال مفهوم العولمة لغة واصطلاحاً ، وتبيان أهم الآراء ووجهات النظر التي طرحت في هذا الخصوص ، ومن ثم التطرق إلى مفهوم العولمة كظاهرة ، وأهم ما يميزها كظاهرة عالمية ، والتي انتشرت في شتى أنحاء المعمورة ، وأصبح لها تأثيرات هائلة في مناحي الحياة كافة ، وأخيراً الحديث عن تاريخ نشأة العولمة وظهورها عبر التاريخ ، ومن ثم بيان مراحل تطور العولمة عبر العصور ، وظهورها كظاهرة عالمية مؤثرة في العصر الحديث ، وسوف يتم استعراض ذلك في هذا الفصل ، عن طريق مبحثين وأربع مطالب .

المبحث الأول : العولمة (المفهوم – الاصطلاح)، ويتكون من مطلبين :

المطلب الأول : ماهية مفهوم العولمة

المطلب الثاني : مصطلح ظاهرة العولمة

المبحث الثاني : خلفية تاريخية للعولمة ، ويتكون من مطلبين :

المطلب الأول : تاريخ نشأة العولمة

المطلب الثاني : تطور العولمة عبر العصور

المبحث الأول

العولمة (المفهوم والاصطلاح)

المطلب الأول

ما هية مفهوم العولمة

العولمة لغة :

نظراً لكون لفظ العولمة لفظاً حديثاً إلى حد ما ، ولكون هذا اللفظ حديث الاستعمال بالرغم من قدم أصول العولمة عبر التاريخ البشري والإنساني ، فان التعريفات اللغوية الدقيقة تكاد تكون قليلة أو معدومة في مشتقات اللغة العربية ، وذلك لتعدد وجهات النظر حول هذا الموضـــوع ، الأمـــر الذي أدى إلى وجود العديد من التعريفات اللغوية فيما يخص جذرها اللغوي وتفعيلاتها وأصـــولها النحوية .

وبالتالي فإنه بالرجوع إلى الكتب المتعلقة بهذا الموضوع ، نجد هناك تعريفات مختلفة لهذا المفهوم ، ومنها قول ابن منظور أن " العولمة تعود إلى العلم وهو المنار، قال ابن سيده : والعلامة والعلم : شيء ينصب في الفلوات تهتدي به الضالة ، وبين القوم أعلومة : كعلامة ، عن أبـــي العميثـــل الأعرابي ، وقوله تعالى : وله الجوار المنشآت في البحر كالأعلام (الرحمن : 24) ، قـــالوا : الأعلام الجبال ، والعلم : العلامة ، والعلم : الجبل الطويل " . (ابن منظور ، 1990 : 419) . وهنا قد عرفت العولمة تعريفاً لغوياً بحتاً ، بالرجوع إلى جذرها اللغوي ، حيث لم تكن كلمـــة عولمة متداولة آنذاك، وقد قيل في تعريف العولمة أنها " عولمة على وزن قولبة ، واللفظ مـــشتق من العالم ، والعالم جمع لا مفرد له كالجيش والنفر ، وهو مشتق من العلامة على ما قبل ، وقيل مشتق من العلم وذلك تفضيل مذكور في كتب اللغة ، فالعولمة كالرباعي في الشكل ، فهو يـــشبه

دحرجة المصدر ، لكن دحرجة رباعي منقول أما عولمة فرباعي مخترع ، وكلمة العولمة نسبة إلى العَالم بفتح العين ، أ] الكون ، وليس إلى العِلم بكسر العين ، والعالم جمع لا مفرد له " , (الظاهر ، 2010 : 9 ، أعواج ، 2010 : 1) .

وجاء في كتاب وداد حسين في شرح مفهوم العولمة " أن عولم من أوزان الإلحاق ، ومعنى الإلحاق ، هو زيادة حرف أو حرفين على كلمة ، زيادة غير مطردة في إفادة معنى من المعاني المعروفة ، وفائدته الحاجة إليه في شعر أو سجع ، وهو من التوسع في اللغة ، باضافة ألفاظ جديدة إليها ، ومثل هذا الوزن ، حوقل ، ومن الأسماء كوثر وكوكب . (حسين ، 2004 : 5) .

وهناك من يرى أن تعريف العولمة هو : " على انها لصالح الاخر على حساب الأنا (أي الذات) ، وقوة الاخر في مقابل ضعف الأنا , وتوحيد الاخر مقابل تفتت الأنا " (صالح ، 2008 : 19) . ومن هنا نجد أن هناك كثير من اللغويين يقولون بجواز اختراع ألفاظ وكلمات في اللغة العربية على أوزان الألفاظ والكلمات الموجودة فيها، كما يقولون بجواز الزيادة والنقيصة على حسب الزوائد أو النقائص اللغوية الأخرى ، مثل : صرف الباب الثلاثي إلى باب الانفعال ، أو التفعيل ، أو المفاعلة ، أو الاستفعال ، وكذلك أبواب الرباعيات ونحوها ، فإنه كما يقال : عولمة، يقال : تعولمنا ، وتعولمتُ ، وتعولمتِ البلاد وهكذا ، من قبيل تدحرجنا ، وتدحرجتُ، وتدحرجتِ الكُرات وما أشبه ذلك ، و العولمة على ما سبق مشتق من العالم ، أي : صرنا عالميين .

وتأسيساً على ما تقدم ، فإن العولمة مشتقة من العالم ، أي صرنا عالميين ، ومعنى العالمية أن تتحد كل دول العالم وفق نمط ونموذج معين واحد ، وهيئة واحدة في الجملة ، فيكونوا كأسرة واحدة ، فلا يكون هناك شعب فقير وشعب غني ، ولا شعب أمي وشعب مثقف ، ويبقى الاختلاف قليل وبشكل جزئي في بعض النقاط ، وفي المناطق الصغيرة من أطراف العالم . (الظاهر ، 2010 : 9) . فالعولمة ، التي أصبحت اليوم شائعة في العلوم الاجتماعية ، ومنها العلوم

السياسية ، والتي أصبحت مستخدمة كثيراً في الأدب المعاصر، يمكن تعريفها بأنها إعطاء الشيء صفة العالمية ، من حيث النطاق ، والتطبيق.(الظاهر ، 2010 : 10) .

العولمة إصطلاحاً :

إن تعريفات العولمة متعددة الأبعاد ، فهي اقتصادية وثقافية وسياسية وأيديولوجية ، والتي غالباً ما تظهر على شكل صور كاريكاتورية مبهمة من المجادلات المعقدة ، هي أظهر ما يمكن تمثيلها على أنها عولمة كثير من الأشياء كالبضائع والخدمات والأموال والبشر والمعلومات والتأثيرات في البيئة ، وكذلك الأشياء المجردة مثل الأفكار والأعراف السلوكية والممارسات الثقافية ، فالعولمة يمكن أن تتحقق من خلال أربعة طرق على الأقل ، تفاعلات من جانبين ، والمحاكاة ، والاتصالات من طرف واحد ، والمماثلة المؤسسية .

فالعولمة واحدة من ثلاث كلمات عربية جرى طرحها كترجمة للكلمة الإنجليزية Globalization ، والكلمتان الأخريان لتلك الترجمة هما الكوكبة والكونية ، وقد فضل استخدامها اسماعيل صبري عبد الله ، والكونية التي أسهم في إشاعة استخدامها السيد ياسين ، وهذا ما يلاحظ على صيغة Zation في الإنجليزية على خلاف صيغة Ism في Globalism التي تعني العالمية ، وهنا يرى الباحث أحمد ثابت أن كلمة Global ، تعني عالمي او دولي أو كروي ، وترتبط في أحيان كثيرة بالقرية ، بحيث يصبح معنى المصطلح القرية العالمية Global Village ، أي أن العالم عبارة عن قرية كونية واحدة . (ثابت ، 2003 : 11) .

إن العولمة كما يراها الباحث أحمد المشرقي ، هي حالة تنتمي إليها البشرية ، من حيث هي كائن يخص وجود الشعوب كذوات حاضرة في هذا الوجود ، بالمعنى المتعدد للذات في وجودها

الأنطولوجي : أحد مباحث الفلسفة ، وهو علم الذي يدرس الوجود بذاته .

الأنطولوجي والحضاري ، وليس هناك من قيمة لما يدرسه أي دارس أكثر جدوى من أن ينكب درسه على ما ينتمي إلى زمانه ، فقد حددت الفلاسفة هذا الانتماء إلى الزمان على أنـــه انتمـــاء أصيل وحضور فعلي في التاريخ ، وكل من تجاوز أو ادعى غير ذلك كان وعيه غائباً أو زائفاً . (المشرقي ، 2003 : 5)

وقد شاعت هذه اللفظة وكثر تناولها بالعربية ، على الرغم من أن ترجمتها بالكونية هي أدق مـــن العولمة ، ووظفت العولمة نتائج العلم في خدمة مصالحها وسهلة انتشاره ، ولم يكتـــف صـــناعها بالعلم ونتائجه بل سخروا القوة العسكرية والسياسية والاقتصادية والثقافية مـــن أجـــل الـــسيطرة والاستغلال . (ثابت ، 2003 : 12) .

والعولمة بحقيقتها طريقة لتحول العالم إلى قرية صغيرة ، بفضل الثورة التكنلوجية والمعلوماتية , وانخفاض تكاليف النقل , وتحرير التجارة الدولية , الى سوق واحدة تشتد فيها وطأة المنافسة ويتسع نطاقها بحيث تمتد من سوق السلع الى سوق العمل ورأس المال أيضاً .

ويقول الفيلسوف الفرنسي روجيه غارودي عن العولمة ، أنها هي نظام يمكن الاقوياء من فرض الدكتاتوريات اللانسانية ، التي تسمح بافتراس المستضعفين ، بذريعة التبادل الحر ، وحرية السوق . (غارودي ، 1998 : 17) ، فهو يرى أن العولمة ، هي وسيلة لقهر الضعفاء في العالم ، وطريقة لنهب حقوقهم الأساسية ، تحت مسميات حضارية عديدة ، وتعرفها وداد حسين على أنها إخضاع الشيء – دولة أو نظام أو مؤسسة ... إلخ – إلى قوانين أو مبادئ ، أو أعراف ، أو ملامح عالمية ، بحيث ينتظم هذا الشيء في كل مكان من هذا العالم الواسع الأفق ، الذي صار بفضل تقدم ثقافة تكنولوجيا المعلومات ، وثورة الاتصالات ، كالقرية الواحدة . (حسين ، 2004 : 7) ، والعولمة عند الدكتور محمد الجابري تستهدف ثلاث كيانات, الدولة ، والامة ، والوطن, ويسميها ايضا بثقافة الاختراق , اختراق مقدسات الامم والشعوب في لغتها ودولها واوطانها

وأديانها . (الجابري ، 1997 : 147) ، وتعرف أيضاً بأنها " نتيجة مباشرة لتفاعل النزعة القومية ، والنزعة الدولية " (روبرتسون ، 1998 : 51) .

ويعرفها فيذرستون بأنها عملية تشير إلى تمدد التداخل الثقافي العالمي التي تؤدي بدورها إلى نشأة كيان عالمي يمكن تعريفه بأنه نطاق من التفاعل والتبادل الثقافي المتواصل ، أي أنها عملية تقوم فيها سلسلة من التدفقات الثقافية . (فيذرستون ، 2005 : 7) .

فالعولمة كما يعرفها الباحث حميد النداوي ، هي عبارة عن متغير يشمل جميع نواحي الحياة ، لم يشهد التاريخ له مثيلاً ، ذلك أنه يشمل تغييرات جذرية في الاقتصاد ، والسياسة ، والثقافة ، والاجتماع والتكنولوجيا ، هدفها تهيئة الأجواء لمرحلة اقتصادية جديدة ، تتميز بعدد من الأنماط والأشكال . (النداوي ، 2005 : 104) .

ومن هنا فان مصطلح العولمة كترجمة صحيحة صحيحة للإسم الإنجليزي للظاهرة وهو Globalization ، أي الكوكبة ، وهو مشتق من globe بمعنى الكرة ، والمقصود به هنا الكرة الأرضية ، أي الكوكب الذي نعيش على سطحه ، ومقابل العالم هو World ، ومقابل الكون هو Universe ، وكلمة العالم تعنى البشرية ، والنسبة إليها توحي بمشاركة الناس جميعاً في إنتشار الظاهرة محل الدراسة ، كما أن هذا الإسم ليس من مفردات فعل في اللغة العربية ، وقد وجدت في المعاجم فعل "كوكب" بمعنى جمع أحجاراً ، ووضع بعضها البعض في غير شكل محدد ، وهو كما يقال "كوم" في تجميع التراب ، ورأيت الإحتذاء بسلفنا القريب حين نقلوا فعل "ثقّف" من صقل السيف إلى ثقل العقل وأدخلوا في اللغة العربية "الثقافة" بالمعنى المتداول عندنا حالياً ، ومن هنا نرى مدى الصعوبة في وضع تعريف محدد ودقيق للعولمة ، لأن كل مفكر وباحث يسعى لتعريفها من منظور مختلف عن الآخر ، والذي يتوافق مع ميوله وتوجهاته الأيديولوجية ، وتتماشى مع وجهة نظره وميوله ، إضافة إلى أن كل مفكر وباحث يعرف العولمة وفقاً لتخصصه ومجال عمله

، ومدى إدراكه لما يحيط أو يدور حوله من تسارع لأحداث دراماتيكية ، تفوق التوقعات ، ولم يشهده عصرنا الحالي من قبل .

وأخيراً فإن المفهوم الدقيق للعولمة ، فيعني هيمنة نمط الإنتاج الرأسمالي ، وانتشاره في الصميم ، مضافاً إلى انتشاره في الظاهر أيضاً ، وبعبارة أخرى واضحة يعني : هيمنة النمط الرأسمالي الأمريكي ، ليتلازم معنى العولمة في مضمار الإنتاج والتبادل المادي والرمزي ، مع معنى الانتقال من المجال الوطني أو القومي إلى المجال العالمي أو الكوني ، وذلك في ضمن مفهوم تعيين مكاني جغرافي وهو الفضاء العالمي برمته ، وتعيين زماني تاريخي ، وهو حقبة ما بعد الدولة القومية ، أي الدولة التي أنجبها العصر الحديث وأصبحت إطاراً كيانياً لصناعة أهم وقائع التقدم الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والثقافي . (الظاهر ، 2010 : 11) .

المطلب الثاني

مصطلح ظاهرة العولمة

تمهيد :

إن مفهوم العولمة أصبح متداول وشائع في الآونة الأخيرة ، وتحديداً في أواخر تمانينيات القرن الماضي ، لتزامن حدثين دوليين هما : اندلاع حرب الخليج الثانية عام 1991م ، و سقوط الاتحاد السوفييتي عام 1991م من جهة أخرى ، ومع كل ذلك فإن ظاهرة العولمة ليست حديثة العهد ، بقدر ما تدل على حداثة هذا المصطلح كمفهوم أيديولوجي ، ويتضح هنا حسب الباحث مقدم عبيرات ، بأن المكونات أو العناصر الأساسية ، التي تقوم عليها العولمة ، تكمن في ازدياد العلاقات المتبادلة بين أطراف المجتمع الدولي ، كتداول السلع ، والخدمات ، وانتقال رؤوس الأموال ، أو في انتشار الثقافات ، والمعلومات ، أو في تأثر أمة بأمة ، في العادات والتقاليد ، فكل هذه العناصر ليست حديثة العهد، بل تعرفها المجتمعات منذ قرون عديدة . (عبيرات ، 2002 : 36) .

تأصيل الظاهرة :

يرى الباحث أحمد المشرقي أن انتماءنا للعولمة يعود لسببين :

المعنى الأول : أننا ننتمي إليها لأننا جزء من الإنسانية ، إذ لا يمكن أن نكون في عزلة تامة عن المصير المشترك للجنس البشري ، لأننا جزء من الحضارة الإنسانية ، فكل عزلة هي تخلص من عبء المسؤولية ، وهي مسؤولية تزداد ، كلما تقدم الإنسان في التاريخ ، فلا أحد ينكر مظاهر التواصل الممكنة بين الأفراد والمجموعات ، مما يقوض كل معاني الإنغلاق ، ومسؤوليتنا هذه

تتطلب تعميق وعينا ، وتجسير الفجوات الحضارية ، من خلال مشاركتنا في العولمة ، وانتماءنا إلى المصير المشترك للإنسانية في الحاضر . (المشرقي ، 2003 : 6) .

وهذا الانتماء للانسانية يتخذ له امتدادات ثلاثة ، وهي :

1- امتداد رمزي : إذ لا يكاد يخفى على كل من له معرفة بالتاريخ الحضاري للإنسانية ما قدمته الذات الحضارية من دعم رمزي للحضارة الكونية ، فساهمت بذلك في صنع بعض ملامح هذا التاريخ المشترك للانسانية . (المشرقي ، 2003 : 6) .

2- امتداد مادي : إنطلاقاً من هذا الإنتماء نجد أنفسنا أمام ضرورة الوعي بحقيقة الثروة التي تنتجها أرضنا ، ثم تستخدم ضدنا ، فتصبح وبالاً قاتلاً لارادتنا وفعلنا ، فاذا بغنى أرضنا لا يقابله عندنا إلا فقر مواطنيها ، وإذا بقوة ثرواتنا التي يمكن أن تستخدم سلاحاً للمواجهة توجه ضدنا ، فنصبح مستعبدين بواسطة ثروتنا ، التي كان من الممكن أن تحررنل با تؤهلنا لدور القيادة . (المشرقي ، 2003 : 9) .

3- امتداد جيوسياسي : ويمثل الوجود الجغرافي داخل جغرافيا العولمة مكانة هامة ، وهذا الامتداد الجغرافي له علاقة بالامتداد السياسي ، فلهذه الأمكنة الجغرافية علاقات سياسية متراكمة ووطيدة مع قارات ودول عديدة تحكمها محددات مختلفة . (المشرقي ، 2003 : 11) .

المعنى الثاني : وهو الانتماء الجيوسياسي ، فالوعي بهذا الانتماء له دور أساسي في تحديد علاقتنا الممكنة في العمل ، وذلك من خلال تفعيل ذاتنا تزامناً مع تفعيل ذوات أخرى مقاومة لشراسة العولمة ، التي تحولت إلى تنين كبير يبتلع الجميع . (المشرقي ، 2003 : 11) .

فالانسان حسب الباحث سيار الجميل ، هو كائن بيئوي وكوني في آن واحد معاً ، متجذر في تراثه وخصوصياته كشجرة ، وهو دوماً يطلب الرحيل إلى الإنسانية جمعاء ، مشدود بالتالي كالوتر بين مطلب الخصوصية ومطلب الكونية ، إن وجوده إذن تختصره رغبتان متعارضتان :

الشجرة والقارب ، علماً بأن القارب لا يمكن صناعته إلا من الشجرة ، وهذا ما تؤكد عليه الأسطورة الميلانيزية المتداولة في جزر أرخبيل فانواتو الثمانين في الباسيفيك . (الجميل ، 1997 : 27) .

فمنذ نهاية القرن العشرين والعالم يتفاعل مع ظاهرة جديدة لم يألفها في السابق ، وهي ظاهرة العولمة ، أو أنها كانت موجودة وغلفت بأطر جديدة ، وتحت تسمية حديثة ، وبأطر هذه الظاهرة ، يتحدث الكثيرون عن تسهيل حركة الناس والمعلومات والسلع بين الدول ، وعن أرض بلا حدود ، وسوق بلا حدود ، أي لا وطن ، ولا دولة ، ولا أمة . (ثابت ، 2003 : 11) .

والعولمة كظاهرة بدأ إنطلاقها في نهاية لثمانينيات القرن السابق الميلادي ، وهي مرتبطة بـثلاث أحـداث كبـرى ، سياسـية ، وتقنيـة ، واقتـصادية.

1- السياسية : حيث انتهاء المواجهة بين الشرق والغرب ، وانهيار الاتحاد السوفيتي ، وتفكك المعسكر الشرقي.

2- التقنية : وهي الثورة المعلوماتية ، حيث شهدت هذه الفترة طفرة تقنية هائلة ، في مجال الاتصالات الإلكترونية ، وانتقال المعلومات ، حيث أسهمت مساهمة فعالة في بروز العولمة .3- الاقتصادية : وتتمثل في ظهور منظمة التجارة العالمية ، في مراكش عام 1995 م ، ومقرها جنيف ، لتخلف الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية (الجات) الموقعة في أكتوبر عام 1947م في مدينة هافانا ، وكتتويج لانتشار مذهب التبادل الحر ، واقتصاد السوق ، الذي بات أيديولوجية ، تسيطر على العالم شرقه وغربه ، وهو ما وافق عليه قادة العالم عام 1998م، أثناء مشاركتهم في الاحتفال بمرور 50 عاماً على الجات ، وظهور الشركات المتعددة ، فلم توجد العولمة في السابق مع سيطرة أمم عسكرياً واقتصادياً كالحضارة اليونانية والرومانية والإسلامية ، ولكن في

الوقت الحاضر اجتمع سيطرة القطب الواحد ، مع التقدم المذهل في الاتصالات ، والمواصلات . (القاسم ، 2006 : 1) .

فظاهرة العولمة ، كما يراها الباحث نعيم الظاهر ، هي عملية تاريخية كنتيجة لإبداعات الإنسان ، والتطور التكنولوجي ، تمثل زيادة التكامل الاقتصادي بين دول العالم من خلال التجارة ، وتـــدفق رؤوس الأموال والقوى العاملة والمعلومات عبر الحدود ، كما أن لها أبعاد ثقافية وسياسية وبيئية ... الخ ، وتمتد لتشمل العالم أجمع . (الظاهر ، 2010 : 38) .

وأما الأسباب التي أسهمت في بروز ظاهرة العولمة حسب الباحث نعيم الظاهر ، فيمكن تحديدها بالآتي :

1- إنتهاء الحرب الباردة وتفكك الإتحاد السوفييتي ، وتحول النظام الدولي من نظـــام الثنائيـــة القطبية ، إلى الأحادية القطبية .

2- انهيار الأسوار الحديدية التي كانت تحتمي بها الدول الشيوعية المعاصرة ، لمنع أي احتكـــاك بينها وبين الغرب ، والعزلة أسلوب اتبعته الولايات المتحدة في مرحلة النشأة والتكـــوين قبـــل أن تفك عزلتها بعد الحرب العالمية الثانية .

3- وجود فائض من الإنتاج العالمي في الدول الصناعية ، والحاجة القصوى إلى تسويقه خارجاً، وكان لا بد لهذه الدول الكبرى من التفكير في منهج إنتاجي يفرض نفسه بشتى الوسائل ويـــروج لسلعه وفائض إنتاجه فكانت العولمة .

4- تنقل رؤوس الأموال بحثاً عن الاستثمار والربح المضمون ، فتطلب ذلك بحثاً عن الأســـواق العالمية ، حيث اليد العاملة الرخيصة في آسيا وإفريقيا ، وبهدف تنقل رأس المال تـــنقلاً حـــراً لا تحده حدود ولا قيود إدارية روتينية قاتلة ، فالعالم عبارة عن قرية صغيرة انعدمت فيها المسافات وسقطت فيها القيود والحواجز .

5- التطورات التكنولوجية وثورة الاتصالات والإلكترونيات .

6- التوجهات الاقتصادية العالمية المنبثقة عن اتفاقيات منظمة التجارة العالمية .

7- مؤسسات التمويل الدولية ورغبة الدول في تحويل ديونها ومساعداتها إلى استثمارات في الدول النامية .

8- أسباب اقتصادية وسياسية وثقافية واجتماعية أخرى . (الظاهر ، 2010 : 40) .

العولمة كظاهرة :

العولمة كما يراها الباحث يحيى اليحياوي ، ليست ثمة ظاهرة **فحسب** ، بل إنها على الأقل منذ نهاية ثمانينات القرن الماضي ، استأثرت بالدراسة والتحليل والنقاشات الفكرية الواسعة ، كاستئثار ظاهرة العولمة بذلك ، في طبيعتها وفي مرتكزاتها وفي شكلها وفي الآثار والتبعات المترتبة عنها.

والواقع ، أنه على الرغم من الكم الهائل من الأدبيات التي تناولتها بحثا وتمحيصا ، والعدد الوافر من الندوات والمؤتمرات وملتقيات القمم وظهورها في استوديوهات الفضائيات وفي أروقة الجامعات ومراكز البحوث والدراسات ، فإن الظاهرة لا تزال ، محط ومثار جدل كبير حول ماهيتها ومضمونها ، وآلياتها وطبيعتها وميكانيزمات اشتغالها والفضاء الجغرافي ، الذي يتطلع اللاعبون الكبار إلى بلوغه ، وتغطيته إنتاجاً وتوزيعاً وعلى مستوى الاستهلاك . (اليحياوي ، 2006 : 2) ، وإذا كان صحيحا أن ظاهرة العولمة قد طاولت شتى مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والتربوية (وإن بشكل متباين بين الدول والشعوب) ، فإنها قد طاولت أيضاً العديد من المفاهيم التفسيرية والمكونات المؤسساتية والتمثلات الفردية والجمعية ، وكثفت من سبل تدافع المصالح والمنظومات والقيم ، وحدت بالعديد من جهات العالم إلى "ركب

مداها" بهذا الشكل أو ذاك ، إما بحثاً عن إمكانات تعظيم مزاياها ومكاسبها ، أو دفعاً للمخاطر والتهديدات التي قد تكون ثاوية خلفها في الحال أو في المآل . (اليحياوي ، 2006 : 3) .

وإذا كان صحيحاً أيضا أن العولمة تحيل على السوق وعلى السياسة وعلى الثقافة بهدف الدفع بمستوياتها بكل أركان الكون، فإنه من البديهي أن تعمد الدول والشعوب إلى تحديد موقعها وموقفها منها والتدقيق في حمولتها والخلفيات النظرية الناظمة لصيرورتها . (اليحياوي ، 2006 : 3) . وهو أمر لا يستدعي فقط تحديدا أوليا " للظاهرة/المفهوم" أو تحديد تمثلات القائمين عليها، الدافعين بناصيتها ، ولكن أيضا النظر في سبل التعامل معها دونما زعزعة للمنظومات الذاتية أو استصدار من لدنها لخاصية التنوع والاختلاف ، التي طبع بها الله تعالى الطبيعة والفكر وجعلها سرا من اسرار العيش والتعايش . (اليحياوي ، 2006 : 3) .

ليس الغرض هنا معاودة البحث في الجدل المحتدم حول ظاهرة العولمة في مدى قدمها من حداثتها، وفي طبيعتها المضمرة والظاهرة، وفي العوامل الثانوية خلفها ولا في تفاصيل التبعات التي من الوارد أن تجرها على الدول والشعوب ، على المناطق والجهات ، وعلى الأفراد والجماعات ، فذاك أمر لن يقدم النموذج المطروح كثيراً ، سيما في رسوخ مبدأ أن الظاهرة غدت " حتمية " لا مفر منها ، وأضحت واقعا المفروض التعامل معه ، وتعظيم المنافع باختيار سبل الاندماج الصحيحة بصلبه ، لا معاكسة تياره فيترتب على ذلك " ضياع للفرص" وإهدار للإمكانات . (اليحياوي ، 2006 : 3) .

ولما كانت ظاهرة العولمة هي ظاهرة متشعبة ، متعددة المداخل ، ومتشابكة العناصر ، ومتداخلة الفاعلين ، فتدخل وتؤثر وتتفاعل مع كافة الميادين الاقتصادية منها والسياسية والاجتماعية والثقافية ، من هنا يجب علينا أن نتعرف على نشأة وتاريخ العولمة ، ومدى تأثيراتها عبر الزمن والتاريخ في الشعوب والأمم المختلفة ، وكيف أصبحت العولمة المحرك والعامل الرئيسي للتدخل

في الشؤون الدولية ولبسط الشيطرة على مقدرات الأمم ، وكيف ساهم ذلك في نقصان سيادة الدول وعدم استقلاليتها .

ولإعطاء تعريف دقيق لظاهرة العولمة ، قد تعتبر نوعاً ما صعبة التحديد ، نظراً لتعدد الوجهات والآراء حول مفهوم العولمة ، حيث هناك من يعتبرها ظاهرة إيجابية ، على عكس البعض الآخر ، والذي ينظر إليها على أنها ظاهرة سلبية ، وأنها أحد الأشكال الجديدة للهيمنة الرأسمالية، بل ذهبوا إلى أبعد من ذلك ، بأن اعتبروها أحد صور الاستعمار الجديد ، وهكذا فالاختلاف قائم في وجهات النظر للعولمة بين الإشتراكية والرأسمالية ، بين الأنظمة الوطنية والتابعة ، وبين وجهة نظر إسلامية وغير إسلامية ، وبالرغم من كل ذلك فإن هناك مجموعة تعاريف لظاهرة العولمة ، وهي :

– أن العولمة في بعدها السياسي أحد أشكال السيطرة السياسية خاصة بعد بروز قطب واحد ممثل في الولايات المتحدة الأمريكية .

– أن العولمة هي مجال يشمل المال والتسويق والمبادلات والاتصال .

– أن العولمة هي توحيد نمط الاستهلاك وخلق عادات ونظام استهلاكي على شكل موحد وعالمي.

– أن العولمة هي مفهوم يعمل للترويج لظاهرة اقتصاد السوق ، كما أن هناك من يرى بأن العولمة هي ظاهرة اقتصادية وسياسية وتقنية ومعلوماتية وتاريخية ، ظهرت لإحكام السيطرة على العالم بأسره ولصالح القوي ضد مصالح الأطراف المسيطر عليها . (عبيرات ، 2002 : 37)

وكذلك فان ظاهرة العولمة تفسر حسب الدكتور وليد عبد الحي بالتفسيرات الثلاث التالية ، وهي:

1– شبكة التفاعلات التي تجري بين وحدات محددة وهي الدول .

2– شبكة التفاعلات التي تسهم فيها الدولة ، ويساهم أيضاً فيها ما دون الدولة وما فوق الدولة .

3– محاولة تحليل العلاقات على أساس أن المجتمع الدولي أصبح واحداً .(عبد الحي ،2011).

العولمة والعالمية :

عند الحديث عن العولمة ، لا بد من تبيان الفرق ما بين العولمة والعالمية ، فالتمييز بين هذين المفهومين هو من أساسيات وضروريات الحديث عن ظاهرة العولمة ، حتى لا يقع القارئ ، أو المتتبع لمسار العولمة في الخلط ما بين الظاهرتين .

ويلاحظ بهذا الخصوص ، أن هناك عدة تساؤلات تدور في الأذهان ، فيما يتعلق بهذا الموضوع ، وأهم هذه التساؤلات هو أنه ، هل هناك أية علاقة ما بين العولمة والعالمية ؟ وما الفرق بينهما ؟ وهل تؤدي إحداهما إلى الأخرى !

فقد قال سبحانه وتعالى في كتابه العزيز في ذكر العالمية ، حيث كانت الآية الكريمة : " وما أرسلناك إلا رحمة للعالمين " . (الأنبياء ، 107) ، أي أن الرسول الكريم ، كان رحمة للإنسانية ، ولجميع البشر ، في الدنيا والآخرة ، وهذا يعني أن الله قد أرسل رسوله الكريم ، ليهدي به البشرية كافة ، إلى عمل الخير ، والإيمان بالله ، وذلك من خلال تبليغ ونشر القرآن الكريم ، الذي يعد رسالة عالمية ، يدعو فيها جميع الناس للدخول في دين الله ، لكي يرحمهم من ظلمات الشرك بالله ، والغرق في الموبقات ، وتطهيرهم من شرور أنفسهم ، ولهدايتهم إلى نور الحق ، والإيمان ، والعمل الصالح ، ولكن هناك في الواقع فرق كبير بين مضمون (العالمية) ، الذي نادى به الإسلام ، ومضمون (العولمة) ، التي يدعوا لها الغرب وعلى رأسهم الولايات المتحدة الأمريكية .

وبهذا الخصوص يقول محمد عابد الجابري : إن العالمية تشير إلى الإرتقاء بالخصوصية إلى المستوى العالمي ، أو بعبارة أخرى ، هي انفتاح المحلي على ما هو عالمي أو كوني ، بهدف تبادل الأخذ والعطاء ، والحوار والتعاون ، بين الحضارات والثقافات ، أما العولمة فهي إرادة

للهيمنة ، وبالتالي فهي محاولة لقمع الخصوصيات القومية ، وإنها محاولة لاختلاف الآخر وسلب خصوصيته . (أعواج ، 2010 : 6) .

ويقول رجب أبو دبوس ، في هذا الصدد أن كل حضارة تقوم على عالمية مبادئها ، ولهذا السبب يتبلور مفهوم الحضارة ، إنها حضارة لأن مبادئها عامة ، عالمية تعني كل الإنسانية ، بمعنى أن كل حضارة تعتقد أن المبادئ التي تؤسسها صالحة لكل إنسان ، وفي أي مكان ، بغض النظر عن الجغرافيا والإنتماء القومي . (أعواج ، 2010 : 6) .

بمعنى أن كل حضارة من الحضارات القديمة ، سواء أكانت الحضارة اليونانية أو الرومانية ، أو الحضارة العربية الإسلامية ، هي حضارة إنسانية قبل أن تكون حضارة خاصة باليونان فقط أو الرومان فقط أو العرب فقط ، بل إن أركانها ومبادئها ، وقيمها صالحة لكل الناس ، فمثلاً الدين الإسلامي عالمي ، فالإيمان بالله ورسوله محمد عليه الصلاة والسلام ، لا يتوجه للعرب فقط ، وإنما لكل الناس ، وبمساهمة أجناس عدة ، واستوعبت الحضارة الإسلامية ثقافتهم ، وازدهرت بمساهمتهم الحضارة الإسلامية عالمية التوحيد ، ومن هنا جاءت صفتها العالمية ، أما العولمة فليست شيئاً من هذا ، وإنما عولمة التقنية والمعلومات ، التي تهدف إلى تحول العالم إلى سوق واحد . (أعواج ، 2010 : 6) .

إن ما يظهر لنا من دعوتها حتى اليوم ، أنها فرض هيمنة سياسية واقتصادية وثقافية واجتماعية من الولايات المتحدة الأمريكية على العالم ، وخاصة عالم الشرق ، والعالم الثالث ، وبالأخص العالم الإسلامي ، فالولايات المتحدة الأمريكية ، بتفوقها العالمي والتكنولوجي ، وبقدرتها العسكرية الهائلة ، وبإمكاناتها الاقتصادية الجبارة ، وبنظرتها الاستعلائية ، ترى أنها سيدة العالم ، فالعولمة في أجلى صورها اليوم ، تعني تغريب العالم ، أو أمركة العالم ، إنها تعني فرض الهيمنة الأمريكية على العالم ، وأي دولة تتمرد لا بد أن تؤدب بالحصار ، أ, التهديد العسكري ، أو

الضرب المباشر ، كما حدث مع العراق عام 1991م ، وعام 1998م ، والسودان عـــام 1997م وليبيا عام 1992م ، إن العولمة كما تطرح اليوم ، إنما تصب في النهاية لصالح الأقوياء ضـــد الضعفاء ، وهكذا يتضح أن مفهوم العالمية ينطوي على مضمون إيجابي يتمثل في سعي الشعوب ذاتها نحو التفاعل مع غيرها ، على المستوى العالمي ، وتتبادل التأثير والتأثر ، فيما بينها علـــى نحو متكافئ ، وذلك عكس العولمة ، التي تستهدف التأثير فقط دون التأثر ، أي أنها عمليـــة فـــي اتجاه واحد ، وبالتالي فهي تنطوي على مضمون سلبي . (أعواج ، 2010 : 7) .

وتستخلص هنا أنه يمكن القول أن العالمية والعولمة ، هما أمران متلازمان متكاملان ، فالعالميـــة قيم وأخلاق ، والعولمة سلوك وأداء ، والعالمية مبادئ ومثل وأدبيات ، والعولمة آليـــات ونظـــم ووسائل ومهارات ، والعالمية تقنين وترسيم لمصالح الناس ، والعولمة تفعيل وتنفيذ لنظم المصالح بينهم ، والعالمية بدون عولمة تبقى آمالاً وتطلعات ، والعولمة بدون عالمية تبقى عرضة للعبثيـــة والتخبطات ، فهما طرفا المعادلة الصحيحة المتزنة لحركة الإنسان فـــي مهمـــة عمـــارة الأرض وإقامة العدل والأمن في أرجائها ، وبقدر ما تنتظم العلاقة وتتوثق بين العالمية والعولمة ، بقدر ما ينتظم السير الصحيح في الأرض ، وبقدر ما يتحقق التفعيل الإيجابي لمكنوناتها لـــصالح كرامـــة الإنسان وأمنه ورفاهيته ، مع وجود بعض الاختلافات الوظيفية والتأصيلية لكل منهما .

المبحث الثاني

خلفية تاريخية للعولمة

المطلب الأول

تاريخ نشأة العولمة

تأصيل نشأة العولمة :

إن للعولمة تاريخاً ضارباً في القدم ، ولكن لم يحظ مفهومها بالذيوع والانتشار والازدهار إلا في السنوات الأخيرة ، المتمثلة بانهيار الاتحاد السوفييتي عام 1991 م ، وما صاحبه من انتهاء مفهوم الثنائية القطبية ، ويمكن أن نعتبر العولمة حسب الباحث مقدم عبيرات بأنها نتاج مراحل من الزمن تطور فيها مفهوم العولمة وانتشر عبر أفراد المجتمع الدولي ، وهو ما يؤكد لنا أن للعولمة تاريخاً قديماً ، ولقد أصبح مفهوم العولمة أحد المفاهيم الأساسية لتحليل المعالم الرئيسية لها ، والتي تتمثل في الجانب الاقتصادي والسياسي ، والجانب الثقافي والاجتماعي ، ولعل ما جعل العولمة تغرس آثارها في هذه الفترة التاريخية التي يمر بها العالم ، هو انتشار وتعميق مفاهيم وآثار الثورة التقنية والتكنولوجية من جهة ، ومن جهة أخرى التطورات الكبرى ، التي حدثت في مجال الاتصال ، والتي أحدثت توسع في العالم من خلال تطورات الأقمار الصناعية والحواسب الإلكترونية وبروز شبكة الإنترنت ، بكل ما تحمله من مزايا للإنسان ، وما تقدمه له كوسيله اتصال ، عبر كامل أنحاء العالم . (عبيرات ، 2002 : 37) .

ومن هنا اختلفت آراء الباحثين بشأن تحقيب العولمة ، مثلما هو الحال في اختلافهم من ناحية تعريفها ، وفي هذا الصدد يمكن تقسيم اتجاهات الباحثين في تحقيب العولمة إلى المحاور التالية:

المحور الأول : يميل أصحاب هذا المحور إلى الاعتماد على الناحية التاريخية ومتابعة الإنسان حينما كان عبداً للطبيعة ، يعيش على ما تجود به من ثمار ونبات ، ومن ثم انتقاله إلى مرحلة الصيد والقنص ، ومن ثم الزراعة وبعدها الصناعة ، وتوجت هذه المراحل بالمعرفة العلمية والتنظيمية ، التي قللت من أهمية الموارد الطبيعية ، وحولت الاقتصاد العيني إلى اقتصاد رمزي ، وفي هذه المرحلة ظهرت بوادر العولمة (ثابت ، 2003 : 14) .

المحور الثاني : يعتمد فيه أصحاب هذا الاتجاه على رأي رولاند روبرتسون ، والذي صاغ من خلاله نموذج تطور العولمة ، وقسمه إلى خمسة مراحل ، وهي :

1- المرحلة الجنينية ، واستمرت هذه المرحلة في أوروبا من بدايات القرن الخامس عشر ، وتميزت بنمو المجتمعات القومية ، واتساع مجال الكنيسة الكاثوليكية ، كما تعمقت خلالها الأفكار الخاصة بالفرد وبالإنسانية ، وسادت نظرية مركزية العالم ، وبدأت الجغرافيا الحديثة بالاتساع ، وانتشر التقويم الجريجوري . (السيد ، 2002 : 12) .

2- مرحلة النشوء ، والتي سادت في أوروبا من منتصف القرن الثامن عشر إلى سبعينيات القرن التاسع عشر ، وشهدت هذه المرحلة تحولاً حاداً في فكرة الوحدوية المتجانسة ، وازدادت بشكل ملحوظ في الاتفاقات الدولية ، وظهرت المؤسسات الخاصة بتنظيم العلاقات والاتصالات بين الدول . (السيد ، 2002 : 12) .

3- مرحلة الإنطلاق ، والتي استمرت من سبعينيات القرن التاسع عشر إلى عشرينيات القرن العشرين ، وهي الفترة التي أفسحت فيها اتجاهات العولمة الطريق لشكل واحد لا يمكن اعتراضه ، وبدأت عملية الصياغة الدولية للأفكار الإنسانية ، وازدادت أشكال الاتصالات الكونية بدرجة كبيرة وتعاظمت سرعتها ، إلى جانب تطبيق فكرة الزمن العالمي . (السيد ، 2002 : 13) .

4- مرحلة الصراع من أجل الهيمنة ، واستمرت هذه المرحلة من عشرينيات القرن العشرين إلى أواخر الستينيات ، وقد تميزت ببدء الخلافات والحروب الفكرية ، وبالصراعات الكونية ، وبروز دور الأمم المتحدة ، وظهور العالم الثالث ، واستخدام القنبلة الذرية . (السيد ، 2002 : 13) .

5- مرحلة عدم اليقين ، وبدأت هذه المرحلة من أواخر ستينيات القرن العشرين ، وهي ترصد تصاعد الوعي القومي ، وبدء رحلات الفضاء التي توجت بالهبوط على القمر عام 1969م ، وشيوع الأسلحة الذرية ، وفي هذه المرحلة ترسخ الاهتمام بالبشرية كمجتمع أنواع ، وأصبح النظام الدولي أكثر سيولة ، وزاد الاهتمام بمؤسسات المجتمع المدني العالمية . (السيد ، 2002 : 14) .

المحور الثالث : يرى أصحابه بأن ظهور العولمة يرتبط بانتعاش الاقتصاد الأوروبي ، في نهاية خمسينيات القرن العشرين ، إذ زاد حجم التبادل التجاري بين الدول الأوروبية ، وزاد حجم التدفق النقدي . (ثابت ، 2003 : 15) .

المحور الرابع : يعتمد أصحابه على ما طرحه الفيلسوف جان شولت من مجموعة أحداث مهدت لظهور العولمة ، وقد بدءها من عام 1866م ، حين ظهرت أول خدمة دولية للتلغراف ، عبر المحيطات ، ومن ثم استحداث توقيت غرينتش ، وتلاه ظهور الراديو ، ومن بعده إطلاق أول قمر صناعي عام 1957م ، الأمر الذي سهل عملية استخدام الوسائط المتعددة والمحمولة . (ثابت ، 2003 : 16) .

تاريخ العولمة :

يعد مصطلح العولمة ، من أكثر المصطلحات استخداماً في السنوات الأخيرة من القرن العشرين ، ومن أكثر القضايا المعاصرة المثارة على الصعيد العالمي ، ولكن مع ذلك يبدو أن نشوء ظاهرة العولمة ليس جديداً ، وإنما يعود إلى تاريخ قديم ، إن العولمة استجابة لحلم إنساني

قديم ، لعله بدأ منذ زمن بعيد مع الفلاسفة والحكماء والأنبياء الذين كانوا يلتمسون مبدأ أو عقيدة دينية واحدة من شأنها أن تحرر نفوس البشر من الحدود المحلية أو القومية ، أو تجعلها متاحة للناس كافة ، فالسؤال الذي يفرض نفسه هنا ، متى نشأة ظاهرة العولمة ؟

في الحقيقة لقد اختلفت وجهات النظر والآراء حول الإجابة حول هذا السؤال ، فهناك من يرى أن العولمة ليست ظاهرة جديدة أو وليدة القرن العشرين وعقوده الأخيرة بالذات ، وإنما هي ظاهرة قديمة قدم الإنسانية ، فلما كان البشر يتداولون ويتناقلون البضائع والسلع والرحلات فيما بينهم كانت تلك ، أحد أشكال العولمة .

فإذا كانت العولمة حركة تاريخية ، تهدف إلى تقارب شعوب ودول العالم ، فهي ، ليست جديدة ، فالاتجاه الذي يهدف إلى هذا التقارب قديم قدم التاريخ ، ولا يرتبط بالتطورات العالمية ، والتقانة الحديثة ، فهذه الاتجاهات ارتبطت بما جاء في الديانات السماوية التي دعت شعوب العالم إلى التقارب والتكامل . (محمد ، 2009 : 19) .

إن نشأة العولمة قديمة قدم الإنسان ، إنطلاقاً من تحوله نحو الجماعة ، في العيش والعمل المشترك ، مروراً بمحاولات السيطرة ونشوء الإمبراطوريات ، حتى أنه يمكننا القول إن نشوء الأديان ، على اختلافها ، وتعميمها كونياً ، يعتبر نوعاً ما ، عولمة واضحة ، وإن كان الدين مجالها الأرحب ، خاصة أن الأديان ، ذاتها ، تعالج الكثير من المناحي الإنسانية ، إجتماعياً وأخلاقياً . (يونس ، 2005 : 49) .

ويرى بعض الباحثين والدراسين أن عمر ظاهرة العولمة لا يقل عن خمسة قرون ، ويرى الكثيرون أن تاريخ العولمة يبدأ باجتياح الإسبان للأندلس ، وما تبعه بعد ذلك من اكتشاف جغرافية القارت ، التي تمثلت باكتشاف قارتي أمريكا وأستراليا ، وما رافق ذلك من إراقة دماء السكان الأصليين ، حيث قامت الجيوش الأوروبية ، بقتل كل من يقف في طريقها حتى أوشك الهنود

الحمر ، وهم سكان أمريكا الأصليين على الإنقراض ، وما تبع ذلك من مجيء الثورة الصناعية ، التي نهضت بالشعوب الأوروبية ، وارتقى الغرب بها خطوات سريعة إلى الأمام ، وبنى قاعدة عملاقة في الترسانة المسلحة ، والإقتصاد المتين ، والشركات التجارية المعتمدة على الأساطيل البرية والبحرية .

فالقول بأن العولمة ليست وليدة اليوم وليس لها علاقة بالماضي ، ليس له قدر من الصحة ، فالعولمة هي عملية تاريخية قديمة مرت عبر الزمن بمراحل ترجع إلى بداية القرن الخامس عشر إلى زمن النهضة الأوروبية الحديثة حيث نشأت المجتمعات القومية ، فبدأت العولمة ببزوغ ظاهرة الدولة القومية عندما حلت الدولة محل الإقطاعية ، مما زاد في توسيع نطاق السوق ليشمل الأمة بأسرها بعد أن كان محدوداً بحدود المقاطعة .

فما أنجزته البشرية من تطور في مجال العلم والتكنولوجيا خلال هذا القرن لا يقاس بكل ما أنجزته البشرية في جميع الحقب والأزمان التي سبقت هذا القرن ، وإن هذا التطور كان نتيجة للتطور التاريخي الذي حدث على قوى الإنتاج خلال القرن التاسع عشر والذي كان امتداد للثورة الصناعية الأولى التي بدأت عام 1790 م . (طاقة ، 2006 : 24) .

فالبعض يرى أن العولمة ترجع جذورها إلى فتوحات الفراعنة القدماء ، سواء في رحلاتهم إلى بلاد (بونت) الصومال ، أو في رحلاتهم إلى بلاد الفينيقيين (الشام حالياً) ، أو في غزوهم للمجهول البعيد الشاسع كما تدل عليه آثارهم في الأمريكيتين ، ووصولهم إليها قبل غيرهم بآلاف السنين . (أعواج ، 2010 : 7) .

والبعض يرجع العولمة إلى العقود الخمس عشرة الماضية ، وكان أول مظاهرها إدخال التنسيق على مستوى العالم للساعات ، وفقاً لتوقيت غرينتش عام 1884 م ، وظهور أول خدمة دولية للتلغراف عبر المحطات عام 1866م . (ثابت ، 2003 : 16) .

المطلب الثاني

العولمة والحضارات المختلفة

مراحل تطور العولمة :

كما ظهر في التأصيل التاريخي للعولمة ، وجدنا أن العولمة كظاهرة وجدت قديماً قدم الإنسانية ، فقد بدأت العولمة مع بدء النشاط الإنساني ، بين المجتمعات والجماعات الإنسانية ، والتي تطورت فيما بعد إلى دويلات صغيرة ، ومن ثم دولاً فامبراطوريات .

إن فكرة العولمة لها جذور تاريخية تتمثل في أن شعباً معيناً تتجمع عنده مقومات النهضة ، ومن ثم يرتقي الارتقاء الكبير ، ثم تصبح مظلته قاهرة على أي مظلة أخرى ، فيصبح هو المهيمن على نظام العالم ، ومن هنا نجد كل حضارة جاءت وفرضت عولمتها ، ومع ذلك لم يستطع أحد أن يقبل العولمة ويفرض سيطرتها ، فدائماً ما يحدث تصادم بينها ، وبين من هم أقل سيطرة وهيمنة . (حسين ، 2004 : 12) .

وستبين الدراسة مراحل تطور العولمة عبر التاريخ الإنساني ، منذ العصر الفرعوني ، وحتى الوقت الحالي الذي نعيشه .

العولمة والحضارة الفرعونية :

قامت الحضارة الفرعونية في مصر منذ أقدم العصور ، وتعد تلك الحضارة من أعظم الحضارات القديمة شأناً ، ولا تزال بعض جوانبها مدهشة للعالم ، وقد اتصفت تلك الحضارة بالتقدم ، وتميزت بالأصالة فلم يكن هناك من حول المصريين من ينقل عنهم أو يقلدهم ، بل لقد خلقوا تلك الحضارة خلقاً وأنشؤوها معتمدين على سواعدهم وعلى عقولهم ، وبذلوا في سبيل ذلك جهوداً جبارة ، وتميزت تلك الحضارة باستمرارها عدة آلاف من السنين ، كما تميزت تلك الحضارة

بتأثيرها على العالم القديم وبما نشرته من نور المعرفة والعلم ، حتى نقل عنها الإغريق الكثير ، والذين قاموا بدورهم بالتأثير على الحضارة الأوروبية الحالية ، وتأسيساً على ما تقدم ، فقد تميزت تلك الحضارة بما تركته من آثار ، وبما احتفظت به من روائع الصناعات والفنون ، التي تملأ متاحف العالم . (حسين ، 2004 : 13) .

ولما برزت الامبراطورية المصرية كأول إمبراطورية في العالم عام 3550 ق.م ، فقد جعل هيبة مصر والفزع منها يدب في قلوب ممالك الشرق القديم قاصيها ودانيها ، وما لبثت بعد ذلك أن أخذت تلك الممالك المجاورة تدين لمصر بالطاعة ، وتحمل إليها الهدايا تارة ، والجزية تارة أخرى ، كما أخذت جنود الحاميات المصرية الذين رابطوا في أمهات المدن والمعاقل في بلاد سوريا وفلسطين شمالاً ، وبلاد النوبة وكوش جنوباً ، يجلبون إلى بلادهم من خيرات تلك البلاد ما وصلت إليه أيديهم وما قدره لهم سلطانهم وبطشهم . (حسين ، 2004 : 22) .

ولما وصلت الحضارة الفرعونية إلى عصر السيادة العالمية والتوحيد ، يتضح مدى ما كان عليه المصري القديم من قوة ، وسيادة عالمية ، ومن هنا يمكن القول أن كل عصر من العصور الفرعونية قد مثل عولمة خاصة به ، ففي عصر الدولة القديمة استطاع الفراعنة بأهراماتهم أن يحققوا نوعاً من العولمة ، وفي العصر الوسيط استطاعت الأسرة الحادية عشر أن تحقق العولمة السياسية ، باسترضاء الجوار من خلال المصاهرة والهدايا والأعطيات ، هذا بالإضافة إلى العولمة الدينية المتمثلة في التأثير الفرعوني على الكثير من الأديان اللاحقة . (حسين ، 2004 : 27) .

ومن هنا يمكن القول أن العولمة الفرعونية رغم ما تركته من حضارة الأهرام ، إلا أنها تركت لنا انطباعاً آخر ، وهو حب العظمة والهيمنة والسيطرة ، وعدم حماية حق العمال الذين ظلوا يكدحون عشرين عاماً كاملة في تشييد هذه الأهرام مما أدى ولا شك إلى ضياع العديد من

الأرواح البشرية ، فالعولمة الفرعونية كانت عولمة انبهار وعولمة سيطرة وهيمنة . (حسين ، 2004 : 57) .

العولمة وحضارة وادي الرافدين :

تظهر العولمة في حضارة وادي الرافدين من خلال شريعة حمورابي عام 1795 ق.م ، التي أسست ونظمت وهيئة المجتمع بأكمله ، وكافة المناطق والأقاليم التابعة لحمورابي ، لأن تخضع لتلك الشريعة وتلتزم بها ، وتبدو أجلى صور تلك العولمة باهتمام البابليين القدماء بشؤون الري مما جاء من أنظمة صارمة فيما يتعلق بالزراعة والري ، فقد أدرك حمورابي مدى الضرر الذي ينجم من إهمال شؤون الري ، فحتم في شريعته على كل مزارع كبيراً كان أم صغيراً ، أن يطهر الترعة المارة في أرضه ، ويحافظ على سدودها ، وأن يقوم بما يلزم من إصلاحات فيها ، وهناك مواد أخرى كثيرة تتعلق بشؤون البستنة ورعي الأغنام ، وتأجير الحقول الزراعية وحرثها ، وقد خصصت شريعة حمورابي جملة مواد من أحكامها لزراعة النخل ، والمعاملات الخاصة بها مما يدل على أهمية النخل في العراق ، فتفرض المادة الثامنة والخمسون منها غرامة كبيرة على من يقطع نخلة . (كوتزه ، 1986 : 65) .

وكان اختراع الكتابة في بلاد الرافدين في بلاد الرافدين ، ومصر ، والصين ، بين 3500 إلى 2000 قبل الميلاد ، كان يقابله اختراع العجلات في سنة 3000 قبل الميلاد ، والتي كان لها أثرها الكبير في القفزات التكنولوجية والاجتماعية الهائلة ، والتي نقلت العولمة إلى مستوى جديد . (محسن ، 2008 : 26) .

ومن هنا يمكن وصف عولمة وادي الرافدين بأنها عولمة شرائع ودساتير ، نظمت المجتمع والأقاليم الخاضعة لسطلة الإمبراطورية ، ونهضت بموارد الدولة وطورتها ، حيث كانت مصدر قوة لها ، إلا أن عولمة وادي الرافدين شأنها شأن كافة الحضارات القديمة ، كانت شديدة البأس

مع مواطنيها ، وصارمة في العقاب ، حيث كانت تفرض قوانينها بالقوة والبطش على رعاياها . (كوتزه ، 1986 : 66) .

العولمة والحضارة الفارسية :

إن العلاقة بين العولمة والحضارة الفارسية هي علاقة وطيدة ، حيث أن الحضارة الفارسية من خلالها نظمها وقوانينها وقواعدها ، قد وضعت حجر الأساس للعولمة السياسية والدينية ، حيث امتدت الإمبراطورية الفارسية في عهد قورش عام 530 ق.م ، لتحكم أربعين مليون من الأنفس ، على مدى مائتي عام ، وتلك هي مظاهر العولمة والمتمثلة في كل ما فعله قورش من الأنظمة السياسية ، التي وضعها ليستطيع أن يحكم هذه البلاد ، وهم راضون عن الحكم ، وذلك بمحاولة احترامه لمقدسات الشعوب ، وهذا الأسلوب تفعله أمريكا في هذه الأيام ، هذا بالاضافة إلى القوانين الأخلاقية التي توصيهم بالاقتصاد وحسن التدبير ، وعند تدقيق النظر بديانة الحضارة الفارسية والمتعلقة في عبادة أهورا مزدا ، لوجدناها من العولمة الدينية ، حيث أن أهورا مودا هو جماع قوى العالم التي تعمل للحق والأخلاق الفاضلة ، وهذا هو معنى العولمة الذي تطورت وتبلورت من أجله .

ومن هنا يمكن تلخيص العولمة الفارسية بأنها عولمة تأخذ الشكل الإيجابي ، والشكل السلبي ، فالشكل الإيجابي في صورة احترام قورش للمقدسات الدينية ، والشكل السلبي في كونه حكم تلم البلاد بالجبروت والقسوة ، فالعولمة الفارسية هي بعينها العولمة في كل زمان ومكان ، لها وجهان وجه خير ووجه شرير . (حسين ، 2004 : 58) .

العولمة والحضارة الصينية :

يؤكد بعض المؤرخين ، من أمثال ديديرو ، وفلتير ، بأن قدماء الصينيين كانوا من أكثر الشعوب مدنية في التاريخ ، ومن مظاهر المدنية هي العولمة ، التي كانت تطل عند الصينيين من تلك المبادئ التي أقرها كنفوشيوس عام 560 ق.م ، والعبارات التي ينطق بها لسانه ، فكانت الأخلاق مطلب كنفوشيوس وهمه الأول ، وكان يرى أن الفوضى ، التي تسود عصره هي فوضى خلقية ، لعلها نشأت من ضعف الإيمان القديم ، وانتشار الشك السوفسطائي في ماهية الصواب والخطأ . (حسين ، 2004 : 37) .

ومن الفلسفة الكنفوشيوسية أطلت العولمة ، حيث أن كتابات كنفوشيوس ظلت جيلاً بعد جيل النصوص المقررة في مدارس الدولة الصينية ، يكاد كل صبي يتخرج في تلك المدارس يحفظها عن ظهر قلب ، ومن هنا يمكن القول بأن العولمة الصينية تمثلت في فكر وفلسفة كنفوشيوس ، فهي عولمة فلسفية فيها إلى حد ما نوع من المثالية على الرغم من أن الوجه الآخر ، مليء بالعيوب . (حسين ، 2004 : 41) .

ومن هنا نجد أن العولمة الصينية ، على الرغم من كونها تحمل في ظاهرها نوعاً من المثالية والأخلاقية ، التي تطل من داخل أفكار كنفوشيوس ، وهذا ما يمثل الجانب الإيجابي لهذه العولمة ، إلا أن هناك جانب سلبي آخر يعرض الدولة لأشد الأفكار ، وهو جعل العالم كله جمهورية واحدة قائمة على المبادئ التي وضعها . (حسين ، 2004 : 59) .

العولمة والحضارة الرومانية :

إن العولمة قد شملت أيضاً الحضارة الرومانية ، والتي بدأت في روما وانتشرت ومن ثم امتـــدت لتشمل معظم شعوب شرق البحر المتوسط ، بالإضافة إلى أجزاء من أوروبا ، عام 200 ق.م .

وتتضح مظاهر العولمة الرومانية في نجاحها في السيطرة على الشعوب القديمة ، وهـــو شـــعب مصر وسورية وبلاد الإغريق وقرطاجة ، والتي تعد من أعـــرق شـــعوب العـــالم ، تاريخـــاً ، وحضارة ، وقد فرضت في نفس الوقت سيطرتها على الكثير من شعوب أوروبا ، التـــي كانـــت على حظ ضئيل من الحضارة ، لأكبر دليل على العولمة الرومانية ، فما قامت به روما من عمل جليل في تاريخ الحضارة الإنسانية ، ألا وهو نقل الحضارة من الشرق إلى أوروبا الأقل حضارة في الغرب يعد أيضاً مثلاً كبير للعولمة الرومانية ، وكذلك تعد الدولة الرومانية أبعد الدول القديمة أثراً في حضارة أوروبا الحديثة . (حسين ، 2004 : 49) .

ومن مظاهر العولمة الواضحة في الإمبراطورية الرومانية هو مجال التشريع والقانون الروماني ، حيث كان الرومان شعباً عسكرياً سيطر على الشعوب الأخرى بقوة السلاح ، وكانت حكومـــاتهم التي أسسها القناصل ، ثم الأباطرة استبدادية بوجه عام ، وقد تطلبـــت إدارة الدولـــة الرومانيـــة الواسعة تنظيمات دقيقة فظهر بها مشرعون سنوا القوانين ، ووضعوا التشريعات التي أصـــبحت مصدراً استمدت منه دول العالم فيما بعد قوانينها الخاصة ، وتعد تشريعاتهم وقوانينهم لأهـــم مـــا تركه الرومان للعالم في مضمار الحضارة . (حسين ، 2004 : 50) .

ولم يكن في روما في بادئ الأمر تشريعاً مكتوباً أو قوانين مدونة ، مما عرض العامة لكثير مـــن المظالم والأحكام الجائرة ، وقد تكونت بعد سنوات من الصراع الطويل ، بين الأشراف والعامـــة لجنة من عشرة حكماء ، عرفت بلجنة العشرة ، لوضع مشروعات القوانين ، وقد انتهت اللجنـــة من عملها ، وأعلنت هذه القوانين على الشعب في عام 449 ق.م. مكتوبة على ألـــواح عرفـــت

بقوانين الألواح الإثنى عشر ، وهو أول نص مدون للقانون الروماني الشهير ، وهو التراث الخالد الذي خلفوه للإنسانية ، ولا تزال قوانينهم تشكل أساساً للتشريع في عصرنا الحديث ، وقد نصت هذه القوانين على مبادئ قانونية وإنسانية هامة ، كمبدأ عدم إعدام أحد بدون محاكمة ، ومن حق المتهم بالأساس في استدعاء الشهود ، ومن حق الأب أن يوصي بممتلكاته لمن يشاء ... إلخ . (حسين ، 2004 : 51) .

ومن هنا يتضح أن للعولمة الرومانية وجهان ، وجه يأخذ شكل السلام ، والوجه الآخر يدل على سلام قائم على السيف الروماني العريض ، الذي قهرت به الجيوش الرومانية العالم القديم ، وفرضت نفسها عليه وتحكمت به . (حسين ، 2004 : 64) .

العولمة والحضارة الإسلامية :

إن الحضارة الإسلامية كان لها حضور وأثر عبر التاريخ ، بما انطوت عليه من مدى جغرافي عبر مساحات شاسعة في الأرض ، إضافة إلى التنوع العرقي للشعوب المنضوية تحت رايته ، وما يحتويه الإسلام من تنوع فكري وثقافي وأيديولوجي .

فخصائص الحضارة الإسلامية ، إبتداءً من الإيمان بالله ، حيث أن التوحيد هو جوهر الإسلام وأساسه ، ومن خلال هذا الإيمان ينبع حب الإنسان لأخيه ، والإرتقاء لما فيه النفع للجميع .

فالعولمة الإسلامية قائمة على الإيمان بالله ، ونشر القيم الإنسانية ، والمبادئ الأخلاقية ، والحفاظ على الكرامة الإنسانية لكل البشر ، وتأكيد حق كل إنسان في الحرية والمساواة ، وحماية النفس والمعتقدات ، والعقول ، والأموال ، والأعراض ، وإقامة موازين العدل بين الناس ، وصيانة مؤسسة الأسرة ، واحترام المرأة ، ومنع الظلم والاستغلال في كل أشكاله وصوره . (حسين ، 2004 : 70) .

وما احتواه الإسلام من مبادئ للتعايش ما بين الشعوب والقبائل لكي يتعارفوا ، هو بحد ذاته أحد أهداف العولمة ، حيث أ ن العولمة وجدت لخدمة البشرية ، والإسلام كمنظومة كاملة للأخلاق والمعاملات ، قد وضع الأسس لعولمة العالم ، حيث شجع على العلم والتعلم ، ووضع القوانين والمواثيق في القضايا الشخصية ، والتجارية ، والسياسية ، والاجتماعية ، والثقافية ، ولم يضع حد أو سقف للحرية والإبداع ، وهذا ما يظهر من خلال تطور العلم والمعرفة في العصر الإسلامي .

ولا يجوز الحكم على النظام الإسلامي بتطبيقه الفاسد من جانب بعض الحكام في بعض العصور ، فهذه التجاوزات تحدث في أي حضارة قديمة أو حديثة ، فقد حاول البعض أن ينعت النظام الإسلامي بأنه حكم استبدادي ديني كهنوتي ، ومقارنته بما كانت عليه أوروبا في العصور الوسطى ، وهو قول ينافي الحقيقة ، إذ لا كهنوت في الإسلام ، ولا إكراه في الدين . (حسين ، 2004 : 172) .

وهنا يخلص القول أن تأثير العولمة الإسلامية تمحور في العولمة الفلسفية والعولمة السياسية والثقافية والنهضوية ، حيث أن الإسلام بانتشاره في أنحاء المعمورة ، ومع وصوله إلى الأندلس واحتكاكه بأوروبا جغرافياً وثقافياً ، قد كان حلقة الوصل ما بين الشرق والغرب ، وقد أفاد أوروبا الغارقة بالظلام في ذلك الوقت بأنواع العلوم والتراجم .

فقد عرفت أوروبا عن طريق الأندلس الكثير من علماء المشرق الكثير ، وقد ترجمت أعمالهم لكافة اللغات الأوروبية ومنها اللاتينية في ذلك الوقت ، وعني الأوروبيون بالفلاسفة العرب في الأندلس ، وبتطورهم الفكري آنذاك .

العولمة في العصر الحديث :

يرى الكثير أن تباشير العولمة ترجع إلى القرن الخامس عشر ، الذي شهد بداية ما يسمى بعصر الاستكشافات الجغرافية ، وذلك عندما حاولت كل من إسبانيا والبرتغال أن تفتح لها طريقاً بحرياً إلى الشرق الأقصى ، بداية بالإمبراطورية الإسلامية في المشرق العربي ، والتي كانت في ذلك الوقت تقف حائلة دون وصول النفوذ الأوروبي إلى الشرق الأقصى ، وقد وصل الأوروبيون إلى سواحل غرب إفريقيا عام 1434م ، وإلى رأس الرجاء الصالح عام 1988م ، وإلى القارة الأمريكية الشمالية عام 1492م ، وإلى الهند عام 1498م ، ومن هنا بدأ الأوروبيون يفكرون في السيطرة على الأسواق العالمية ، لكي يتمكنوا من ترويج سلعهم ، ومنتجاتهم الأوروبية ، وهكذا بدأت الرأسمالية التجارية ، التي تدل على على بداية نشوء العولمة . (أعواج ، 2010 : 7) .

فالعولمة الحديثة أخذت في فترة من الفترات أسماء مختلفة ، ففي فترة من الفترات كان اسمها النظام الأوروبي ، وفي فترة أصبحت الحرب الباردة ، ثم في الفترة الأخيرة ، أصبح اسمها العولمة ، لكن هذه الأسماء تستهدف فكرة واحدة ، هي هيمنة الغرب على الشرق ، فالعولمة هيمنة وليست تنافساً ، وإنها لا تسمح بالتنافس بل تطرحه ، ولكن في النهاية هي الهيمنة ، لأن المطلوب من المتنافسين ، ألا يملكوا من عناصر القوة ما يجعلهم يتنافسون . (حسين ، 2004 : 203) .

وقد تحققت العولمة في العصر الحديث بفعل مجموعة من العوامل السياسية العالمية عبر العقود الخمسة عشر الماضية ، وكان أول مظاهرها ، إدخال التنسيق على مستوى العالم للساعات وفقاً لتوقين جرنتش عام 1884م ، وظهور أول خدمة دولية للتلغراف عبر المحيطات عام 1866م ، ونشأة عصبة الأمم المتحدة عام 1919م ، وظهور أول إذاعة عالمية بالراديو عبر ستة قارات في آن واحد في عام 1930م ، وظهور ميثاق منظمة الأمم المتحدة في عام 1945م ، ومن ثم إبرام

الإتفاقية العامة للتجرة والتعريفات الجمركية (الجات) عام 1974م ، وكما بدأ أول بث إذاعـــي مباشر للأقمار الصناعية إلى الأطباق المقامة فوق أسطح المنـــازل عـــام 1976م . (أعـــواج ، 2010 : 8) .

الفصل الثالث

التأثير السياسي للعولمة على الوطن العربي

(1991 – 2011)

تمهيد :

سوف يتم التطرق في هذا الفصل إلى موضوع التأثير السياسي للعولمة على الوطن العربي ، حيث أن تأثير العولمة السياسة على الوطن أصبح بالغ الأهمية منذ عام 1991م ، مع إندلاع حرب الخليج الثانية ، وتفسخ العقد العربي وتشرذمه ، وما صاحب تلك الفترة من انهيار الاتحاد السوفييتي ، وسقوط نظام الثنائية القطبية في العالم ، وتفرد الولايات المتحدة الأمريكية بقيادة العالم ، مما جعل الدول العربية أشبه ما تكون بالتابع للسياسات الدولية ، حيث تأثرت بشكل كبير بتأثيرات العولمة السياسية ، وأصبحت متلقياً أكثر منها تابعاً ، وسوف يستعرض هذا الفصل من خلال مبحثين وأربعة مطالب ، وهي :

المبحث الأول : العولمة السياسية ، ويتكون من مطلبين :

المطلب الأول : العولمة السياسية (المفهوم والأبعاد)

المطلب الثاني : ملامح توجهات العولمة السياسية

المبحـــث الثـــاني : الـــوطن العربـــي والعولمـــة الـــسياسية (1991 – 2011) ، ويتكون من مطلبين :

المطلب الأول : تجليات العولمة السياسية على الوطن العربي

المطلب الثاني : مظاهر وتداعيات العولمة السياسية على الوطن العربي

المبحث الأول

العولمة السياسية

المطلب الأول

العولمة السياسية (المفهوم والأبعاد)

ماهية العولمة السياسية :

تعد ظاهرة العولمة السياسية ، شأنها شأن ظاهرة العولمة بشكل عام ، تعددت مفاهيمها ، وتعريفاتها ، تبعاً لأهداف الباحثين ، والمفكرين ، ولميولهم ، وقناعاتهم بالعولمة كظاهرة ، ومن هنا نجد من يعرف العولمة السياسية بتعريفات إيجابية ، ومنهم من ينظر لها بنظرة تشاؤمية أو سلبية ، ومنهم من يراها بصورة واقعية متعادلة المسافات .

وتكمن الصعوبة هنا في إيجاد تحليل وتعريف دقيق لمفهوم العولمة السياسية ، حيث أن الأخيرة لم يكن لها ذلك القدر من الوضوح والمساحة لتعريفها ، كمثيلاتها من مظاهر العولمة الثقافية والاجتماعية والاقتصادية ، ومن هنا ندر إيجاد وصف دقيق لمعنى العولمة السياسية .

وتكمن الصعوبة في هذا الأمر ، من الخلط الدائم بين مفهوم العولمة السياسية من جهة ، وبين المفاهيم ذات الصلة بموضوع العولمة السياسية ، حيث أن لتلك المفاهيم ارتباط وثيق وجوهري بمفهوم العولمة السياسية .

ويعرف الباحث نعيم الظاهر العولمة السياسية بأنها أحد أبعاد العولمة الاقتصادية والتي تعمل من أجل ارساء هيمنة الثالوث الرأسمالي العالمي (الولايات المتحدة ، أوروبا ، اليابان) ، هيمنة شبه تامة على مختلف أنحاء الكرة الأرضية ، والهدف من هذه الهيمنة السياسية ، تفكيك وشائج السيادة الوطنية للدول المتوسطة والصغيرة " (الظاهر ، 2010 : 109) . وحسب هذا التعريف فان

الباحث يرى العولمة في صورة ضبابية مظلمة ، تتجلى صورها بالهيمنة والتسلط ، ضمن أجندة غربية رأسمالية ، لإحكام السيطرة على الدول المتوسطة والفقيرة ، وجعلها تسير في فلك الرأسمالية .

أما الباحث أحمد ثابت فيعرف العولمة السياسية فيقول أنها تقليص فاعلية الدولة ، و تقليل دورها ، واعتبار الشركات المتعددة الجنسيات ، والمنظمات العالمية ، شريكاً للدولة في صنع قراراتها السياسية ، وهذا يعني أن مبدأ السياسة آخذ بالتآكل ، نتيجة علاقات الدول فيما بينها ، في مختلف مجالات الحياة ، وتصبح حرية الدول ، بحسب مشيئتها ناقصة ، لذا فالعولمة السياسية تعني نقلاً لسلطة الدولة واختصاصاتها ، إلى مؤسسات عالمية ، تتولى تسيير العالم وتوجيهه ، وهي بذلك تحل محل الدولة ، وتهيمن عليها . (ثابت ، 2003 : 28) . وهنا يظهر أن تركيز الكاتب يتمحور في ظهور العولمة السياسية على أنها انتقاص من سيادة الدولة الوطنية ، وتحديد وتقليص دورها بحيث يصبح قرارها مشتركاً فيما بينها ، وبين الهيئات التي تنافسها في إدراة البلاد تحت المسميات العديدة والمتنوعة ، من مسميات حقوق الإنسان ، وحقوق الأقليات ، وحماية البيئة ، وتهديد السلم العالمي ، وغيرها .

وقد اختزلت الباحثة نيفين مسعد معنى العولمة السياسية ، فعرفتها بانتهاء دولة الرفاهية ، وتحول الدولة إلى دولة تنافسية ، ثم إلى دولة فضلات ، على حد تعبيرها . (مسعد ، 2000 : 104) . حيث ترى مسعد أن العولمة السياسية قد أفرغت الدولة من مفهومها الأساسي ، من دولة رعوية ، تقوم على رعاية كافة أبنائها ، وتوفير كل وسائل العيش الكريم لهم ، ولكن هذه النظرة قد تغيرت مع دخول العولمة وتأثيرها في كافة مناحي وجوانب الدولة الوطنية ، فتخلت الدولة عن تلك الأهداف ، لتحقيق المصالح الاقتصادية والسياسية ، وتنفيذ السياسات العالمية للحاق بركب الحضارة .

وكذلك تعني العولمة السياسية في دراسة الباحث أحمد ثابت الدعوة إلى اعتماد الديمقراطية والليبرالية السياسية ، وحقوق الإنسان والحريات الفردية ، وهي إعلان لنهاية سيادة الدولة ، ولنهاية الحدود ، ولتكامل حقل الجغرافية السياسية . (ثابت ، 2003 : 28) . وهنا يلاحظ اختلاف المنظور للعولمة السياسية ، حيث تم أخذها من وجهة تأثيراتها على الدولة بشكل عام وتخصيص ما يترتب عنها من آثار في مجال الديمقراطية ، وحقوق الإنسان ، وتكامل مؤسسات الدولة .

ويعرفها قاسم حجاج في بحثه على أنها عملية تشكل نظام دولي يتجه نحو التوحد في قواعده ، وقيمه ، وأهدافه ، مع زعمه العمل على إدماج مجموع البشرية ضمن إطاره ، أو هي تجسيد لسعي بعض القوى المعولمة لإضفاء العالمية والتعميم والإنتشار والتبشير على بعض القيم السياسية والاقتصادية المرتبطة بقيم الخصوصية الحضارية الغربية ، مما يثير ردود فعل الخصوصيات الأخرى غير الغربية ، مطالبة بالمساهمة في إعادة تعريف محتوى القيم العالمية السياسية التي يمكن قبولها إرادياً ، مثل قيم الديمقراطية ، والكرامة الإنسانية ، والحريات الفردية والجماعية ، وحقوق الإنسان وحق الشعوب في تقرير مصيرها . (حجاج ، 2003 : 83) . وهنا يركز حجاج على أن العولمة تهدف بالأساس وبشكل رئيسي على إدماج وإطواء الشعوب العالمية كافة تحت لوائها ، وإذابة خصوصيات الشعوب ضمن عملية العولمة تحت المسميات الجديدة من ديمقراطية وحرية سياسية ، وهنا يؤكد الباحث على أهمية قيام المجتمعات باجبار العولمة السياسية العالمية على شمل الخصوصيات المجتمعية للشعوب ضمنها .

أما وليد عبد الحي فيعرفها على أنها الاتحاد المتواصل نحو تعددية ، تلعب فيها المنظمات الدولية دوراً رئيساً ، لتشكيل بنية عابرة للقوميات ، وظهور شبكة من المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية ، التي تراقب عمل الحكومات وتؤثر فيه . (عبد الحي ، 2011 : 33) . وهذا التعريف

يعتبر موجزاً وقاصراً على عمل وتأثير الشركات والمنظمات العابرة للقومية لدى الدولة الوطنية ، حيث حدد تأثير العولمة السياسية بتدخل المنظمات الدولية في شؤون الدولة ، فرغم أن تأثيرات المنظمات والهيئات الدولية هو أمر بالغ الأهمية ، إلا أنه ليس العامل الوحيد الذي أدى بالعولمة السياسية لتكون اللاعب الأول في العلاقات الدولية .

وأخيراً فإن عبد العزيز المنصور يحدد العولمة السياسية ، بأنها نتيجة حتمية وطبيعية للعولمة الاقتصادية ، فيقول المنصور أنه ما جاءت العولمة الاقتصادية ، إلا لتكون طريقاً لعولمة سياسية ، بحيث يكون الهدف منها هو التدخل في الشؤون الداخلية للدول ، ومحاولة فرض الهيمنة عليها ، والتدخل في شؤونها السياسية على أرضها ومقدراتها ، فالاقتصاد والعولمة هما جزء من الهيمنة على الدولة ، هو الطريق الممهد السالك للسيطرة على الآخر الضعيف ، وسلبه حريته وقدرته على اتخاذ القرار ، بل التدخل في نظام الحكم القائم فيه وإملاء وجهات النظر والقرارات ، التي يرغب فيها الآخر القوي ، وما يحدث اليوم في المنطقة العربية وبقاع مختلفة من العالم ، من دعوات لنشر الديمقراطية ، وممارسة الضغوط على الدول لاحترام حقوق الإنسان ، وتغيير القوانين والأنظمة السائدة فيها ، وتقويض أنظمة الحكم غير الموالية للنظام العالمي الجديد ، هو خير دليل على أن العولمة السياسية هي فرض الهيمنة ، ونشر المفاهيم بعيداً عن احترام خصوصيات الأمم والشعوب . (المنصور ، 2009 : 570) . إذن فالعولمة السياسية هي عملية إنهاء سيطرة الدولة الوطنية على مقدراتها وعلى سيادتها الداخلية والحدودية ، بحيث تصبح تلك الدولة منقوصة أو مسلوبة السيادة كلياً أو جزئياً ، ويتم ذلك من خلال العامل الأول وهو العولمة الاقتصادية ، التي تؤدي إلى السيطرة السياسية من خلال الضغط ، أو الابتزاز ، وغيره من الوسائل ، إضافة إلى إعادة صياغة المفردات العالمية الجديدة ، وتغيير مفهومها ، كالديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان وحقوق الأقليات ، حيث أصبح

موضوع الأقليات من المواضيع المهمة لدى الولايات المتحدة الأمريكية ، وذريعة لتدخلها لانصاف المظلومين (من وجهة نظرها) ، وغيرها ، لتصبح مفاهيم عصرية وقابلة للاستخدام حسب حاجات ومصالح الدول المسيطرة عالمياً .

تأَصيل العولمة السياسية :

بالرغم من أن العولمة السياسية أظهر ما تكون في المجال الاقتصادي ، فإنها أخذت تتسع في تطبيقاتها ، حتى شملت جوانب عديدة من الحياة ، وأكثر ما يتضح هنا ، هو أن البعد السياسي لها هو الغالب على مفهومها ، وتعتبر من إحدى منتجات الحضارة الرأسمالية ، ولأن آثارها السياسية ضخمة جداً وواضحة للعيان ، فقد سعت الدول الغربية وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية إلى فرض النموذج الغربي في الحكم ، الذي يتمثل في الديمقراطية ، و تعتبر الديمقراطية كأداة في التعامل مع الدول الأخرى .

واعتبرت الدول الغربية أن عدم تطبيق الديمقراطية ينتج عنه الاستبداد ، وانتهاك حقوق الإنسان ، وضياع حقوق الأقليات وغير ذلك من السلبيات ، والديمقراطية كما يطبقها الغرب لها بعض الجوانب الإيجابية ، ولكنها ليست خالية من السلبيات هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فان الغرب في تطبيقه للديمقراطية ولحقوق الإنسان ، يكيل بمكيالين ويتبع مفهومين مختلفين ، حسب مصالحه وأهواء صانعي القرار في دوله ، وفي المجتمعات الغربية تعتبرسلبيات الديمقراطية هي بالفوز غالباً في الانتخابات لمن يستطيع ان يصرف أكثر في حملته الانتخابية ، ويعطي وعوداً براقه سرعان ما يتخلى عنها بعد فوزه.

ويرى عاطف السيد أن الجانب السياسي للعولمة يقوم على الحرية في صورها المتعددة ، حرية العقيدة والفكر والتعبير ، حرية الإنضمام إلى التنظيمات السياسية ، وتشكيل الأحزاب والإنتخاب ، وحرية الإختيار ، ومن المظاهر السياسية للعولمة ، سقوط النظم الديكتاتورية والشمولية ،

والإتجاه إلى الديمقراطية ، والنزوع إلى التعددية السياسية ، وتأكيد احترام وصيانة حقوق الإنسان . (السيد ، 2002 : 57) . وهو تحليل دقيق للعولمة السياسية ، حيث أن بروزها كمؤثر وكظاهرة عالمية ، أتى من خلال جميع تلك العوامل مجتمعة ، حيث ظهرت تلك العوامل بطريقة متسلسلة ومتتابعة عالمياً ، مما أفضى إلى بروز العولمة كفاعل رئيسي ومؤثر في العالم أجمع .

ويتابع السيد في تأصيل ظاهرة العولمة السياسية قائلاً ، إن العالم المعاصر يشهد تطوراً ديمقراطياً في دول كثيرة ، يتجلى في تطبيقات متعددة ، بما فيها بعض الدول النامية ، بما فيها الدول العربية ، كجزء من هذا العالم ، ومما يلفت النظر إليه ، الزيادة الملموسة في درجة المشاركة السياسية للشعوب في تقرير مصيرها ، إضافة إلى التطورات الديمقراطية التي حدثت في دول شرق أوروبا ، منذ نهاية ثمانينيات القرن العشرين ، وأطاحت بنظم الحكم الشيوعية ، ويرجع ذلك في المقام الأول إلى النظام العالمي الجديد ، الذي أتاح الفرصة للشعوب لكي تتحول إلى الديمقراطية السليمة ، ولكي تقرر مصيرها بنفسها ، وفي ظل النظام العالمي الجديد الذي بدأ عام 1991م ، هوى النظام الحزبي الواحد في بعض الدول ، التي أخذت بتعدد الأحزاب ، وأتاحت لها حرية العمل الوطني ، على طريق تعميق الديمقراطية ، حيث أسقطت الحواجز التي تحول دون تكوين الأحزاب السياسية ، ولم تعترض مسيرتها طالما أنها تعمل لصالح الوطن والمواطنين ، كما وفرت حرية الترشيح للمجالس النيابية ، وحرية الانتخاب . (السيد ، 2002 : 58) .

وتضيف وداد حسين أن من مظاهر العولمة السياسية ، ذلك التقارب الملحوظ في النظم السياسية حالياً ، إذ لم يعد هناك النظام الذي يجاري النظام الرأسمالي الديمقراطي ، القائم على تعدد الأحزاب ، وتعدد الرأي ، وتعدد الاختيار ، أمام الفرد الواحد ، واحترام حقوق الإنسان . (حسين ، 2004 : 224) ، وهنا يتضح مدى الارتباط الوثيق بين تغير العالم ما قبل عام 1991م ، الذي كان قائماً على أساس الثنائية القطبية ، والتوازن الدولي بينهما ، وبين ما حصل مع انهيار الاتحاد

السوفييتي عام 1991م ، حيث أصبح العالم أحادي القطبية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكيـــة ، فلم يبقَ من يجاري أو ينافس تلك القوة المتفردة في العالم ، فأصبحت تملي رؤاها وأيديويولجيتها على العالم أجمع .

وهنا يتابع عاطف السيد حديثه عن تأصيل العولمة السياسية قائلاً ، كما يـــدخل ضـــمن مظـــاهر العولمة السياسية ، النمو والنشاط الملحوظ للمنظمات الدولية غيـــر الحكوميـــة ، التـــي تركـــز اهتماماتها على قضايا ذات طابع عالمي ، مثل حقوق الإنسان ، وتحقيق السلام ، وتعد منظمـــات حقوق الإنسان ، وفي طليعتها منظمة العفو الدولية مثالاً ناصعاً للعمل الدائب ، والنشاط المستمر ، والجهد المضني ، الذي يتوخى احترام حقوق الإنسان . (السيد ، 2002 : 59) .

وعند الحديث عن تأصيل العولمة السياسية ، يشير الباحث أحمد ثابت أنه لا بد هنا من الحـــديث عن أن حركة عولمة السياسة ، تتجسد في وقائع وظواهر عديدة ، وتأخذ تجليات كثيـــرة علـــى أرض الواقع ، ربما كان في مقدمتها ظاهرة المجال السياسي العالمي ، الذي أخـــذ يحـــل محـــل المجال السياسي المحلي ، وظاهرة السياسة في كل أرجاء العالم ، قد أصـــبحت اليـــوم مرتبطـــة بالسياسة في كل أرجاء العالم ، وظاهرة التدفق الحر وغير المقيد للسياسة على الصعيد العالمي ، وظاهرة تمدد السياسة خارج نطاق الدول القومية ، وظاهرة لحظنة السياسة ، وظـــاهرة الزيـــادة غير المسبوقة في الروابط السياسية بين الدول والمجتمعات والأفراد ، وأخيراً ظاهرة الأمركـــة ، التي قطعت شوطاً مهماً على أرض الواقع خلال السنوات العشر الأخيرة ، هذه الظواهر وغيرها من المستجدات والإيحاءات تجسد معاً حركة عولمة السياسة ، وتوحي ببعض المعاني المختلفـــة للعولمة السياسية . (ثابت 2003 : 46) .

ويضيف ثابت أن أول ما تشير إليه العولمة السياسية ، هو بروز المجـــال الـــسياسي العـــالمي ، والمجال السياسي العالمي هو جزء من هذا الكل العالمي ، الذي يتمدد في الوقائع الحياتية والفكرية

المعاصرة ، والمجال السياسي العالمي يعني التفكير في العالم ، وتخيله كوحدة سياسية واحـــدة ، طبعاً العالم كما هو قائم على أرض الواقع ، ليس وحدة سياسية واحدة ، ومن الصعب أن يتحول في المستقبل المنظور إلى وحدة سياسية واحدة ، العالم المعاصر يتكون مـــن وحـــدات سياســـية بعضها منفصل ومنعزل ومتفاعل مع بعض ، فالتجزئه وليست الوحدة السياسية هي الحالة القائمة . (ثابت ، 2003 : 46) . وهذا الحديث موافق للواقع الذي يعيشه العالم ، فالعالم الآن هو عالم موحد ، غير مجزأ فعلياً على الرغم من وجود الحدود السياسية بينه ، فهناك أيـــضاً مـــن ألغـــى الحدود السياسية بين الدول ، كما هو الحال في الاتحاد الأوروبي ، وهناك من لا تـــزال الحـــدود قائمة على أرض الواقع لديه ، ولكنها لا تساوي شيئاً ، لأن الجغرافية والسياسية في ظل الطفرة التكنولوجية والمعلوماتية أصبحت دون قيمة تذكر ، حيث أن أي حدث في أي جزء من العـــالم ، يتم تناقله في ثوان معدودة ، وتأثيره السياسي ينتقل من دولة إلى أخرى .

ويرى الباحث عبدالخالق عبدالله أن الاتجاه المتزايد نحو بروز المجال السياسي العالمي ، يخلـــق ظاهرة أخرى من ظواهر العولمة السياسية ، هي أن السياسة في كل أرجـــاء العـــالم أصـــبحت مرتبطة بالسياسة في كل أرجاء العالم ، فلقد أصبَحت هذه المقولة ، التي هي من أهـــم تجليـــات العولمة السياسية ، حقيقة قائمة اليوم أكثر من أي وقت مضى ، إن فكرة أن الـــسياسة فـــي كـــل أرجاء العالم أصبحت مرتبطة بالسياسة في كل أرجاء العالم ، هي فكرة جديدة تعبر عن معطيات سياسية أكثر وضوحاً في ظل عولمة السياسة ، وتشير هذه الفكرة إلى أمور كثيرة تتمثل فـــي أن القرارات التي تتخذ في عاصمة من العواصم ، سرعان ما تنتشر إلى كل الدول والسياسات ، التي تستهدف قطاعات اجتماعية في مجتمع من المجتمعات ، تؤثر تأثيراً حاسماً في كل المجتمعـــات ، والأخبار والأحداث السياسية والإقليمية ، تستحوذ على اهتمام العالم بأســـره ، وتنتقـــل بـــسرعة الضوء من شرق الكرة الأرضية إلى غربها . (عبدالله ، 2007 : 7) . وهذا يتفق مع المقولـــة

بأن العالم أصبح قرية كونية ، لا تستطيع أن تفصل أحداً منها عن الآخر ، فكيف للإنسان أو الدولة أن تأنى بنفسها عن التأثر بالعولمة السياسية ، وما ينتج عنها من تبعات على السياسية والمجتمع .

إذن فالسياسة حسب عبدالخالق عبدالله ، دائماً محصورة ضمن النطاق المحلي ، ومعزولة عن التطورات والتأثيرات الخارجية ، لأن ذلك من أبرز اختصاصات الدولة القومية ، ومرتبط جداً بمفهوم السيادة وممارسة صلاحياتها وسلطاتها على أرضها و شعبها ، وبرز هذا منذ نشوء الدولة القومية في أوروبا بعد معاهدة ويستفاليا عام 1648م ، وهذا الوضع مضاد للعولمة ، وسوف يعمل على مقاومة العولمة ، ومع ذلك كان بروز عالم بلا حدود اقتصادية قد قطع شوطا مهما في الإنجاز على أرض الواقع ، ومثله عالماً بلا حدود ثقافياً ، وكلها ستخلق عالم بلا حدود سياسية ، وهو جوهر العولمة السياسية ، وإن كانت سرعة العولمة السياسية أبطأ سرعة من الثقافية والاقتصادية ، ونهاية السيادة والدولة وبروز الحكومة العالمية ، ممكنة أكثر من أي وقت آخر في ظل العولمة ، ولكنه لن يحدث بصيغة قريبة ، والعولمة السياسية لا تعني بالضرورة القضاء على الدولة ، إنما تعني دخول البشرية إلى مرحلة سياسية جديدة ، يتم خلالها الانتقال الحر للقرارات والتشريعات والسياسات والقناعات والخيارات عبر المجتمعات والقارات ، وبأقل قدر من القيود و الضوابط متجاوزة بذلك الدول والحدود الجغرافية . (عبدالله ، 1999 : 12) . ويضيف الباحث عبد الله في بحثه عن العولمة حيث يقول أن العولمة السياسية ، تتضمن حدوث زيادة غير مسبوقة في الروابط السياسية بين دول العالم مثل الثقافية والاقتصادية ، ومن المؤشرات :

1- إن القرارات التي تتخذ في عاصمة من العواصم العالمية سرعان ما تنتشر انتشارًا سريعًا إلى كل العواصم و الاهتمامات بها مترابطة ومتبادلة بكل الدول والعواصم .

2- المؤسسات المالية والتجارية والاقتصادية العالمية وفي مقدمتها منظمة التجارة العالمية التي تأسست عام 996 م ، لتشرف إشرافاً كاملاً على النشاط التجاري العالمي .

3- الشركات العابرة للقارات والتي تسمى متعددة أو متعدية الجنسيات .

4- بروز المنظمات الأهلية غير الحكومية على الساحة السياسية العالمية في الآونة الأخيرة كقوة فاعلة ومؤثرة كمؤتمر قمة الأرض في مدينة ريودي جانيرو، ومؤتمر قمة المرأة في بكين، ومؤتمر السكان في القاهرة ، وحقوق الإنسان في فيينا وغيرها كثير . ويقول الباحث : أن الهدف العام الذي تسعى المنظمات غير الحكومية إلى تحقيقه هو خلق المجتمع المدني العالمي الذي يراقب نشاطات وسياسات الدول في مجالات حقوق الإنسان والبيئة والقضايا الاجتماعية والإنسانية.

5- بروز مشاكل وقضايا عالمية جديدة تتطلب استجابات دولية وجماعية وليست استجابات فردية مثل : التلوث البيئي ، والمشاكل البيئية كالنفايات النووية والسامة وغيرها كثير.

6- الاهتمام الكبير المتزايد بقضية حقوق الإنسان من قبل كثير من الشعوب بسبب عمليات القمع للحريات والاضطهاد والظلم التي تتعرض الشعوب له . (عبدالله ، 1999 : 16) .

وجميع هذه المؤشرات ، تدل على أن العولمة السياسية أًصبحت جزءاً من حياتنا اليومية في جميع الدول ، وخصوصاً في الدول النامية ومن بينها الدول العربية ، حيث أصبحت الدول العربية متأثرة بها ، وإنها غير قادرة على الابتعاد عن ما يجري حولها من أحداث في دول الجوار ، التي قد تسبب تأثيرات عليها تلقائياً ، بل تعدت ذلك إلى عدم القدرة على مجاراة أو السيطرة على مجريات حياتها اليومية .

ويشير هنا الباحث السامرائي في تأصيل ظاهرة العولمة السياسية ، حيث يقول أن محاولة فرانشيس فوكوياما ، في كتابه نهاية التاريخ عام 1989م ، لم تكن إلا محاولة لصياغة وعي

كوني زائف ، الغرض منه إثبات أن الرأسمالية ستكون هي ديانة إنسانية إلى أبد الآبدين ، فهو يشخص المرحلة الراهنة في التاريخ وكأنها مرحلة إنتصار نهائي للنموذج السياسي والفكري الليبرالي . (السامرائي ، 2010 : 2) .

وكذلك تطرق الباحث السامرائي إلى رأي صاموئيل هانتنغتون في كتاب صدام الحضارات ، حيث أعلن الأخير دخول السياسة على نطاق العالم كله مرحلة جديدة ، وهو يفترض حتمية تصادم الحضارات ، فنظرية هنتنغتون تصر بقوة وإلحاح ، على أن الحضارات غير الغربية لا بد أن تصطدم بالغرب ، ويعني ذلك استمرار وتوسيع نطاق الحرب الباردة بوسائل جديدة . (السامرائي ، 2010 : 4) . ونتيجة لذلك فان التصادم الحتمي للحضارات والثقافات ، فلا بد كنتيجة تلقائية أن تنتصر الحضارة الأقوى ، وتملي إرادتها ، فالتاريخ يشهد على أن البقاء والسيطرة دائماً للأقوى .

ويرى دانيال غريسوولد ، في دراسته عن العولمة وحقوق الإنسان ، أن الحريات الاقتصادية والسياسية تدعم إحداهما الأخرى ، فقد لاحظ الفلاسفة السياسيون من أرسطو حتى صموئيل هنتنغتون ، أن بامكان التنمية الاقتصادية والطبقة المتوسطة المتوسعة أن توفر تربة أكثر خصوبة لنمو الديمقراطية ، فتستطيع التجارة والعولمة توفير التحفيز للاصلاح السياسي ، من خلال توسيع نطاق حرية الناس للتحكم أكثر في حياتهم اليومية ، في الدول الأقل نمواً ، فمن خلال العقدين الماضيين سارع عدد من الاقتصادات في طريق الإصلاح الاقتصادي والتجاري المؤدي إلى الإصلاح السياسي ، بحيث تحولت من دول كانت ترزح تحت حكم أنظمة استبدادية لا تسمح بالكثير من المعارضة العلنية ، إلى بلدان ديمقراطية ، تمنح الحريات السياسية والمدنية لمواطنيها . (غريسوولد ، 2004 : 40) .

وخلاصة فان العولمة السياسية ، هي نتيجة حتمية لانتهاء مرحلة المعسكرين والقطبين العالميين ، حيث أن العالم أحادي القطبية بقيمه ونمط حياته الرأسمالية ، قد جعل العالم يخضع لسياساته وقيمه ومثله ، وقد ساعد في ذلك توجه الشعوب نحو الديمقراطية ، وسأمها من النظم السلطوية ، وسرع في جميع تلك العوامل التقدم التقني والتكنولوجي والاتصالي عبر العالم .

البعد السياسي للعولمة :

عند الحديث عن البعد السياسي للعولمة ، لا بد هنا من الإِشارة إلى الأسباب الحقيقية والجوهرية التي أدت بالعولمة ، لتصبح العامل الأول والرئيسي المؤثر في السياسة الدولية ، وفي العلاقات بين الدول .

إن للعولمة السياسية عدة دلالات ومعاني ، وعند الحديث عن البعد السياسي للعولمة ، يجب ضرورة ذكر بعض المعاني والمفردات المرافقة للعولمة السياسية ، حيث أن لتلك المفردات ، علاقة وطيدة ومتلازمة مع العولمة السياسية ، ومن هذه المصطلحات ، القول بضعف الدولة الوطنية ، وانتهاك سيادة الدولة ، ونهاية الهوية الوطنية .

وكما يشير الباحث عبدالخالق عبدالله في بحثه ، أن المحصلة الطبيعية للتدفق الحر والسريع للسياسة ، على الصعيد العالمي ، هي حركة لبرلة العالم ، وبروز اللحظة الليبرالية ، والتي هي السمة الأكثر وضوحاً ، من سمات عولمة السياسة ، في بداية القرن الجديد ، فالعالم في هذه اللحظات الأولى من هذا القرن ، موحد في انجذابه للنموذج الليبرالي ، الذي يؤكد على حقوق الإنسان ، وحرياته السياسية والمدنية ، أكثر من إنجذابه ، لأي نموذج حياتي وفكري آخر ، إن الحرية هي الآن القيمة الصاعدة عالمياً ، والتي ستستمر في الصعود مستقبلاً ، بعد أن تراجعت معظم النماذج السياسية والفكرية الأخرى بما في ذلك النموذج الاشتراكي ، الذي يجسد قيمة العدالة . لقد كانت العدالة في النصف الأول من القرن العشرين هي القيمة الصاعدة والتي

استأثرت باهتمام البشرية ، نتيجة للنجاحات التي حققها النموذج الاشتراكي على الصعيد العالمي ، بيد أن الأولوية الآن للحرية وليس للعدالة التي فقدت بعضاً من بريقها السابق على الصعيد العالمي ، دون أن يعني ذلك اختفاءها من الفكر السياسي العالمي ، ومن الوقائع الحياتية اليومية . (عبدالله ، 2007 : 10) .

فمعظم الدول والمجتمعات هي في مزاج ليبرالي ، وهي أكثر اقتناعاً بجدوى النموذج الفكري والسياسي الليبرالي الحر ، الذي حقق أكبر نجاحاته مع انهيار الاتحاد السوفييتي ، وانحسار الفكر الاشتراكي ، وفشل النظام الشيوعي المركزي ، فالنموذج الليبرالي هو النموذج الذي يزداد انتشاراً ، وقد أصبح من دون منافس ، وهو مدعوم بقدرات وإمكانيات ونجاحات المجتمعات الصناعية والدول المتقدمة ، التي تسبق دول العالم في تبنيها للنموذج الليبرالي وتطبيقها مبادئ الاقتصاد الحر ، وإلتزامها بالديمقراطية ، وبالتداول الحر والدوري للسلطة ومراعاتها لحقوق مواطنيها في مجال التصويت والترشيح والانتخابات ، إن أهم إفرازات صعود النموذج الليبرالي هو ديمقراطية العالم ، التي تشير إلى التزايد الملحوظ في عدد الدول الديمقراطية خلال السنوات العشر الأخيرة ، وتراجع عدد الدول والحكومات السلطوية والفردية ، والتي تكثر من انتهاكاتها لحقوق الإنسان وحرياته ، لذلك فإن المعالم الجديدة في بداية القرن الواحد والعشرين هو بروز نظام عالمي جديد ، يبدو من الوهلة الأولى أكثر ديمقراطية وأكثر ليبرالية من النظام العالمي القديم . (عبدالله ، 2007 : 11) .

ويزامن بروز هذا النظام مع كون السياسة هي أيضاً أكثر عولمة من أي وقت من الأوقات . أخيراً وفي السياق ذاته ، فإن أكثر السمات إثارة للانتباه في الاتجاه نحو عولمة السياسة هي إمكانية بروز المواطنة العالمية والهوية الإنسانية التي بدأت تنافس وربما تحل تدريجياً محل المواطنة الوطنية والهوية المحلية الراهنة. إن بروز الانتماء العالمي والولاء الإنساني والوعي

الكوني هو من أهم معالم عولمة السياسة ومن أكثر الأبعاد عمقاً على المدى البعيد . فالعولمة ، والعولمة السياسية بشكل خاص ، تتضمن تحولاً في تركيز ووعي واهتمام الفرد من المجال الوطني إلى المجال العالمي ، ومن المحيط الذاتي إلى المحيط الإنساني . هذا الارتقاء في الوعي ، من الطور القبلي والمذهبي إلى الوطني والقومي ، ثم إلى العالم فالكوني ، هو في قلب حركة العولمة التي تتضمن زيادة الوعي بعالمية العالم وبوحدة البشرية التي ستعيش عصر عالمية التفكير والمعرفة وعالمية الحقوق والواجبات وعالمية الإنجازات والأزمات وعالمية الطموحات والتطلعات وعالمية البقاء والفناء . وحتى المشكلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية القادمة ستكون بطبيعتها عالمية ، والحلول المطلوبة ستكون أيضاً عالمية أكثر مما هي محلية . هذا الاتجاه المتزايد نحو العالمية سيدفع بالبشرية للنظر إلى ذاتها ككتلة واحدة ذات مصير واحد ، ويشترك بعضها مع بعض في قيم إنسانية عميقة ومشتركة تتخطى الخصوصيات الحضارية والمناطق الثقافية والذاتيات الوطنية . (عبدالله ، 2007 : 12) .

والسياسية كونها من أبرز اختصاصات الدولة القومية ، التي تحرص على عدم التفريط بها ضمن نطاقها الجغرافي ، ومجالها الوطني ، وهذا الحرص ضمن المجال المحلي ، بعيداً عن التدخلات الخارجية ، ترتبط أشد الارتباط بمفهوم السيادة ، وممارسة الدولة لصلاحيتها وسلطاتها على شعبها وأرضها وثرواتها الوطنية .

ويذكر الباحث السامرائي في دراسته عن العولمة السياسية ، أن الدول القومية ، هي نقيض العولمة ، كما أن السياسة ، ونتيجة لطبيعتها ، ستكون من أكثر الأبعاد الحياتية التي ستكون مقاومة للعولمة ، التي تتضمن إنكماش العالم ، وإلغاء الحدود الجغرافية ، وربط الاقتصادات والثقافات والمجتمعات والأفراد ، بروابط تتخطى الدول ، وتتجاوز سيطرتها التقليدية على مجالها الوطني والمحلي . (السامرائي ، 2010 : 3) .

ويضيف السامرائي أن الدولة التي كانت دائماً الوحدة الإرتكازية لكل النشاطات والقرارات والتشريعات ، أصحت الآن مجرد وحدة ضمن شبكة من العلاقات والوحدات الكثيرة في عالم يزداد إنكماشاً وترابطاً ، فالقرارات التي تتخذ في عاصمة من العواصم العالمية سرعان ما تنتشر انتشاراً سريعاً إلى كل العواصم ، والتشريعات التي تخص دولة من الدول تستحوذ مباشرة على اهتمام العالم بأسره ، والسياسات التي تستهدف قطاعات اجتماعية في مجتمع من المجتمعات تؤثر تأثيراُ حاسماً في السياسات الداخلية والخارجية لكل المجتمعات القريبة والبعيدة . (السامرائي ، 2010 : 4) .

وفي مكان آخر يذهب الباحث قاسم حجاج فيما يتعلق بأبعاد العولمة على كافة المستويات ، فنجده يلخص تلك الأبعاد بالآتي :

- استمرار الدولة ، الأمة رغم العولمة كقوة ووحدة رئيسية في العلاقات الدولية ، بحيث تعززت الدول ، الأمم بأساليب تكيف جديدة مع تغير وليس نهاية الحدود الوطنية .

- التحول من الديمقراطية النيابية والمركزية إلى ديمقراطية المشاركة واللامركزية ، فإما أن تكون الديمقراطية محلية أو لا تكون ، وتتيح آليات الديمقراطية الإلكترونية التفاعلية عدة فرص جديدة لتعزيز ديمقراطية المشاركة ، بما في ذلك التحول من ديمقراطية المجتمع الصناعي ، إلى ديمقراطية المجتمع ما بعد الصناعي .

- تحول أساليب إدارة الإقليم الوطني من الأساليب المركزية إلى الأساليب اللامركزية ، ومن التنظيم الهرمي الجامد ، إلى التنظيم الشبكي التفاعلي الديناميكي .

- إنتشار ثقافة حقوق الإنسان ، ومفاهيم المواطنة والديمقراطية السياسية والتعددية السياسية ، وتزايد المطالبة المجتمعية بالمزيد من الشفافية والشرعية والإدارة الديمقراطية للحكم والشؤون العامة .

- الإنتقال من العلاقات الثنائية دولياً ، إلى بناء علاقات متعددة الأطراف ، وعقد تحالفات وتجمعات إقليمية ودولية ، مثل منظمة التجارة العالمية ، مناطق التبادل الحر العربية الأورومتوسطية ، برنامج الأمم المتحدة للتنمية البشرية UNDP ، وغيرها .

- الأخذ بمبدأ النسبية الثقافية ، والتعددية الثقافية في بناء الجماعات الوطنية لتلافي انفراط رابطة العقد الوطني ، ولتعبئة جميع الموارد البشرية الوطنية المتاحة بكافة ألوان طيفها بعيداً عن السياسات والنماذج المفرطة في التجانسية التنميطية للهوية الوطنية .

- إعادة تعريف مفاهيم سياسية كلاسيكية مرتبطة بالظروف التاريخية الحضارية لظهور الدولة الوطنية الحديثة ، مثل السيادة الوطنية ، الهوية الوطنية ، اللغة الوطنية ...إلخ.

- تنامي أدوار ووظائف المجتمع المدني وطنياً وعبر الأوطان ، وتزايد الوعي المواطني بأهمية المشاركة السياسية محلياً ووطنياً وعالمياً للحيلولة دون تداعي عدوى الأزمات والأمراض العابرة للحدود الوطنية .

- الأخذ بمبدأ الحكم الصالح والشفافية والنزاهة السياسية في إداة الشأن العام وتنمية الموارد الاقتصادية بعيداً عن المحسوبية والرشوة والمحاباة والغموض واللصوصية .

- زيادة درجة التسييس لأوساط واسعة من البشر بعد طول احتكار للمجال السياسي من طرف السياسيين ، وأساليبهم السرية في إدارة الشأن العام ، وانكشاف الكثير من

ممارساتهم عبر السلطة الرابعة ، ومواقع الإنترنت ، والقنوات الفضائية ، والمعرضات السياسية ، وهذا ما قلص من حدة تهميش الدور السياسي لقطاعات سكانية كثيرة .

- تزايد وتيرة الحراك الجيلي ، وسرعة تنضيج وعي الصغار والشباب من الأجيال الجديدة التي عاصرت ثورة المعلومات والاتصالات والدمقرطة ، مما يضغط في اتجاه التجديد الجيلي ، والتداول الجيلي على السلطة والقيادة ، على أساس الإدارة عبر الفريق والذكاء الجماعي .

- تعقد العمل السياسي ، وتزايد تكاليفه المعنوية والمادية ، على المستوى الفردي والمحلي والوطني والدولي مما يتطلب تكويناً مستمراً للنخب السياسية ، والتقليل من نموذج الدول شديدة التدخل في التفاصيل والمشكلات الصغيرة . (حجاج ، 2003 : 83) . ويلاحظ هنا أن تلك الأبعاد هي محصلة طبيعية وديناميكية لتأثيرات العولمة على كافة مناحي الدولة وعلى توجهات وظائفها .

إذن فالبعد السياسي للعولمة ، هو انتقال الدولة من المفهوم الكلاسيكي لها ، إلى المفهوم الحديث ، حيث أصبحت الدولة وفق هذا المفهوم ، تمثل معنى جديد بأولوياتها ، واهدافها ، وعلاقاتها مع الدول ، ووضعها ومكانتها في المنظومة الدولية ، إضافة إلى قدرتها على البقاء والسيطرة على مكوناتها الداخلية ، وعناصرها ، والحفاظ على مصادر بقائها ، وعلى سيادتها على أرضها .

المطلب الثاني

ملامح توجهات العولمة السياسية

العولمة السياسية والعالم :

يرى الكاتب بركات مراد أن العولمة السياسية تحددت ملامحها على الوضع العالمي في عدة مناحي ، وهي ، بروز النظام الرأسمالي كقوة جبارة ، وانفراده بقيادة العالم ، لا سيما بعد تفكك المنظومة الاشتراكية بسقوط الاتحاد السوفييتي عام 1991م ، والمنحى الثاني يتمثل بقيام ثورة علمية تكنولوجية تكاد تحقق نقلة معرفية وإنتاجية جديدة ، والمنحى الأخير من وجهة نظر الكاتب هو هيمنة الولايات المتحدة على وسائط نقل المعرفة ، وسعيها لتنميط العالم سياسياً واقتصادياً وثقافياً ، من أجل إحكام الهيمنة ، وجميع تلك الظواهر متداخلة ، فانفراد النظام الرأسمالي بقيادة العالم ، أتاح الفرصة للحديث عن نموذج واحد مؤهل لقيادة العالم ، وتعميم تجربته وثقافته على العالم . (مراد ، 2001 : 115) .

إن العولمة السياسية ، كما يراها فرانك جي ، تشكل حقيقة كون العالم كله ، باستثناء المناطق المتجمدة القطبية مع عدد قليل من المستعمرات والأقاليم التابعة ، منظماً وفقاً لنمط واحد من الوحدة السياسية ، فنمط الدولة القومية ، هو دليل على العولمة السياسية ، فلم يسبق للعالم من قبل أن كان مؤلفاً من نمط واحد من الوحدة السياسية ، فقد كانت عملية الزوال السريع للنظام الكولونيالي في القرن العشرين ، حيث أصبحت أكثر من مئة وثلاثين مستعمرة وبقعة تابعة دولاً مستقلة ، بمثابة مفاجأة كبيرة ، نظراً لأن أكثرية هذه الدول الجديدة أصغر وأضعف بكثير من أن تدافع عن نفسها بصورة فعالة ضد دول أقوى ، ويشي هذا بأن مبدأ سيادة الدولة بالذات قد اصبح سمة مركزية من سمات المجتمع الكوكبي ، وبأن نموذجاً من نماذج التنظيم السياسي ، ونموذج

الدولة السيادية ، قد اكتسب مكانة كوكبية بوصفه النموذج الأكثر تمتعاً بالقبول ، وقدرة على الحياة ، وانصافاً لهيكلة الحياة السياسية . (لتشنر ، 2004 : 346) .

ومن هنا تتفق الدراسة في أن مفهوم الدولة القومية هو بحد ذاته عولمة سياسية ، حيث أن هذا المفهوم قد غير مجرى العالم ، وحدد مفهوم العلاقات الدولية ، حيث كانت العلاقات عبارة عن امبراطوريات ودول كبرى ، تسيطر عبر نفوذها المباشر وغير المباشر على دول أضعف وأفقر وأصغر منها ، وأن هذه العولمة مستمرة في تفكيك العالم إلى دويلات أصغر وأصغر ، بحيث تسهل السيطرة على مواردها بصورة أكبر .

ويضيف الباحث فرانك جي ، أن العولمة السياسية تنعكس على مرآة القدر الكبير من التماثل الذي تبديه الدول السيادية من حيث أهدافها ، وبناها ، وبرامجها ، وآلياتها الداخلية ، فجل الدول تضطلع بالمسؤولية عن طيف واسع من الفعاليات ، بما فيها من كافة التفاصيل الجزئية المحلية ، جنباً إلى جنب مع اهتمامات الدول المركزية التقليدية المتمثلة بقضايا السياسة الخارجية والدفاع العسكري . (لتشنر ، 2004 : 346) .

العولمة السياسية وسيادة الدولة :

تتفق الباحثة أمل عبيد في التأكيد على أن العولمة السياسية تجلت مظاهرها في العالم ، من خلال سقوط النظم الشمولية والسلطوية ، والنزوع إلى الديمقراطية والتعددية السياسية ، مما أدى إلى ظهور مشكلة الديمقراطية كنظرية غربية خالصة ، أم لثقافات المجتمعات العالمية تأثير عليها !! ، فتطور العولمة اقترن ببزوغ ظاهرة الدولة القومية ، حيث تطلب التقدم الثقافي والتكنولوجي وزيادة الإنتاجية في ذلك الوقت ، إلى توسيع نطاق السوق ، ليشمل الأمة بأسرها ، بعد أن كان محدوداً بحدود المقاطعة ، فحلت الدولة محل الإقطاعية ، والملك محل السيد الإقطاعي ، كما تطلب التقدم الثقافي وزيادة الإنتاجية ، غزو أسواق خارجية ، الأمر الذي تطلب أن يكون للدولة

جيش قوي يمكنها من منافسة الدول الأخرى في الحصول على على تلك الأسواق الخارجية الحديثة أو المستعمرات . (عبيد 2007 : 15) .

وتضيف عبيد أن النمو في حجم السوق ، هو الذي حتم أخيراً بداية تضاؤل في قوة الدولة ، فقد أصبحت القوى الاقتصادية المركزية ، تفوق سلطاتها سلطات القوى المركزية للدول القومية ، وبالتالي حلت الشركات متعددة الجنسيات تدريجياً محل الدولة ، لذا كان من أهم العناصر التي اشتملت عليها ظاهرة العولمة سياسياً هي انهيار الحدود بين الدول ، وإلغاء الحواجز أمام الاقتصاد ، وتبادل السلع بحرية دون ضوابط تذكر ، مما يؤدي إلى القول بنهاية السياسة بمفهومها التقليدي ، والتحول إلى نوع جديد ونمط آخر من السياسية ، وهنا يجب الإشارة إلى أن العولمة لا تدل بالذات على نهاية السياسية ، وإنما تدل على خروج السياسة من الإطار النوعي للدولة الوطنية . (عبيد 2007 : 15) .

لذا فان العولمة حسب الباحثة عبيد ، تعتبر لذلك عامل تهديد ، بمعنى أن سياسة العولمة لا تستهدف إزالة القيود الاقتصادية فقط ، وإنما تستهدف أيضاً إزالة قيود الدولة الوطنية ، فهي تمارس تجريد سياسة الدولة الوطنية من قوتها ، فالدولة الوطنية دولة إقليمية بمعنى ، أن سلطتها تقوم على الارتباط بمكان معين في مراقبة العضويات ، وتحديد القوانين المعتبرة ، والدفاع عن الحدود ، أما بنهج العولمة وآلية التبعية تصبح الدولة مجرد تابع ، ويجعلها نسبية لأن كثرة من الدوائر الاجتماعية لا ترتبط بالمكان ، وشبكات الاتصال وعلاقات السوق ، وأساليب الحياة ، وهذا يبرر مفهوام السياسة التحتية ، أي أنها ليست نظرية ، وإنما هي فرص عمل وقوة إضافية وراء النظام السياسي ، نشأت عن الشركات العاملة في الإطا ر الاجتماعي العالمي . (عبيد ، 2007 : 16) . وهذا يتضح من كون جميع الدول الآن مرتبطة اقتصادياً ببعضها البعض ، فأية أزمات اقتصادية في أية دولة ، تؤثر على الدول الأخرى إما بطريقة مباشرة أو بطريقة غير

مباشرة ، وهذا الارتباط يحتم تلقائياً ، بتبعية الدول سياسياً ، واعتمادها على بعضها ، حيث يتم سن القوانين بما يتلاءم مع الوضع الحالي اقتصادياً وسياسياً .

ويرى فرانك جي أن هناك بعداً آخر ، وهو لاعب أساسي للعولمة السياسية ، ألا وهو سلسلة من المنظمات الحكومية البينية ، وما هذه المنظمات ، إلا روابط دول ، تم إيجادها لمعالجة قضايا ، وإدارة شؤون تؤثر في بلدان عديدة ، دفعة واحدة ، و تنطوي على مستويات عالية من تبادل التبعية بين البلدان ، ومن هذه المنظمات التي يصل تعدادها إلى حوالي 300 منظمة عالمية ، مع أكثر من ألف منظمة إقليمية ومحلية ، ينصب اهتمام الأكثرية منها على الأمور الاقتصادية والتقنية والسياسية ، ولعل أبرز تلك المنظمات وأشهرها هي الأمم المتحدة ، وما يتبعها من وكالات . (لتشنر 3004 : 347) .

وترى الكاتبة أمل عبيد ، أن العولمة قد أفقدت الدولة امتيازاتها ، وفقدت معها سلطتها التي كانت موكولة لها ، على اعتبار أنها المسؤول الأول عن الوضع الاقتصادي والسياسي وغيرها من الأمور ، فالعولمة الآن لا تقر بالوطن ، باعتباره الفسحة الوحيدة المتاحة ، التي يستطيع فيها الناس ممارسة حقوقهم السياسية الكاملة ، كما أنه وبتحليل الخطاب السياسي في ظل العولمة ، يمكن ملاحظة خلوه من كلمة استقلال أو كلمة وطني أو كلمة تقرير المصير ، وحلت محلها كلمات أخرى ، ومفردات مكرسة لوصف السوق . (عبيد ، 2007 : 17) .

وأخيراً ترى عبيد أن الدولة التقليدية بهذا الشكل ، قد فقدت مبرر وجودها واستمرارها ، وذلك بفقدها الكثير من وظائفها المعهودة والأساسية لقيام الدولة ، وذلك أيضاً أن العولمة قد سعت ومنذ البداية إلى تحويل السلطة من الدولة إلى الشركات والمؤسسات عابرة القارات ، وهو ما أسفر عنه اهتزاز في مصداقية ومشروعية الدولة لدى مواطنيها ، مما سبب في كثير من حالات عدم الاستقرار السياسي ، وتراجع ديمقراطي واضح في كثير من دول العالم الثالث ، حتى أن الدولة

أصبحت عاجزة عن التصدي للسوق المعولم والسياسات الموحدة المفروضة من الخارج ، ولا يمكن الاعتراف بالدولة ، إلا من خلال الاعتراف الدولي بها أولاً ، وبما أن الدولة تمثل الضلع الثالث مع العولمة والمجتمع المدني ، فلا بد وبسبب هذه العلاقة المركبة أن تدخل الدولة كعنصر أساسي في علاقتها بتلك الظاهرتين المذكورتين ، وبالرغم من أن سياسات العولمة تتركز في المجال الاقتصادي ، وهي سياسات تتجلى في مجال الانفتاح والتحرير الاقتصادي ، فان هذه السياسات أقل عنها في مجال الانفتاح السياسي ، حيث أن هذا الانفتاح السياسي ما هو إلا تابعاً للانفتاح الاقتصادي ، فهو مطلوباً فقط بقدر ما يفيد في تسريع التحولات الاقتصادية وامتصاص آثارها . (عبيد ، 2007 : 20) .

العولمة السياسية والهيمنة :

إن العولمة السياسية عملت على ربط أجزاء العالم ، بالرغم من تباعدها جغرافياً وسياسياً وعرقياً بروابط عديدة ، جعلت من العالم قرية كونية صغيرة ، ولكون الدول الصغرى الأقل نمواً وتطوراً ، لا تشكل قوة إنتاجية حقيقية ، إلا بارتباطها المفروض بالمراكز الرأسمالية المسيطرة عليها ، فانها سوف تظل بعيدة عن دائرة السياسة ، وستظل تابعة علنياً أو ضمنياً للدول الأقوى اقتصادياً . وهذه المرحلة من مراحل تطور الرأسمالية العالمية ، والتي تعبر القوميات والجنسيات ، تعمل على تكوينها آليات العولمة كالمؤسسات الدولية ، والمنظمات العالمية ، كمجلس الأمن الدولي ، وصندوق النقد الدولي ، والبنك الدولي للتنمية والتعمير ، حيث تعمل تلك المنظمات والهيئات على رسم وتوجيه السياسات في معظم دول العالم ، وقد كان لهذا آثاره على التأكيد على هيكلة وبناء المجتمع .

ومن هنا يرى الكاتب بركات مراد ، أنه على الرغم من أن النظام العالمي الجديد يبدو مشروعاً هلامياً ، منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، وخروج دول الحلفاء منتصرة ، فان ملامح العولمة

ظهرت إبان حرب الخليج الثانية عام 1991م ، إذ كانت بمثابة المحك الذي استندت عليه الآليـــة الأمريكية الجديدة لتقود العالم ، فقد بدأ النظام العالمي الجديد ، من خلال أقوال الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش في 1991/12/25م ، التي اعتبرها المحللون السياسيون ، وفقهاء القـــانون الدولي ، أقوالاً تأسيسية لهذا النظام ، فقد أكد على بدء مرحلة ما بعد الحرب الباردة ، وبخاصـــة جوانبها المتعلقة بالسلام والامن ، والتنمية ، وحقوق الإنسان ، والأقليات . (مـــراد ، 2001 : 131).

ويضيف الكاتب بركات أن هيمنة القطب الواحد ، المتمثلة بالولايات المتحدة ، تقوم بتقسيم العـــالم إلى مناطق نفوذ ، يخطط لها مهندسون يعملون بادارات تابعة لوزارة الخارجية ، وتعتبـــر تلـــك الأجهزة حيوية ، لإعداد خطط التدخل والنفوذ والـــسيطرة ، فهـــي التـــي تخطـــط للمـــؤامرات والانقلابات ، وتعمل على احتواء الأنموذج الأمريكي وفرضه ، فهي ببساطة تمهد لكل مظـــاهر الهيمنة والسيطرة والتدخل في كافة المجالات على بقية دول العالم ، وبخاصة الـــشعوب الناميـــة والفقيرة . (مراد ، 2001 : 134) .

ويرى الباحث سعود آل سعود ، أن المتأمل في طبيعة السلع والخدمات ، والمعلومات والأفكـــار المنسابة إلى عالمنا ، بوسائط عصر العولمة ، يجدها سلعاً ذات طبيعة وخصائص أفرزتها ثقافـــة معيَّنة ، تمس نمطاً حياتنا معيناً ، دون التزام أخلاقي أو ديني أو اجتماعي أو قـــانوني ، يراعـــي الخصوصية الحضارية والدينية للعالم النامي ، بل إن هذه الثقافة ، التي تعبّر عنها تلك السلع ، لا يحتاج المرء إلى ذكاء شديد أو حتى بلاهة أشد ، ليدرك أنها الثقافة الغربية في ثوبها المتغطـــرس والمتعالي ، ذي الأيديولوجية المتسلطة ، متسلحة بكل وسائل القهر المادي والـــسياسي والنفـــسي والعقلي ، لتصدير ما هو خاص على أنه إنساني عام .

ويرى آل سعود أن العولمة ، أسلوب جديد في الاحـــتلال الثقـــافي والاقتـــصادي والاجتمـــاعي والسياسي ، وهو يفرض نفسه بالترغيب في مكاسب العولمـــة ، وبالترهيـــب بواســـطة صـــدام الحضارات ، فوضوح الطابع الاستعماري للعولمة في إتفاقية (الجات) على سبيل المثال ، التـــي فرضت إزالة الحواجز الجمركية ، لفرض منتجاتها بأرخص الأسعار ، لتحييد المنتجات القوميـــة عن المنافسة ، في الوقت الذي تضع فيه الحواجز السميكة والقيود الصارمة أمام التبادل المعرفي والإفادة التكنولوجية ، لقطع الطريق على الدول النامية ، وإبعادها عن عمليات الاختراع والإبداع ، لتبقى دوماً في ظل التبعية ، وكذلك المتاجرة بالشعارات ، لخداع الشعوب وتمرير المخططات ، ففي الوقت الذي ينادي فيه مروجوا العولمة بالحرية والعدالة وحقوق الإنسان ، يقومـــون باســـم القوانين الدولية ، بتدمير مقدرات مخالفيهم ، يقومون في الوقت نفسه بغض الطرف عن جـــرائم حلفائهم ، في انتهاك جميع الأعراف والقوانين الدولية . (آل سعود ، 2004 : 18) ، فالعلاقـــة بين العولمة السياسية والهيمنة هي علاقة ترابط وتلازم ، فالهيمنة هي التحصيل الطبيعي والنتيجة البديهية للعولمة ، وتكون الهيمنة لصالح الطرف الأقوى في المعادلة ، بحيث تقوم الحلقة الأقـــوى في عملية العولمة على السيطرة على مجريات الأمور ، وتتسلم دفة القيادة في العـــالم ، لترســـم الطرق حسب هواها ، ليتم التمهيد للهيمنة على الكرة الكونية بأكملها .

العولمة وحقوق الإنسان :

العولمة هي في حقيقتها هدف سامٍ ورئيسي لخير البشر ، فالعولمة لها بعد إنـــساني ، وهـــو يتمثل في تقارب الشعوب والدول ، للعيش في سلام إيجابي ، يستند إلى إنفتاح سياسي واجتماعي واقتصادي وعلمي وثقافي ، وتكنولوجي وأخلاقي وديني ، وإنطلاقاً من تلك الأهداف ، كان مسار العولمة هو الموجه الأول للديمقراطية في المنطقة العربية .

وترى الباحثة سمر أبوركبة ، أنه منذ أيام الرئيس ريغان وبوش ، والتأثير الدائم لليمين الأمريكي ، حولت العولمة إلى عولمة أمريكية الأهداف ، فهي التي تسير أمور الصندوق الدولي والبنك الدولي لمصلحتها الذاتية بالدرجة الأولى ، وتفرض إرادتها على العالم ، فلقد تبين في التسعينيات من القرن العشرين ، أن سياسات الصندوق الدولي لعبت دوراً سلبياً في تفقير وإفلاس الكثير من الدول النامية ، وإدخال الفوضى في المجتمع والسياسة ، كما حدث مثلاً في المكسيك وروسيا وإندونيسيا وتايلاند والأرجنتين ، فلقد دفع الصندوق الدولي والبنك الدولي الدول النامية ، إلى إدخال الخصخصة بشكل متسرع ، دون أي تمهيد ملائم وبعقلية عقائدية ، دون الأخذ بالنتائج السلبية على المواطنين ، وتحاول الشركات متعددة الجنسيات ، التحكم بسياسات الدول النامية ، لإحتكار أسواقها ، وفرض شروطها ، لمنافسة البضائع المحلية بشكل غير متعادل ، من حيث القوة الاقتصادية التي تملكها ، فهي تسهل تحرك السلع والخدمات لصالحها ، وتساهم بتكوين طبقة غنية بشكل فاحش في الدول الفقيرة ، تكون تحت سيطرتها وعميلة لها ، مقابل أغلبية ساحقة من الناس تحت مستوى الفقر بكثير ، كذلك الحال في حرية دخول رؤوس الأموال إلى هذه الدول الفقيرة نسبياً ، وهذه المؤسسات والشركات الدولية ، تطلب من الدول النامية التلاعب سلبياً بخطط العدالة الاجتماعية ، وحماية البيئة ، وحماية العمال ، بحيث تكون حقوق الإنسان في كل هذه المعمعة هي الضحية . (أبوركبة ، 2011 : 12) .

إن متاعب البلاد الضعيفة تخلق توترات هائلة للسلام العالمي وحقوق الإنسان ، فكرامة الناس وعيشهم في عصر الاتصالات والعلم ، لا يمكن تجاهله أو طعنه ، فاستغلال الشعوب بشكل متواصل ، وبهذه الطريقة ، أصبح هدفاً للعولمة السياسية الحالية ، بحيث تعمل الدول الكبرى المؤثرة في القرار الدولي ، على استغلال قيم ومثل العولمة السياسية ، في تمرير مخططاتها ، وإملاء سياساتها على الدول الفقيرة ، مقابل الدعم المادي والمالي لها ، ولكن في نفس الوقت ،

فإن السيطرة الأمريكية ، وأيضاً سيطرة الشركات متعددة الجنسيات وعملائهم ، تناقض بشكل فاضح مفهوم الديمقراطية وحقوق الإنسان ومبادئ الأمم المتحدة ، لأنها تفرض على الشعوب شروطاً سياسية واقتصادية وثقافية ، غير عادلة تحد من مصالح الآخرين المشروعة .

العولمة السياسية والهندسة السياسية :

وهنا ترى الباحثة سمر أبوركبة ، أن هناك ترابطاً قوياً فيما بين الهندسة السياسية والعولمة السياسية ، فالهندسة السياسية من بين المفاهيم الأكثر تعبيراً عن العولمة السياسية ، فيلاحظ أن الهندسة السياسية ، قد ظهرت كمفهوم سنة 1994م ، لتعبر عن طموح غربي ، لبناء تصور سياسي موحد ، قوامه حقوق الإنسان العالمية ، التي تنشأ نمطية قيمية ، ومعيارية غربية موحدة ، تساعد على بروز نموذج سياسي واحد ومتوافق ، جامع بين الديمقراطية المشاركية ، والحكم الراشد ، ودولة الحق والقانون . (أبوركبة ، 2011 : 18) . وتضيف أبوركبة أن الهندسة السياسية ، مفهوم ومنهجية ، تعبر عن تطلع غربي هادف ، لإعادة تشكيل مفهوم السيادة ، لتحويلها لمجرد قيمة رمزية ، وليست تعبيراً عن الاختصاص الداخلي للدول ، ولا قاعدة تمكن الدول من تبني الأنظمة السياسية ، فالهندسة السياسية تصبوا لأن تجعل الإنسان الفرد ، النقطة المحورية ، التي تؤسس أنظمة سياسية هادفة ، لتحقيق حاجاته ، بما يتماشى ومنظور حقوق الإنسان العالمية ، المتكاملة ، الرافضة للانتقاء ولا التجزئة ، كما ظهر في إعلان وبرنامج عمل فيينا حول حقوق الإنسان عام 1993م ، فمن هنا ، فالهندسة السياسية ترتكز على القيم المحورية التالية :

1- عالمية حقوق الإنسان.

2- الديمقراطية المشاركية كنموذج حكم.

3- الحكم الراشد كنموذج تسيير .

4- مركزية حاجات الإنسان في تعريف الأولويات السياسية و القرارية للدول.

5- ضرورة تراجع الدول و سيادتها للسماح ببروز حكم عالمي و مواطنة عالمية .

6- و أخيرا ضرورة استخدام القوة المادية و العسكرية للغرب لإعادة تشكيل أنظمة حكم في العالم بما يتماشى و تصورات الهندسة السياسية . (أبو ركبة ، 2011 : 18) .

وبحسب الباحثة أبو ركبة فإنه بالنظر للتباين البارز والصارخ في مستوى ارتباط الدول الصاعدة بهذا المنظور ، تقترح هذه المنهجية تصورات أساسية ، للتلاؤم مع هذا المنظور ، وهي :

أ- الهندسة التغييرية ، التي تجعل النظام الشمولي (العسكري أو القائم على حزب الدولة) ، يتحول جذرياً نحو الديمقراطية المشاركاتية عن طريق الثورة الشعبية أو التدخل الأجنبي .

ب- الهندسة الانتقالية التي تعني انتقال النظام التسلطي تدريجيا نحو نمط الديمقراطية المشاركاتية بمرافقة دولية .

ج- الهندسة التكيفية للتدقيق الديمقراطي في الدولة ، التي تعرف مستوى ضعيف من الشدة الديمقراطية ، لتكون متوافقة فعلياً مع فلسفة حقوق الإنسان ، و المشاركة السياسية .

فمن هنا فالهندسة السياسية هي منهجية تهدف لبناء نمط قيمي معياري أساسه حقوق الإنسان ، و نموذج حكم قائم على الديمقراطية المشاركاتية و الحكم الراشد . (أبو ركبة ، 2011 : 19) . فالهندسة السياسية تعتبر بشكل موجز على أنها المنظم الأساسي والفعلي للعولمة السياسية ، وهي المعيار الذي تقاس عليه العولمة السياسية بطريقة منطقية وإحصائية وتنفيذية عادلة ، تشمل جميع الدول في العالم ، بكافة طوائفها ومجتمعاتها وأيديولوجيتها .

المبحث الثاني

الوطن العربي والعولمة السياسية

(1991 – 2011)

المطلب الأول

تجليات العولمة السياسية على الوطن العربي

علاقة العولمة السياسية بالعالم العربي :

يرى الكاتب عماد يونس أن الدول العربية تتحدد ، ضمن المجموعة الدولية ، بأنها من الدول النامية أو دول العالم الثالث ، رغم تقدم البعض منها ، لكن أغلبها ما يزال يعاني العديد من المشاكل والأزمات ، في أغلب المجالات ، لا سيما في المجال الاقتصادي ، إذ إن نسبة الفقر في بعضها لا تزال مرتفعة ، إضافة إلى توزيع الناتج المحلي المتدني ، فالدول الرأسمالية صاحبة الإنتاج الواسع ، تسعى باستمرار إلى تأمين أسواق خارجية ، سمتها الاستهلاك أكثر منها للإنتاج ، وغالباً ما تكون الدول النامية ومن بينها الدول العربية ، هي بحاجة دائمة إلى المواد الأولية ، والأنواع الصناعية المختلفة ، فتقدم لها الدول المتطورة من إنتاجها ، فيما لا تستورد من منتجاتها ، وغالباً ما ترتبط تلك العوامل مع الضغط على تلك الدول النامية ومنها الدول العربية ، حيث أن اعتماد الدول العربية على المنتجات الغربية الصناعية منها وغيرها ، وعدم الاكتراث بانتاج أي نوع من المنتجات ، التي تشكل اكتفاءً ذاتياً للدولة ، يؤدي إلى سيطرة الدول جزئياً أو كلياُ على الدول العربية ، التي تكاد تشل فيها الحياة ، إذا منعت الدول الغربية منتجاتها من الوصول إليها . (يونس ، 2005 : 136) .

أما الباحث إسحق الفرحان فيشير إلى أن التحولات الكبرى ، التي دفعت بهـا تيـارات العولمـة الجديدة منذ بداية العقد الأخير من القرن العشرين ، قد اتخذت تعبيرات فكرية جديـدة ، ومنهـا العولمة السياسية والتي تمثلت في انهيار النظام الدولي القديم ، وبروز ملامح نظام عالمي جديد ، تبرز فيه هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على المنطقة العربية منذ انهيار الاتحاد السوفييتي عام 1991م . (الفرحان ، 2001 : 35) .

ويشير الكاتب سهيل الفتلاوي في هذا الخصوص ، إلى أن العلاقات الدولية تتأثر بصورة كبيـرة بالعلاقات الاقتصادية ، وينعكس هذا على الوضع السياسي داخل كل دولة ، فكلما تمتعت الدولـة بقدرة اقتصادية كبيرة ، كلما فرضت ارادتها على الدول الأخرى ، واستطاعت أن تـؤثر علـى الوضع الداخلي للدول الأخرى ، وزاد من تدخلها في شؤونها الداخلية ، الذي قد يؤدي حتى إلـى التدخل بفرض شكل نظام الحكم فيها ، وتتمتع الولايات المتحدة الأمريكية بموقع اقتصادي كبير ، ومن خلاله استطاعت أن تتدخل في توجيه العلاقات الدولية بالاتجاه الذي يخدم مصالحها ، كمـا أنها استطاعت أن تفرض أنظمة حكم في العديد من الدول ، وبعد انهيار الاتحـاد الـسوفييتي ، تمكنت الولايات المتحدة من أن تسيطر على الاقتصاد الدولي وتفرض إرادتها على الدول الأخرى . (الفتلاوي ، 2009 : 184) . وبما أن الدول العربية بمجملها هي دول استهلاكية اعتمادية ، فان تلك الدول وضمن السيطرة الاقتصادية الغربية عليها ، وعدم قدرتها على تسيير أمورها دون الرجوع إلى الممول والمستثمر والمنتج الأصلي لها ، تضطر إلـى الرضـوخ إلـى الـضغوط الملازمة لتلك العمليات الاقتصادية ، حيث أن العامل الاقتصادي هو أهم عامل للضغط على الدول ، ومثال ذلك حزمة المساعدات الأمريكية السنوية لمصر ، التي تستخدم كورقة ضغط إذا خرجت مصر عن الاستراتيجيات المرسومة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية .

ويضيف الفتلاوي فيقول إن الولايات المتحدة الأمريكية تمتلك في الوقت الحاضر الهيمنة السياسية على دول العالم أجمع ، كما تملك السيطرة على المنظمات الدولية العالمية والإقليمية وحتى منظمات المجتمع المدني ، وإن لم تكن عضواً فيها ، وبالنظر لما تتمتع به الولايات المتحدة الأمريكية من امكانيات كبيرة ، فقد تمكنت من أن تؤثر في السياسة الخارجية للدول بالاتجاه الذي يخدم مصالحها ، ونتيجة لضعف الدول وحاجتها للمساعدات أو للحماية ، تمكنت الولايات المتحدة من التدخل في الشؤون الداخلية للعديد من الدول برضا حكامها . (الفتلاوي ، 2009 : 184) .

ويرى الباحث آل سعود أنه إذا كانت العولمة في جانبها الاقتصادي تمثل تياراً هادراً ، يجتاح كل المعوقات أمام فتح الأسواق وحرية التجارة ، فإن العولمة في جانبها السياسي تفرض استفهامات كبيرة وخطيرة ، مؤداها يتمحور حول إنهاء العولمة لدور الدولة القومية بما تتضمنه من السيادة والأمن القومي والمصلحة الوطنية ، إذ يبدو أن فكرة تلاشي الدولة ، التي روّج لها الفوضويون كثيراً ، تُلح بقوة على منظَّري العولمة وإن اختلفت وسائل وأدوات وآليات تنفيذها ومراحلها ، فلم تعد الدولة في عصر العولمة هي الفاعل الوحيد على المسرح السياسي العالمي ، ولكن توجد إلى جانبها هيئات متعددة الجنسية، ومنظمات عالمية ، وجماعات دولية فاعلة في تقليص السيادة الفعلية للدولة وتقييد حريتها في التصرف ، فليست العولمة إلا مشروعاً سياسياً واعياً لدور الاقتصاد في التأثير على إعادة الهيكلة ، وإزالة القيود الجمركية ، وتحرير أسعار صرف العملات الوطنية ، وإقامة المناطق التجارية الجمركية ، وسيولة حركة رأس المال ، وفي معاقبة المجتمعات المناوئة بالحرمان من رأس المال وتدفقه في شرايينها ومصارفها . (آل سعود ، 2004 : 14) .

ويضيف هنا الكاتب غربي محمد أن المجال السياسي للعولمة ، هو الأكثر حساسية للتغيرات التي فرضتها العولمة ، على اعتبار أنه الأكثر ارتباطاً بالتحولات الاقتصادية ، لا سيما مع دخول سياسة اقتصادية جديدة ، يمكن اعتبارها اللغة التي سيتم وفقها فرز الأنظمة السياسية القائمة ، ومع زوال التصنيف السياسي السابق ، الذي يقوم على منظومة الدول الاشتراكية ، ومنظومة الدول الرأسمالية ، ودول أخرى تقع بين الطرفين ، أطلقت على نفسها دول عدم الإنحياز ، إذ يظهر هذا التقسيم غير قادر على تفسير التداخلات المعقدة والمتشابكة للعلاقات الدولية والسياسية والاقتصادية القائمة حالياً ، ويبدو أن القلق أصبح يساور غالبية النخب السياسية في دول العالم الثالث حول مصير الدولة الوطنية ، ذلك أنها شعرت أن دولها لم تتمكن بعد من النجاح في إنشاء كياناتها الوطنية بمعناها الوطني الحديث ، أي بناء الدولة بمؤسساتها وأبنيتها الوطنية القادرة على التحكم في الخلافات الداخلية العشائرية والدينية والطائفية والقبلية ، التي تعبر عن مرحلة ما قبل بروز الوطنية ، حيث أصبحت هذه النزاعات تتزايد وتهدد كيان الدولة الوطنية بأكملها . (محمد ، 2009 : 31) . والدول العربية من هذا المنطلق هي أكبر دليل على عدم القدرة على الحفاظ على كيانها كدولة وطنية مستلقة ، فهناك العديد من الدول العربية التي أصبحت غير قادرة على الاستمرارية منذ عام 1991م ، وهي التي تسمى بالدولة الفاشلة ، أي الدولة غير القادرة على الاستمرار كدولة ومنها الصومال واليمن ، وبعضها على طريق التقسيم كالعراق ، والبعض الآخر قد تم تقسيمه بالفعل مثل السودان .

تجليات العولمة السياسية في الوطن العربي :

إن للعولمة السياسية تجليات ومظاهر تبدو بشكل واضح في كافة المجالات والمناحي في الوطن العربي ، ومن تلك الجوانب ما يتعلق بسلوك الدول وعلاقتها ، وما ينتج عن ذلك من عمل

تحالفات ، وتكتلات سياسية منها أو عسكرية ، مما يضمن للدول العربية حظاً أكبر من حماية نفسها في وسط الزوبعة العالمية المحيطة بها .

ويكتب الباحث عماد يونس بهذا الخصوص ، فيقول أنه إذا كانت مظاهر العولمة السياسية والعسكرية ، تكمن في إزالة الحدود بين الدول ، وتقليص مسافات أرجائه ، وتصغير حجم العالم من أجل التحام الشعوب واتصالها ، مع نشر أفكار حقوق الإنسان والأفكار الإنسانية ، ومن أجل الإنتقال الحر إلى السياسات والقرارات والتشريعات ، بين كل دول العالم ، فان للدول العربية ، وقطاعاتها ، دوراً كبيراً في مختلف المجالات لتحقيق أهدافها ، لتصد كل معالم التفكك والانقسامات داخل مجتمعها ، وتدفع إلى التفاعل الإيجابي للأديان ، وتزيل الفروقات ما أمكن ، في الثقافة السياسية ، منعاً لنشوب صراعات وعدم استقرار سياسيين ، قد ينعكس سلباً على باقي المجالات ، ومن جهة ثانية ، وبما أن الدول العربية في حالة نزاع ، وفي أجواء عسكرية ضاغطة في بعض المناطق العربية ، حيث أن البعض منها مهدد بالتقسيم الفعلي لأراضيها ، الأمر الذي يهدد بالفعل ، كافة الدول العربية بالمثل ، خاصة ما يشاع عن وضع خريطة جديدة للوطن العربي ، إضافة إلى ما طرحته الولايات المتحدة الأمريكية من مشروع إسمه شرق أوسط جديد ، فإن أمن بعض البلدان العربية بات مهدداً برمته . (يونس 2005 : 148) .

فالمرحلة الجديدة من العولمة في الوطن العربي كما يراها عماد يونس ، هي مرحلة تلقي الفعل لكافة دول العالم العربي ، التي تواجهها علامات عدم الإستقرار السياسي والعسكري ، مع ظهور ملامح تململ الأقليات الراغبة في الإستقلال لسبب أو لآخر . (يونس ، 2005 : 148) .

ويوجز الباحث قاسم حجاج تجليات العولمة السياسية في الوطن العربي ، في أنها أدت إلى إنهيار دولة الرفاهية الاجتماعية ، في ظل سيطرة أيديولوجية الليبرالية الجديدة ، وغياب الطريق الثالث أو حلول بديلة مستقلة عن الفكر الأحادي السائد ، إضافة إلى تفاقم أزمة تماسك الدولة الوطنية

وابتذال سيادتها ، وانكشافها الأمني ، إلى جانب تزايد عمليات توحيد وتنميط وتدويل المقاييس والمعايير عبر العديد من المنظمات والتكتلات العابرة للقوميات ، التي تعد مجالاً حيوياً للتأثير والنفوذ الحضاري . (حجاج ، 2003 : 84) .

ويلخص الباحث عماد يونس تجليات العولمة السياسية في الوطن العربي في مجالين :

الأول : القرار السياسي العربي : حيث يرى الكاتب أنها تعمل في إطار سيادة جو سياسي عام وشامل ، يؤثر على جميع دول العالم ، كما أن كل حدث يطرأ تكون له أصداؤه في أرجاء مختلفة من العالم ، لذا فإن العمل جار ، لنشر أفكار سياسية واحدة ، ضمن قرارات وقوانين ، تدعو إلى الإنفتاح ، والحرية الإقتصادية والسياسية ، ويرى يونس أن حرب الخليج عام 1991م ، قد كانت نوعاً من إعلان غير مباشر ، لبداية نظام عالمي جديد ، توضحت معالمه مع سقوط الإتحاد السوفييتي ، حيث اضطرب التوازن الدولي ، لصالح الولايات المتحدة الأمريكية ، التي اقتحمت ساحة الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي ، لإضفاء الشرعية الدولية على الأعمال والنتائج في مختلف المستويات والمجالات . (يونس 2005 : 149) .

ويتابع يونس الحديث في هذا الموضوع ، حيث يقول أن انفتاح الساحات العربية ، بعد حرب الخليج الثانية عام 1991م ، أصبح أوسع بكثير مما كان عليه قبلها ، ليكون بمثابة تحديد استراتيجية التلقي العربي المعاصر ، ليترجم إلى سياسات ومواقف عملية في إطار التحديث والديمقراطية والحرية والعدالة الاجتماعية ، ولكن تلك المشاريع ، بالرغم من أهميتها ، فان الكاتب يرى أنها لن تثمر كما يرغب أصحابها ، إلا في مواقف حكومات الدول العربية وسياساتها العملية ، إزاء العولمة ، فالتباعد السياسي بين الحكومات العربية ، والمواقف المتناقضة فيما بينها ، وتجاوب بعضها ، مع الإلتزامات والمشاريع الضخمة للشركات والحكومات الأجنبية ، تجعل

الدول العربية تسير باتجاه معاكس ومقيد ، لتحقيق حياة ديمقراطية آمنة ومستديمة لشعوبها . (يونس ، 2005 : 151) .

الثاني : العولمة العسكرية : والتي يرى فيها الكاتب أنها عبارة عن استقلالية القرار الوطني للدول العربية ، بحيث أن تلك الاستقلالية يجب ألا تعيق عملية إعادة ترتيب الدول العربية لأوضاعها الداخلية ، كل على حدة ، ومن ثم بشكل جماعي لمواجهة الأخطار ، من أي نوع كانت ، وبما أن الدول العربية ، لم تعمد حتى الآن ، إلى تأسيس منظمة عربية ما للشؤون الأمنية ، من أجل تأمين أمن العالم العربي وأقطاره ، فإن هذا الأمر يستدعي إنشاء قوة عربية ضمن إطار جامعة الدول العربية ، مما يساعد في إحلال مزيد من التفاهم العربي ، ويجعل العالم العربي ذا شأن في القرار الدولي . (يونس ، 2005 : 152) .

وخلاصة تجليات العولمة هنا ، تكمن في أن الدول العربية تلعب حالياً ، دور المتلقي في العمليات الدولية ، فالدول العربية في الوقت الحاضر هي منفذ لسياسات واستراتيجيات مختلفة مدروسة ، لا تناسبها هي بحد ذاتها بقدر ما تصب في مصلحة الدول الكبرى ، المؤثرة والفاعلة للقرار السياسي الدولي ، وأن على الدول العربية القيام بخطوات عملية لحماية نفسها من دائرة الاخطار المحيطة بها الناجمة عن العولمة وما يصاحبها من تغير المفاهيم والقيم والمفردات والأيديولوجيات ، من خلال العولمة وكنتيجة لها ، والتي شملت النواحي العسكرية والسياسية واتخاذ القرارات ، كمحصلة للتبعية المطلقة كمستهلكين غير منتجين ، وذلك من خلال العمل الجماعي والتضامن المشترك .

المطلب الثاني

مظاهر وتداعيات العولمة على الوطن العربي

تداعيات العولمة السياسية على الوطن العربي :

من خلال تأثيرات العولمة السياسية نتيجة التداخل والتشابك الدولي ما بين جميع العناصر ، التي تؤلف المجتمع الدولي ، هناك مظاهر عدة لتأثيرات العولمة السياسية على الوطن العربي ، بصفته جزء من المنظومة الدولية ، وخصوصاً لأهميته الاستراتيجية والجغرافية ، لدى جميع القوى الكبرى التي تحاول السيطرة عليه .

ومن هذا المنطلق يمكن حصر تداعيات مظاهر العولمة السياسية على الوطن العربي من خلال المظاهر التي تتلخص بالعناوين التالية :

تراجع قضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي :

يلخص الباحث إسحق الفرحان تداعيات العولمة السياسية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان ، في أنه من أبرز تناقضات العولمة السياسية وما تبشر به من قيم التعددية السياسية وحقوق الإنسان ، هو استمرار الدعم الغربي المباشر وغير المباشر لأنظمة الحكم العربية ، ذات الطابع الأوتوقراطي التسلطي ، وذلك من منطلق أن المصالح الغربية تقتضي الدفاع عن النظم العربية الموالية للغرب ، حتى ولو كانت أوتوقراطية غير منتجة ، وتفسير ذلك أنه التزام الولايات

المتحدة والغرب ، بنشر قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان يأتي في مرتبة لاحقة بالنسبة إلى الدفاع عن النظم العربية الحليفة ، حيث إن مثل هذه النظم قد تضمن المصالح الأمريكية والغربية ، أكثر مما يمكن أن تفعله نظم عربية منتجة وديمقراطية ، إضافة إلى أن التكلفة المالية والبشرية والبيئية الباهظة ، التي انطوت وتنطوي عليها وجود الآليات العسكرية والقواعد الأمريكية في المنطقة بدون مبرر تحت بند حماية الديمقراطية ، وما يناقضها من موقف إنتهازي تجسد إزاء قضية الديمقراطية في الوطن العربي التي تمثلت في رد فعل الولايات المتحدة الأمريكية على إلغاء نتائج الانتخابات البرلمانية في الجزائر عام 1992م ، حيث وصفت المتحدثة باسم البيت الأبيض هذا الإجراء بأنه عمل دستوري . (الفرحان ، 2001 : 43) .

ويرى الفرحان أن الإزدواجية في المعايير الغربية ، لا تقتصر على التعامل مع الوطن العربي فحسب ، ولكنها تتخطى ذلك إلى أجهزة الأمم المتحدة ، فهيمنة مجموعة صغيرة من القوى الكبرى على مجلس الأمن الدولي ، لا يتفق ومبدأ الأغلبية في النظام الديمقراطي ، ويستشهد بما قاله رئيس الوزراء الماليزي مهاتير محمد ، بقوله : " أننا جميعاً سواء في الأمم المتحدة ، بيد أن خمسة دول فقط تتمتع بهذا المساواة أكثر من باقي الدول " . (الفرحان ، 2001 : 44) . فازدواجية المعايير الدولية ، خاصة بما يتعلق بمسائل حقوق الإنسان والديمقراطية ، أكثر ما يؤرق الدول والشعول العربية ، ولما كانت هناك الكثير من الأمثلة على الإزدواجية في المعايير والمثل ، أدى ذلك لعدم الثقة بقرارات وتصريحات ومفردات الدول الغربية بما يتعلق بالحرية وحقوق الإنسان وغيرها من المصطلحات الليبرالية الحديثة.

استمرار عمليات التسلح والعنف في الوطن العربي :

بعد انتهاء الحرب الباردة ، التي كانت سوقاً ضخماً لتوزيع الأسلحة ونشرها عالمياً ، أصبحت شركات الأسلحة والمتاجرين بها تتكبد المزيد والمزيد من الخسائر ، بسبب عدم تسويق منتجاتها من الأسلحة ، ويرى الكاتب الفرحان أن شركات الأسلحة الغربية بدأت بالتكالب على السوق الشرق أوسطية ، بعد انتهاء مرحلة الحرب الباردة ، من أجل استنزاف أموال النفط ، ولعل الإنعكاسات الأكثر خطورة على النظام الإقليمي العربي ، والمترتبة على استمرار اتجاهات العسكرة والتسلح ، والتي تؤدي إلى إمكانيات تزايد معدلات العنف سواء داخل حدود الدولة القطرية العربية أو بين الأقطار العربية . (الفرحان ، 2001 : 46) . ويبرز هذا الموضوع من خلال قيام العديد من شركات التسليح بتزويد عدد من الدول العربية بترسانة أسلحة ضخمة تكلف مليارات الدولارات ، تحت بند الاستعداد لأي خطر خارجي من دول الجوار التي تهدد السلم والامن ، وفي نفس الوقت القيام بالايعاز ، لتسليح بعض الميليشيات في دول كالصومال واليمن وغيرها لإطالة أمد الحروب الأهلية هناك ، مما يزيد من أرباح تلك الشركات .

ظهور الدور الأمريكي المهيمن في النظام العربي :

بعد زوال الاتحاد السوفييتي رسمياً عام 1991م ، وانهيار النظام الاشتراكي العالمي ، وظهور العالم ذو القطب الواحد ، بدأ دور الولايات المتحدة يتعاظم كقوة عالمية متفردة ، تسيطر على مقدرات العالم ، وتلعب الدور القيادي في المنطقة بأكملها .

ويرى الكاتب اسحق فرحان أن تبرير هيمنة الولايات المتحدة على السياسة الإقليمية في المنطقة العربية ، يظهر جله من خلال تطور أزمة الخليج الثانية ، إذ بات واضحاً أنها القوة الوحيدة القادرة والراغبة في نشر قوة عسكرية ضخمة في المنطقة ، ومن المعلوم أن القوات الأمريكية شكلت الغالبية العظمى من قوات التحالف الدولي ، فقد كانت الولايات المتحدة على الصعيد

السياسي بمثابة القوة المحورية في صياغة خطط واستراتيجيات المواجهة . (الفرحان ، 2001 : 40) . وفي جميع أزمات الدول العربية منذ حرب الخليج الثانية وحتى وقتنا الحالي كانت الولايات المتحدة الأمريكية هي اللاعب الاول والرئيسي ويمكن القول أنها اللاعب الوحيد في كافة تفاصيل اللعبة الدولية .

ويشير الكاتب فرحان هنا ، أنه بعد انهيار الاتحاد السوفييتي عام 1991 م ، انشغلت روسيا بترتيب أوضاعها الداخلية ، ولا سيما في مواجهة الاضطرابات المسلحة في منطقة القوقاز ، أما القوى الأوروبية التي طورت دوراً نشيطاً في المنطقة العربية عموماً ، فانها لا تشكل تحدياً يعتد به أمام الهيمنة الأمريكية في المنطقة ، فقد ارتكز الدور البريطاني والفرنسي بشكل أساسي على تزويد دول المنطقة بالسلاح . (الفرحان ، 2001 : 41) . وهذا ما أدى إلى تعاظم الدور الأمريكي في المنطقة والعالم ، وإلى تفردها في قيادة العالم ، والسيطرة والهيمنة على مقدراته وسياساته .

تزايد دور القوى غير العربية في النظام العربي :

في ظل العالم ثنائي القطبية الذي كان سائداً آنذاك ، كانت الدول العربية منقسمة تحت لواء قطبي العالم ، حيث كان كل قطب منها يقوم بحماية الدول السائرة في فلكه ، بحيث لا يتعدى القطب الآخر حدوده المرسومه له دولياً تجاه القطب الآخر ، حيث تعتبر تلك الحدود خطاً أحمر ، وفي ظل تلك الحالة من الثنائية القطبية ، لم تكن هناك قدرة للدول الإقليمية المحيطة بالوطن العربي على التأثير وإملاء سياساتها من جهة ، أو التدخل في شؤون الدول العربية وإثارة القلاقل والفتن من جهة أخرى .

ويرى الباحث إسحق الفرحان أن الامتداد المنطقي للنظام أحادي القطبية على صعيد العلاقات الدولية ، قد انعكس على الأزمات والمشاكل التقليدية التي يعاني منها النظام الإقليمي العربي ، كما أنه أظهر تزايداً واضحاً في دور القوى الإقليمية غير العربية ، التي تسعى إلى تعظيم مصالحها في المنطقة ، وتبحث في ذات الوقت عن حلفاء عرب ، ولا مراء في أن كلاً من تركيا وإيران تمتلكان قدرات وإمكانيات هائلة للتدخل في الشؤون العربية ، منها العسكرية والاقتصادية والثقافية ، ونظراً للقيود التي تواجهها تركيا في حركتها الأوروبية واصطدامها بالمصالح الروسية ، فان منظور إقامة نظام شرق أوسطي جديد يشكل فرصة استراتيجية واقتصادية مهمة أمام صانع القرار التركي ، ويبدو واضحاً أن المصالح التركية بهذا الخصوص تتلاقى مع المصالح الإقليمية الإسرائيلية . وعلى الطرف الآخر تسعى إيران إلى إقناع دول مجلس التعاون الخليجي بأنها لا تمثل تهديداً لمصالحها ، أو حتى المصالح الغربية في المنطقة ، وقد أسهمت السياسات المعتدلة التي سلكتها إيران في فترة حكم الإصلاحيين فيها تحسناً ملحوظاً في علاقاتها مع الدول العربية . (الفرحان ، 2001 : 48) . إلا أن التجارب العربية عبر التاريخ الطويل قد أكدت أن سياسات إيران هي سياسات عدائية نحو جميع الدول العربية ، وقد زادت تلك السياسات منذ إنتهاء حرب الخليج الثانية عام 1991م ، حيث تخلصت إيران من القوة العراقية التي كانت تؤرقها على مدار عقدين من الزمن .

إزدواجية المعايير في تطبيق قواعد حقوق الإنسان :

تتغنى الدول الغربية عموماً وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية خصوصاً بقضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان ، وقد كثر الحديث عن مسائل حقوق الإنسان والديمقراطية في فترة ما بعد الحرب الباردة .

وهنا تجدر الإشارة كما يقول الكاتب الفرحان أن الولايات المتحدة استغلت هيمنتها على الأمم المتحدة ، لتحقيق مصالحها وسياساتها في المنطقة ، فأضحى واضحاً أن تطبيق قرارات الشرعية الدولية لا يتحقق إلا في حالة معاقبة العرب ، أما القرارات التي تكون في صالحهم تظل مجرد حبر على ورق . (الفرحان ، 2001 : 49) .

فالسياسة الأمريكية هي سياسة براجماتية وازدواجية في المعايير ، فالسياسة الأمريكية على استعداد للتضحية بقيم الديمقراطية إذا تعارضت مع مصالحها في المنطقة ، وإذا لم تكن في مصلحة حلفائها أيضاً ، مما سيضر بخططها الاستراتيجية في المنطقة ، فموضوع حقوق الإنسان من المواضيع الحيوية والفعالة في حياة الأفراد والمجتمعات الإنسانية ، والتي من المفروض أن ينظر إليها نظرة واقعية بعين الحقيقة وبتعمق ، وليس مجرد قراءة ، وأيضا لابد وأن تحظى بالأهمية والأولوية والاحترام وذلك لأن للإنسان قيمة عليا في هذا الوجود ، ويجب أن تسخر كل الإمكانيات لرقيه وتطوره ، ونقول أيضا تنتهي الحرب، ولكن لا تنتهي المآسي والمصائب والنكبات التي تخلفها ، والآثار المتبقية التي تتركها الحروب على البشرية والبلد، والناظر إلى مخلفات الحروب يرى مناظر تُندى لها جبين الإنسانية. وصمة عار تبقى على جبين كل مُحتل مُتحمس لخوض حروب تهدد وجود الإنسان وأمنه ، بذريعّة القضاء على الإرهاب أو بذريعّة حقوق الإنسان. مُتخطين أبسّط القيم الحضارية والإنسانية، وبوسائل أقل ما يمكن أن يقال عنها أنها قذرة، ولكن نتيجتها مُدمرة .

فبعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر2001 ، شهد العالم ظهور حالات صريحة لانتهاك حقوق الإنسان بحجة الإرهاب ، وكشفت بعض الجرائم الدولية التي ارتكبت ضد حقوق الإنسان ، مما سبب تهديداً بالغاً للأمن والسلم الدوليين، نتيجة سياسة الكيل بمكيالين التي تنتهجها القوى الكبرى

في سياستها ، التي فرضت وبشدة قضية العلاقة بين الإرهاب وحقوق الإنسان، على الساحة الدولية والمحافل الوطنية .

تعميق أزمة النظام الإقليمي العربي وعدم استقراره :

إن النظام الإقليمي العربي ظل متماسكاً لفترة طويلة ، وذلك لتميَزه عن الأنظمة الإقليمية المجاورة له ، وقد حافظ هذا النظام على هويته بسبب خصوصية التفاعلات الخاصة به ، حيث أن تلك العوامل تعتبر خصائص قوية لاستمرار ووحدة النظام الإقليمي العربي ، وهذه العوامل تخص اللغة والدين والعادات والتقاليد والتاريخ والثقافة .

ولما كان هناك عدم استقرار سياسي واقليمي في المنطقة العربية منذ عام 1991 ، وخصوصاً منذ حرب الخليج الثانية ، فقد مهدت تلك الحرب إلى تأسيس مرحلة السلام الأمريكي في المنطقة ، التي أدت بدورها إلى التوكيد على الأهمية المتزايدة للثروة النفطية ، وخصوصاً في ظل عدم الاستجابة لاعادة توزيع الثروة بشكل عادل في النظام العربي ، مما يؤدي إلى الانقسام الأيديولوجي ، ويشجع إلى ظهور التيارات الراديكالية التي تعمل على تقويض ما بقي من أركان النظام العربي ، إضافة إلى تغيير خريطة التحالفات السياسية منذ حرب الخليج الثانية ، والتي أدت لمرحلة جديدة أسماها البعض الحرب الباردة العربية ، التي أدت إلى وجود حاجز نفسي أما التعاون البيني سواء على المستوى الحكومي أو الشعبي في النظام العربي .

ومن الملاحظ في هذا الخصوص ، تزايد المشكلات الداخلية فيما بين الدول العربية وبعضها البعض ، فقد ظهرت منذ عام 1991م الكثير من الأزمات الحدودية بين الدول العربية ، التي أدت بعضها إلى اشتباكات مسلحة لفترة محدودة ، أما البعض الآخر فقد قام بترسيم الحدود بالطرق التفاوضية السلمية ، وأما البعض المتبقي فقد ظلت مشاكله الحدودية قائمة دون حل إلى يومنا هذا

وكذلك فان الانقسام العربي الأيديولوجي في الرؤى والسياسات القومية والإقليمية والدولية ، قد عمق من تلك الشروخات فيما بين الدول العربية ، حيث أن البعض منها قد ألقى بكل ثقله على إيران ، وبالتالي أقام أحلاف طائفية وسياسية معها ، بالرغم من قيام إيران باحتلال أجزاء من بعض الدول العربية ، وبتهديد أمن وسلامة ووحدة البعض الآخر ، ودعم إيران للقلاقل والفتن المذهبية والطائفية في البعض الثالث .

الفصل الرابع

الآثار السياسية للعولمة على الوطن العربي وآلية التصدي لها

من عام 1991 – 2011

تمهيد :

على الرغم مما للعولمة من آثار سلبية ، يجب الانتباه إليها ، والتعامل معها بعين مبصرة ، فإن للعولمة آثار ايجابية على اقتصاديات العالم بشكل عام ، وعلى اقتصاديات البلدان العربية بشكل خاص ، فالعلاقات الدولية تتأثر بصورة كبيرة بالعلاقات الاقتصادية ، وتنعكس هذه الآثار على الوضع السياسي داخل كل دولة ، فكلما تمتعت الدولة بقدرة اقتصادية كبيرة كلما فرضت إرادتها على الدول الأخرى ، واستطاعت أن تؤثر على الوضع الداخلي للدول الأخرى ، وتدخلت بشؤونها الداخلية ، وسيتم في هذا الفصل الحديث عن الآثار السياسية الإيجابية والسلبية على الوطن العربي للعولمة السياسية من عام 1991م وحتى عام 2011م ، ومن ثم سيتم التطرق إلى مواجهة تلك الآثار ، التي ترتبت عن العولمة السياسية ، وآلية التصدي لها والتعامل معها ، وسيُبحث حاضر ومستقبل العولمة السياسية في الوطن العربي وعن تصنيف الدول العربية عالمياً في مجال العولمة السياسية منذ عام

1991م وحتى عام 2009م ، حسب مؤشر KOF . حيث سيتكون هذا الفصل من ثلاثة مباحث وستة مطالب .

المبحث الأول : الآثار السياسية الإيجابية والسلبية لظاهرة العولمة على الوطن العربي (1991 – 2011) ، ويتكون من مطلبين :

المطلب الأول : الأثر السياسي الإيجابي لظاهرة العولمة على الوطن العربي (1991 – 2011) .

المطلب الثاني : الأثر السياسي السلبي لظاهرة العولمة على الوطن العربي (1991 – 2011) .

المبحث الثاني : مواجهة آثار العولمة السياسية والتعامل معها ، ويتكون من مطلبين :

المطلب الأول : مواجهة تأثير العولمة السياسية على الوطن العربي وآلية التصدي له .

المطلب الثاني : أساليب التعامل مع تأثير العولمة السياسية على الوطن العربي .

المبحث الثالث : حاضر ومستقبل العولمة السياسية في الوطن العربي ، ويتكون من مطلبين :

المطلب الأول : التصنيف العالمي للدول العربية في مجال العولمة السياسية.

المطلب الثاني : مستقبل الوطن العربي في ظل العولمة السياسية .

المبحث الأول

الآثار السياسية الإيجابية والسلبية لظاهرة العولمة على الوطن العربي

(1991 – 2011)

المطلب الأول

الأثر السياسي الإيجابي لظاهرة العولمة على الوطن العربي

(1991 – 2011)

إن للعولمة السياسية آثاراً إيجابية على الوطن العربي ، حالها حال جميع النظريات والظواهر العالمية ، التي تمثل سيف ذو حدين ، والجوانب الإيجابية لظاهرة العولمة ممكن ملاحظتها في العديد من الجوانب والزوايا المختلفة في الدول العربية .

ويقول الباحث سهيل الفتلاوي " أن العولمة تقترن بوحدة العالم السياسية ، وجعلها تحت قيادة الولايات المتحدة الأمريكية ، مع وضع هامشي روتيني للأمم المتحدة ، ويشكل قطاع الاقتصاد العالمي الدعم اللوجستي للماكينة العسكرية ، من أجل سيطرة أكبر على عالم بلا حدود ، مفتوحة أسواقه أمام بضائع الدول الكبرى ، وشعار مبشري العولمة حينئذٍ ، هو تحويل العالم إلى قرية كونية ، يشعر الإنسان خارج حدوده الوطنية بأنه معترف به ومقبول ، وهذه هي المواطنة العالمية كما يدعون . (الفتلاوي ، 2009 : 185) .

ويمكن إيجاز الآثار الايجابية للعولمة في النقاط الآتية:

1-أثر العولمة على حقوق الإنسان العربي :

العولمة السياسية لها تأثيرات وفق أهدافها المتنوعة ، على حقوق الإنسان ، في كافة المجالات ، كما أن العولمة في إطارها النظري ، تدعو إلى تظافر جهود الإنسانية ، عبر تزايد التبادل التجاري والسلعي والخدمي ، وكذلك إدراة الموارد البشرية ، لخدمة الإنسانية مجتمعة ، ففي زمن العولمة ، إزداد الاهتمام بقضايا حقوق الإنسان ، وزاد معها التركيز على التزامات الدول حول موضوع حقوق وواجبات رعاياها ، فأصبح موضوع حقوق الإنسان جزءاً من القانون الدولي ، ولم تعد انتهاكات الدول ، وخصوصاً النامية ، لحقوق البشرية ، بمنأى عن المراقبة العالمية ، حيث أصبحت الانتهاكات الجسيمة التي تتم في أي مكان من العالم شأناً دولياً ، وقضية عالمية ، بحيث انتهت معها تحديد القضية باطار الشؤون الداخلية للدولة .

ويضيف سهيل الفتلاوي في هذا السياق ، فيقول أنه منذ ظهور الاهتمام بموضوع العولمة ، أصبحت قضايا حقوق الإنسان في الوطن العربي ، من أهم القضايا المطروحة على الساحة ، وذلك لالتباس المفاهيم في المجتمع العربي ، إضافة إلى تردي حالة حقوق الإنسان في المنطقة العربية ، فلا يزال البعض إلى يومنا هذا يعتقد أن مفهوم حقوق الإنسان ، هو مفهوم دخيل على الثقافة العربية ، وقد صاغها المجتمع الغربي لتحقيق مآرب سياسية ، ويدلل

أصحاب هذا الاتجاه على ذلك بطابع الإزدواجية والإنتقائية في تعامل الغرب مع قضايا حقوق الإنسان في المنطقة ، وبجانب الجدل حول المفاهيم ، فقد احتدم الجدل كذلك حول الإطار المرجعي لحقوق الإنسان ، الذي يتنازعه تياران ، يرى أحدهما ضرورة الالتزام الكامل بالعهود والمواثيق الدولية ، كمرجعية حاسمة لحقوق الإنسان ، بينما يرى الآخر تعارض المفاهيم الدولية مع الخصائص الدينية والثقافية والحضارية السائدة في البلاد العربية ، ومن ثم الاتجاه لتوظيف بعض الاختلافات في العراك السياسي القائم ، بين التيارات العلمانية ، والتيارات الإسلامية . (الفتلاوي ، 2009 : 316) .

وعلى الرغم من أن عبارة حقوق الإنسان استخدمها الغرب أولاً ، إلا أن مضمون وجوهر هذه الحقوق جاء نتيجة نضال إنساني طويل ، وثورات إنسانية وعالمية ، وكان للعرب والمسلمين أسهامهم المهم في تأكيد هذه الحقوق ، على الرغم من تردي أوضاع حقوق الإنسان في المنطقة العربية في العصر الحديث .

2-أثر العولمة على الشعور القومي :

إن العولمة هي عالم بلا دولة ، وبلا أمة أو وطن ، فالعولمة هي عالم من الشبكات والقنوات العالمية ، المتصلة فيما بينها ، والعولمة ببنيتها ، عبارة عن نظام ، يحاول رفع الحواجز والحدود ، وبالتالي إذابة الهوية الوطنية والمشاعر القومية ، فللوهلة الأولى هنا ، قد يلتبس القارئ لهذا العنوان ، في أن العولمة هي المؤثر الإيجابي ، وهي الضامن لاستمرارية وتنمية الشعور القومي العربي ، مما قد يثير الاستهجان للكيفية التي تقوم بها العولمة الهادفة بالأساس

إلى صهر الثقافات والهويات الوطنية العالمية ، إلى تعزيز الشعور القومي العربي ، ولكن على العكس ، فإن الأثر الإيجابي للعولمة يكمن في أن العولمة بمعاييرها المزدوجة ، وبكيلها بمكيالين في القضايا الدولية ، والأزمات العالمية ، جعلت الشعور القومي لدى الشعوب العربية ، يزداد باضطراد مع زيادة عدائية العولمة بأجهزتها المختلفة ضد العرب .

فالعولمة بكافة وسائلها التي أصبحت في متناول الجميع ، قد جعلت من الشعوب العربية مراقباً لما يحدث في كافة أنحاء العالم ، حيث أنه مع التطور التقني والتكنولوجي في العالم ، أًضحت وسائل الإعلام مفتوحة للجميع ، وأصبح الاضطلاع على أي خبر في العالم ، هو بمثابة جزء أساسي وطبيعي لجميع الشعوب ، دون حياء أو خوف من أي تبعات ، حيث أنه لا توجد مراقبة اليوم لأية وسيلة إعلامية ، سواء مقروءة أو مسموعة او مرئية ، كما كان عليه الحال قبل انهيار المعسكر الشيوعي بقيادة الاتحاد السوفييتي عام 1991م .

فالهوية العربية هي هوية حضارية ذات شخصية قومية متميزة ، وهي صاحبة دين سماوي لا ينقطع ، فالعلاقة بين العروبة والإسلام هي علاقة الروح بالجسد ، ومن هنا كانت العولمة ، هي الدافع والحافز لتنمية وولادة الشعور القومي العربي من جديد ، كنتيجة للأخطار والتهديدات التي تعترضه من كل جانب ، والتي أصبحت بارزة للعيان بكل وضوح وجلاء .

3- أثر العولمة على انفتاح الدول العربية :

إن التقلب الذي شهده الوطن العربي ، هو نفسه الذي حدث في جميع مناطق وأمم العالم ، بعد انهيار الاتحاد السوفييتي ، وبروز العالم أحادي القطبية ، حيث زادت بعد انهيار المعسكر الشيوعي ، التكتلات السياسية والاقتصادية ، ويعزى ذلك لانشغال العالم في فترات السلم العالمي بالتطوير والتنمية ، أكثر من الاهتمام بالحروب والتسلح وغيرها من وسائل الدفاع عن الوجود ، وإرهاب الأعداء .

ويرى الدكتور جلال أمين أن تيار العولمة قد شمل الوطن العربي بأكمله ، فإذا بالدول ذات الاقتصاد المنفتح على العالم زاد انفتاحها ، والبلدان ذات الاقتصاد المنغلق نسبياً شهدت تحولاً جذرياً نحو الانفتاح الاقتصادي ، حيث تفكك بسرعة نظاماً كان يقوم على سيطرة الدولة على كافة مناحي الحياة ، ومنها الاقتصادية ، وبانفتاح تلك الدول ، تم الانفتاح اقتصادياً ومن ثم سياسياً . (أمين ، 2001 : 44) . فالدول العربية كجزء من العالم ، تتأثر بما يستجد من أمور عالمية تجري حوله ، فقد أصبحت دول متأثرة أكثر منها مؤثرة ، حيث أنها بانفتاحها على العالم سياسياً ، واقتصادياً ، وثقافياً ، تحولت إلى رديف للأنظمة العالمية أو حليف لها ، وقد ساعد في ذلك كما يرى الدكتور جلال أمين كثرة هجرة العمالة في الوطن العربي ، حيث أن أهمية ذلك تبدو بشكل واضح فيما يتعلق بالهجرة بين دولة عربية وأخرى ، أو بين الدول العربية والخارج (أمين ، 2001 : 46) ، فتشكل النسبة الكبيرة للمهاجرين والعاملين في الخارج ، أداة ضغط في تحويل السياسة أحياناً ، أو في رسم التشريعات والإجراءات والسياسات العامة للدولة ، وكذلك فان

احتكاك المهاجرين بالدول والمجتمعات المختلفة ، وتحت مؤثرات الزمن والمعايشة في بلاد منفتحة سياسياً وثقافياً ، كمحصلة طبيعية لمسيرة الحياة اليومية في تلك الدول ، مؤداها أن هؤلاء المهاجرين وعند رجوعهم إلى بلدهم الأم ، يشكلون بأفكارهم ، وآرائهم الجديدة التي وجدوها في تلك الدول ، عامل انفتاح وتطوير داخل بلدهم .

4- أثر العولمة على العمل العربي المشترك :

إن حتمية العولمة كتجسيد لروح عصر المعرفة ، تحتم نمطاً جديداً من التفكير ، كي يتم التعامل مع الأمور كافة بأمانة ، وبعيداً عن الغوغائية ، وهذا مما يتطلب إجراء تحولات مجتمعية كافة في الدول العربية ، ومن تلك التحولات ، يأتي الجانب السياسي ، الذي يقوم على إعادة تشكيل العقلية العربية ، والرؤية المستقبلية للعرب ، لتتطور إلى آلية العمل العربي المشترك ، الذي يضمن للجميع العيش الكريم ، لضمان مستقبل الشعوب العربية ، وهنا يشير الدكتور محمد ربيع أن نتائج التطورات المتسارعة في العالم ، منذ انهيار الاتحاد السوفييتي عام 1991م ، واتجاه الدول في كافة أنحاء العالم إلى توحيد الكثير من الأسواق العالمية ، بما في ذلك أسوق العمل ، والمؤسسات الاقتصادية ، والهيئات السياسية ، وذلك لأن في عملية الاتحادات الكيانية عبر المؤسسات والمنظمات والهيئات المختلفة تحقيق للكثير من الفوائد ، والاستحواذ على مكانة ضمن صفوف الدول المتقدمة عالمياً حتى لو كانت تلك المكانة متواضعة . (ربيع ، 2000 : 322) . ومن هنا نجد أن كثير من الدول العربية ، سعت ولا تزال تسعى حتى وقتنا الحاضر ، لتوحيد كياناتها

بكافة الطرق ، ومثال على ذلك محاولات دول الخليج العربي لتوحيد العملة الخليجية ، أو توحيد الاقتصاد الخليجي ، ومؤخراً طرح مشروع الوحدة الخليجية الكاملة ، تأسياً بمشروع الوحدة الأوروبية الذي دخل حيز التنفيذ ، وبرز إلى الوجود عالمياً كأكبر قوة سياسية واقتصادية عالمية مؤثرة بعد الولايات المتحدة عام 1992م .

5- أثر العولمة على الحقوق السياسية والمدنية العربية :

إنه مما لا شك به هو ، التطور المذهل للحقوق المدنية والسياسية للمجتمعات والأمم ، وخصوصاً النامية منها ، ومن بينها الدول العربية ، من خلال العولمة ، ويرجع هذا التطور السريع ، من وجهة نظر سهيل الفتلاوي ، لأن التطور المذهل في تكنولوجيا الاتصال ، وثورة المعلومات والتقنيات ، سواء في انتقال الخبر بما في ذلك أخبار الانتهاكات أم الوصول إلى المواطن العادي عبر الفاكس والإنترنت ، فضلاً عن وسائل الإعلام المختلفة التي جعلت الناس جميعهم في كوكبنا ، يعيشون في رؤية ومسمع من بعضهم البعض ، وبالتالي لم يعد من الممكن إخفاء الانتهاكات التي تحدث لحقوق الإنسان ، إضافة إلى تمكن منظمات حقوق الإنسان في العالم الثالث ، من عمل مجموعة شبكات لحقوق الإنسان متعددة الجنسيات ، تضم معظم جمعيات ومنظمات حقوق الإنسان في العالم ، ومؤسسات التمويل الغربي ، وتعد هذه الشبكات نواة حقيقية لقيام مجتمع مدني على مستوى العالم . (الفتلاوي ، 2009 : 326) .

وهنا تجدر الإشارة كما يراها الباحث الفتلاوي أن العولمة ضاعفت من نقاط الاتصال بين المجتمعات المنفتحة والمجتمعات المنغلقة ، ولا شك أن هذا الاحتكاك والتعامل مع مؤسسات التمويل الدولية والبنوك ، يدفع إلى التقدم في مجال الوعي بالحريات الأساسية للإنسان والفرد ، ويؤثر إيجابياً على حقوق الإنسان . (الفتلاوي ، 2009 : 327) .

6- أثر العولمة على التنمية البشرية العربية :

إن للعولمة أثر كبير في تنمية الموارد البشرية العربية ، حيث أنها بإذابتها وصهرها لثقافات الشعوب وحدودهم ، وانتشار وسائل الاتصال والإعلام بشكل كبير ، قد أدى لأن تلم الشعوب العربية بحقوقها وواجباتها كاملة ، بحيث أصبحت المجتمعات تطالب بحقوقها الشرعية المنصوص عليها بدساتيرها الخاصة .

وهنا يتحدث الدكتور جلال أمين فيقول أن العولمة يمكن أن يكون لها أثر مهم في التنمية البشرية من خلال نمو العلاقات الثقافية وزيادة معدل انتقال المعلومات والأفكار والأنماط المختلفة للسلوك والقيم ، حيث أن العولمة السياسية ، بتحويلها الدول إلى دول ذات مجتمعات منفتحة ، وحيث أن المجتمع المفتوح يميل إلى أن يكون أكثر ديناميكية وحيوية من المجتمع المغلق ، وأكثر استعداداً للتجديد والإبداع . (أمين ، 2001 : 59) . فازدياد احتكاك الامم والشعوب فيما بينها ، قد أدى إلى اضطراد مرتفع في تنمية الشعوب وتطويرها ، حيث زاد الاتصال بالغرب عن طريق إتمام الدراسة في بلدان مختلفة ، والنهل من نواحي التقدم والتطور في الغرب ، وكذلك ، قيام

السياسات الاقتصادية المختلفة من فتح فروع لشركات متعددة الجنسيات داخل الدولة ، قد أدى إلى خلق فرص عمل عديدة للشباب ، وقد حد نوعاً مت من مشكلة البطالة المتفاقمة في الدول ، وكذلك التشريعات الخاصة بالاستثمارات ، وانتقال رؤوس الأموال ، قد زاد من خلق طبقات جديدة من رجال الأعمال ، الذين كان لهم دور كبير وأحياناً مؤثر داخل الدولة ، وفي الحكومات العربية .

7- أثر العولمة على المؤسسية العربية :

إن الحديث عن المؤسسية العربية ، يقودنا إلى الإشارة إلى أهمية وضرورة العمل الجماعي العربي ، داخل الدولة القطرية وخارجها ، فقد قاد ذلك إلى إقامة مؤسساتية تنظيمية ، لتوظيف وتفعيل دور الأفراد ليؤدي إلى عمل مشترك يتصف بالتكامل . ويذكر هنا الدكتور محمد ربيع أن ظهور العمل المؤسسي كنتيجة للعولمة ، وتبلور مقومات المؤسسات الرئيسية ودورها المجتمعي كان له أثر كبير ، حيث أن العولمة طورت عمل المؤسساتية العربية ، لتقوم بأدوار كثيرة ومتنوعة في المجتمع ، تشمل مجالات العمل السياسي وغيره ، ولما كان أهم منجزات عصر العولمة ، هو ظهور المجتمع المدني ، فان تلك المنظمات والمؤسسات تقوم بدور الوسيط بين الدولة والشعب ، في محاولة للحفاظ على حقوق الناس ، وتعزيز قدراتهم على المشاركة في اتخاذ القرارات المصيرية ، وحماية الحريات الفردية . (ربيع 2000 : 354) . وقد قامت منظمات المجتمع المدني بأدوار متفاوتة القوة في الدول العربية منذ عام 1991م ، حيث كان لها تأثير بارز جداً في مصر على سبيل المثال ، إلا أن هذا الدور كان غائباً كلياً في دولة مثل ليبيا حتى

عام 2010م ، وينظر لتلك المنظمات نظرة إيجابية ، كون جميع أنشطتها ، ورؤاها تتمحور حول تنمية المجتمع ، والنهوض به ، نحو المشاركة الحقيقية في الشؤون العامة للدولة والأمة ، حيث أن معظم مجالات عمله تتركز في الاهتمام بحوق المجتمع ، وتوعية أطيافه كافة ، وخصوصاً الفئات المظلومة منه ، كالمرأة والطفل ، والأقليات ، والطبقات المعدمة ، لإيجاد صيغة للتوازن في المجتمع .

8-أثر العولمة على الديمقراطية العربية :

للديمقراطية في الوطن العربي تاريخ حافل طويل ، يعود في جذوره إلى القرن التاسع عشر ، وصولاً إلى القرن العشرين ، حيث كانت الشعوب العربية في ذلك الوقت تناضل من أجل الديمقراطية والاستقلال الوطني ، ومنذ انهيار الاتحاد السوفييتي وسقوط النظم الشمولية في أوروبا الشرقية عام 1991م ، وما تبعها من بروز النظام أحادي القطبية ، الذي تقوده أمريكا ، عاد الحديث والاهتمام بالديمقراطية في الوطن العربي ، حيث تخلل تلك الفترة ظروف محلية وإقليمية ودولية تأثرت بالعولمة ، وما صاحبها من تغيرات شملت العالم أجمع ، وهنا يشير الباحث عبدالغفار شكر ، أن قوى العولمة لا تكتفي بطرح سياسات وآليات اقتصادية لإدماج اقتصاديات مختلف بلدان العالم في السوق الرأسمالي العالمي ، بل تطرح على العالم النموذج الرأسمالي كمثال يحتذى ، وتدعو إلى الأخذ به في جوانبه السياسية والاجتماعية والاقتصادية وغيرها ، وفي هذا السياق يأتي طرح قوى العولمة لقضية الديمقراطية والمجتمع المدني والحركات الاجتماعية ، وهي تعتبر أن سقوط الاتحاد

السوفييتي ، وتحول دول شرق أوروبا إلى الرأسمالية ، إنتصاراً لهذا النموذج ، الذي تبلور في أوروبا الغربية والولايات المتحدة أساساً ، ودعوة جميع دول العالم ، بما فيها الدول العربية إلى تبني الديمقراطية البرجوازية ، باعتبارها أساس هذا النموذج ، وباعتبارها ضرورة ونتيجة في نفس الوقت لمؤسسة السوق الحرة والليبرالية الاقتصادية ، مؤكدة بذلك أن التحول إلى الديمقراطية ، مرتبط ومشروط بالتحول إلى الرأسمالية ، وتأتي المساعدات الغربية ، لدعم النشاط في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان ، ودعم نشاط المنظمات غير الحكومية ، تأكيداً لوعي قوى العولمة بمصلحتها في ذلك ، وهي لا تدعو للديمقراطية انطلاقاً من مبادئ الحرية والمساواة ، أو تكريماً للمثل التي تدعو إلى تمكين الشعوب من تقرير مصيرها وصياغة سياسات الحكم في بلادها ، بل لحماية مصالحها على امتداد العالم . (شكر ، 2004 : 1) .

وقد حدث تطور ديمقراطي محدود في الدول العربية منذ عام 1991م ، حيث يشير هنا الباحث عبدالغفور شكر أن التوجه إلى اقتصاد السوق وتنفيذ سياسات الإصلاح الاقتصادي وبرامج التكيف الهيكلي ، لم يتجاوز الأخذ بنوع من التعددية الحزبية المقيدة مع استمرار الفئات الحاكمة في احتكار الحكم وفي الهيمنة على السلطة التشريعية ، واستخدامها في إصدار التشريعات التي تخدم التحولات الاقتصادية الجارية ، ورغم وجود حرية أوسع في مجال التعبير عن الرأي من خلال الصحافة ، إلا أن الأحزاب السياسية والنقابات العمالية والمهنية وسائر مؤسسات المجتمع المدني في الدول العربية ، تعاني من وجود قيود شديدة تمنعها من الحركة والاتصال بالجماهير ، وتحافظ على الطابع

الاستبدادي الشمولي لنظم الحكم ، مما يدفع المواطنين للتحرك الاحتجاجي خارج هذه الأطر ، وما يترتب على ذلك من اللجوء للعنف ، أو مظاهر الانفلات الجماهيري ، الناجم عن الإحباط وفقدان الأمل ، في إمكانيات التغيير من خلال الإطار الديمقراطي المحدود . (شكر ، 2004 : 4) . وهنا يمكن القول أنه قد حدث تطور ملموس مقارنة بالفترة ما بعد عام 1991م ، في بنية المجتمع المدني في معظم الأقطار العربية تحت تأثير العولمة ، وقد جاء هذا التطور والتغير كنتيجة للمشكلات التي واجهتها الدول العربية من الاتجاه نحو اقتصاد السوق والخصخصة وغيرها من متطلبات الانفتاح الاقتصادي ، وهنا شهدت الدول العربية العديد من المنظمات والهيئات غير الحكومية ، التي تعنى بمواجهة وحل مشاكل المجتمع ، ومنها منظمات الهلال والصليب الأحمر الدوليين ، ومنظمات حقوق الإنسان (Human Rights Watch) ، ومنظمة العفو الدولية ، وغيرها ، وقد ساعد في ذلك زيادة التمويل الخارجي من منظمات ودول مختلفة ، بحجة رعاية وتطوير العمليات الديمقراطية في الدول العربية ، ومساعدة الشعوب العربية على خوض غمار الديمقراطية ، والتأسيس لمجتمع ديمقراطي كامل المعايير .

المطلب الثاني

الأثر السياسي السلبي لظاهرة العولمة على الوطن العربي

من عام 1991 – 2011

إن العولمة كمنتوج تراكمي ، برز عبر السنوات والعقود الماضية ، كنظام مؤثر في السياسة الدولية ، وفي العلاقات بين الدول والمجتمعات ، بل تعدى ذلك ليكون العامل الرئيسي لتغير الكثير من الدول ، في كافة النواحي ومناحي الحياة ، فقد تغيرت خريطة كثير من الدول بفعل العولمة ، وتم التدخل باسم العولمة في شؤون الدول ، ورسم توجهات وسياسات الحكومات المختلفة ، لتصب في خدمة العولمة ، وبالتالي في خدمة القطب الرأسمالي الواحد المسيطر على دفة قيادة العالم .

فكل شيء في العالم يتحول ويتعولم إن جاز التعبير ، فالعولمة قد طالت رأس المال والعمال وأرباب العمل وموارد الانتاج ، ووسائل الإعلام ، والتقنيات التكنولوجية ، والدبلوماسية ، والقوانين والمفاهيم والسياسات ، وهنا يؤكد الباحث محمد النبهان ، أن العصر الحالي هو عصر العولمة ، ولا خيار سوى قبول هذا الواقع ، الذي فرضته وسائل الاتصال والتكنولوجيا المعاصرة ، ففكرة العولمة ليست مرفوضة ، لأنها دعوة تستجيب لقيم إنسانية عالية ، لكن

العولمة تمثل مفهومين وحالتين وهما ، العولمة كمشروع حضاري وثقافي وأخلاقي ، يجسد طموح الشعوب المعاصرة نحو التكامل والتكافل والتنمية ، وهو مفهوم إيجابي للعولمة ، ويمثل الهدف الأساسي والمعلن من العولمة ، وأما المفهوم الآخر فيتمثل بعولمة القوة والسيطرة ، والتي تثير مشاعر الريبة والشك ، إذا مست المصالح الحيوية للشعوب ، ولم تراعِ الأوضاع الاقتصادية ، والسياسية لها ، هنا تتمثل الأهداف غير المعلنة من العولمة ، والتي تشكل خطراً داهماً لشعوب المنطقة تحت إطار تلك الصورة . (النبهان ، 2002 : 92) .

ويمكن إيجاز الآثار السلبية للعولمة في النقاط الآتية:

1-أثر العولمة على الصراع الأيديولوجي العربي :

تبرز الوظيفة الأيديولوجية للعولمة من منظور إظهار الواقع العالمي الجديد الذي تسير فيه العولمة ، حيث تهدف تلك الرؤية إلى إبراز العولمة على أنها الحل الأمثل للإنسانية جمعاء ، وهي البديل للأيديولوجيات السابقة ، التي انقضت بانتهاء حقبة القطبية الثنائية ، وسقوط الاتحاد السوفييتي عام 1991م ، وبسقوط الكتلة الشيوعية وعلى رأسها الاتحاد السوفييتي ، سقطت الأيديولوجيات المتحالفة معه والسائرة على ركبها ، واحدة تلو الأخرى ، ومنها بالطبع الدول العربية التي كانت تعد بعضها حليفاً رئيسياً وتاريخياً للكتلة الاشتراكية ، والتي بسقوطها فقدت داعماً رئيسياً بارزاً ، كان يعطي الشرعية لوجودها واستمرارها .

وهنا يتحدث الدكتور ماجد شدود فيقول أن العولمة إذا كانت مظهراً من مظاهر التطور الحضاري ، الذي يشهده العصر فهي أيضاً أيديولوجيا تعبر بصورة مباشرة عن إرادة السيطرة ، وتستخدم أيضاً لفرض هذه الإرادة على الأمم والدول والشعوب كافة ، وتستهدف في النهاية عولمة أيديولوجية الرأسمالية ، وإقصاء ونفي أية أيديولوجيات أخرى تتعارض معها ، وبذلك فهي لا تقدم نفسها بديلة لأية أيديولوجية أخرى ، وإنما تستهدف نفي أي بديل أيديولوجي . (شدود ، 2002 : 140) .

ويضيف شدود أن الدول والمؤسسات التي تقف وراء العولمة وتعمل على تعميمها وتجسيدها ، تعمد إلى استخدام هذه الظاهرة في أحد جوانبها ، كعامل أيديولوجي يستهدف تقويض مظاهر الوعي والانتماء في الدول النامية ومنها الدول العربية ، وكذلك فان تلك المؤسسات تعمل على إنهاء أية أفكار ، تستهدف التغيير في المجتمع ، وتحقيق مظاهر التقدم والتطور به ، وعدم السماح بقيام بنى داخلية حديثة متطورة في الدول العربية ، قادرة على استيعاب العوامل الإيجابية في العولمة ، وتحويلها إلى قوة دافعة داخلياً لهذه الدول والشعوب ، وكذلك فان الوظيفة الأيديولوجية للعولمة تعمل على تفكيك وحدة المجتمع العربي ، ونفي الحاجة إلى الوحدات الاجتماعية ، ونفي حاجة الفرد إلى غيره ، وتمحور كل شيء في المجتمع على شخصية الفرد بشكل منفصل وبعيد عن أية مظاهر أخرى ، وتستهدف في النهاية تكريس أيديولوجية الفردية المستسلمة ، التي توصل إلى التخلي عن كافة مبادئ

وأسس الشعوب العربية ، التي تربت ونشأت عليها . (شدود ، 2002 : 152) .

2-أثر العولمة على الدولة الوطنية العربية :

إن اختفاء القيود فيما بين الدول ، وتجاوز مرحلة الزمان والمكان في ظل العولمة ، قد مهد الأمور لتحطيم الجغرافية العالمية ، فعلى الرغم من كون الدولة القومية بمفهومها كأمة ، هي الأساس الذي تبني عليه المجتمعات القطرية الترابط السياسي لأنظمتها المعاصرة ، إلا أن هذا لا يمنع من القول ، أن العولمة بكافة أنواعها ، تسعى بالخصوص من خلال مساراتها وأهدافها ، إلى تجاوز هذا النوع من نظام الدولة الوطنية أو القومية ، وهنا يتحدث الباحث أنس بواطنة عن أن ظهور العولمة ، قد شكل البداية الأولى لتفتيت الدولة وتضعضعها ، لأن دخول الاستثمار والانتقال للأفراد والسلع عبر حدود الدولة ، يجعل تلك الحدود وهمية ليس أكثر ، فالوظيفة الأساسية للدولة ، هي العمل على الحفاظ على حقوق أفرادها ، وأهم هذه الحقوق هو حقهم في الحياة ، ومن آثار العولمة على الدول العربية ، هو انتفاء تلك الخاصية ، التي تميزت بها العولمة . (بواطنة ، 2010 : 5) .

ويشير الكاتب ماجد شدود إلى أن تيار العولمة الجديد عندما بدأ ، ومع بزوغ نجم الشركات العالمية والشركات متعددة الجنسيات ، كان على الدولة القومية في العالم الثالث ، ومنها الدول العربية أن ترخي قبضتها شيئاً فشيئاً على الاقتصاد والمجتمع ، تحقيقاً لمصالح هذه الشركات ، فالأسوار الجمركية يجري هدمها أو إلغاؤها ، والدخل يعاد توزيعه ، وما يعطى من دعم للسلع

الضرورية ، يقال أنه يتعارض مع التنمية ، ومع سقوط الكتلة الشرقية وانهيار الاتحاد السوفييتي ، وانتهاء الحرب الباردة ، أصبح من الضروري تسريح الجيوش أو على الأقل تخفيض الإنفاق عليها . (شدود ، 2002 : 164) . وهذا مما سهل في إضعاف الدولة الوطنية العربية ، وتلاشيها في بعض الأحيان ، كما حصل في الصومال ، حيث أن الصومال كدولة غير موجودة على الساحة العالمية أو الدولية إلا إسمياً ، ولم تعد دولة لها وزن على الساحة الدولية والإقليمية .

3-أثر العولمة على الهوية العربية :

مفهوم العولمة ومفهوم الهوية الوطنية ، هما مفهومان متلازمان بصورة أو بأخرى ، فالعلاقة بينهما متميزة وجدلية ، حيث أنه ما إن يتم الحديث عن العولمة ، حتى تدخل قضية الهوية كمجال للحوار والنقاش حول هذا الموضوع ، فالعولمة والهوية الوطنية هما مفهومان متجاذبان متقاطبان متكاملان ، فالعولمة تطارد الهوية وتحاصرها ، وفي ضوء ذلك كله تحاول الهوية مقاومة أسباب فنائها ، وتحاول الاستمرار والديمومة عن طريق التشبث بأي وسيلة للنجاة .

إن العولمة تعني ذوبان خصوصية الدول ، وانتقالها من الخاص إلى العام ، فقضية العلاقة فيما بين العولمة والهوية الوطنية كما يراها الباحث سهيل العزام ، طرحت على أكثر من مكان ، ولا تزال تطرح ، لكونها من اهم القضايا تعقيداً وأكثرها صعوبة ، إضافة إلى انعكاساتها المادية والمعنوية على المجتمعات والشعوب العربية في ظل العولمة . (العزام ، 2003 : 41).

ويشير الدكتور أحمد وهبان إلى الرؤية العربية الخاصة بظاهرة العولمة , وقوام هذه الرؤية أنه مهما قيل عن تاريخ وجذور هذه الظاهرة ، فإنها إنما تجلت و ترسخت وبانت ملامحها كعملية إرادية موجهة في أعقاب زوال الإمبراطورية السوفيتية من الخريطة الدولية في 25 ديسمبر عام 1991. فلقد أسفر هذا الحدث الجلل عن آثار دولية عظيمة الخطورة ، طالت مقومات النسق الدولي قاطبة , وذلك بطبيعة الحال نظراً لكون الاتحاد السوفيتي أحد قطبي ذلك النسق ، الذي ظهر على أنقاض الحرب العالمية الثانية , وعليه فباختفاء ذلك القطب أضحى القطب الآخر (الولايات المتحدة) ، متفرداً بدرجة التفوق العظمى كقطب أوحد في النظام الدولي ، والتي كانت تشاركه إياها الإمبراطورية السوفيتية الزائلة ، وتأسيساً على ذلك سعت الولايات المتحدة الأمريكية ، التي باتت فجأة تتفرد بتقرير مصير النسق الدولي ، إلى تكريس ما يعرف بالنظام العالمي الجديد , ثم سرعان ما أضحوا يخرجون على العالم بمفهوم العولمة , وكعادتهم فقد ذهب الأمريكيون يبشرون العالم بأن العولمة إنما هي واقع عالمي سعيد تسوده قيم السلام والشرعية الدولية , وفي رحابه ينعم بنو البشر بالرفاهية والسعادة و المساواة الحرية والعدالة, والأخوة الإنسانية التي في ظلها لا مجال للتمييز بين الناس بأي سبب كان ، من خلال ذلك دخلت الدول العربية تحت مظلة العولمة ، وضمن ما يملى عليها من معايير غربية أمريكية خاصة كشرط من شروط الدخول إلى المجتمع الدولي ، والحظو بامتيازاته العديدة ، والتي أهمها ميزة الحصول على لقب دولة صديقة أو دولة حليفة ، ولا يتم الوصول إلى ذلك إلا بطريق محو العديد من المفاهيم

الوطنية والقومية والمستقبلية للعالم العربي ، والتي طالت الضغط بخصوص تغيير المناهج الدراسية ، و تغيير الخطاب الإعلامي ، ليؤدي بالنتيجة لتغير المفاهيم والأفكار . (وهبان ، 2009 : 3) .

4- أثر العولمة على مفهوم سيادة الدولة :

إن العولمة وآثارها ، أبرز ما تتجلى في العالم السياسي وفي بنية الدول الوطنية في مجال سيادة الدولة ، حيث أن بروز مفهوم الدولة لم يعد له ما يبرره في ظل تنامي الاقتصاد الدولي ، وتقلص الحدود بين وحداته بفعل وسائل الاتصال وغيرها من وسائل التكنولوجيا الحديثة .

لذلك فان الدولة بفعل المتغيرات الدراماتيكية المتتابعة في العالم ، والتي أصبحت تتغير بسرعة تفوق التوقعات ، قد بدأت ، كما يراها إدريس لكريني ، تفقد قوتها ونفوذها ، على اعتبار أن تطور قوانين السوق وحرية رأس المال ، وتعاظم نفوذ الشركات العابرة للقارات ، عوامل أدت مجتمعة إلى ضعف قوة الدولة ، والعمل المتواصل ، على الحد من أدائها لأدوارها التقليدية ، خاصة على الصعيد السياسي المحلي والعالمي ، فهؤلاء الفاعلون الجدد ، أصبحوا يلعبون أدوار الدولة البارزة ، مستعيدين في ذلك بالدولة ذاتها ، التي يراد لها أن تغدو مع الزمن عنصراً منفعلاً ومستجيباً ، لأوامر هؤلاء الفاعلين الجدد . (لكريني ، 2008 : 8) . وهنا يتحدث الدكتور غربي محمد على أن احتمال انهيار الدولة ، بمثابة كارثة لدول العالم الثالث عامة والعالم العربي خاصة ،

التي ستتراجع فيها الدولة إلى النموذج الصومالي ، أي بمعنى توزيع السيادة وتنازعها بين الأشتات ، دون الحصول على جزء منها ، وبما أن الدولة القومية أهم خصائصها هي السيادة الوطنية ، فان التنازل عن هذه الخاصية سوف يوقع الدول العربية في نتائج وخيمة . (محمد ، 2009 : 31) .

ويضيف لكريني أنه على المستوى الاقتصادي ، وجد أن سلطة الضبط الاقتصادي انتقلت من الدولة إلى هؤلاء الفاعلين أو الممثلين في الشركات والتكتلات ، التي تفرض على العالم أنه أصبح وحدة اقتصادية واحدة تحركه قوى السوق ، التي لا تحطمها حدود الدولة الوطنية ، كما أن الأسواق التجارية المالية والعالمية ، أصبحت خارجة عن تحكم كل دول العالم ، وكل هذا يبين أن العالم ، أصبح بلا حدود اقتصادية ، فالنظام الاقتصادي اليوم هو نظام واحد تحكمه أسس عالمية مشتركة ، وتديره مؤسسات عالمية ، مما يعني أن الدولة الوطنية لم تعد الفاعل أو المحدد الرئيسي للنشاط الاقتصادي وبالتالي السياسي ، الذي بدوره يؤثر على علاقات الدول مع بعضها البعض ، وعلى وسائل الضغط على الحكومات والهيئات السياسية ، من خلال ربطها اقتصادياً ومن خلال تشارك المصالح المستقبل الواحد . (لكريني ، 2008 : 9) .

5- أثر العولمة في التدخل في الشؤون الداخلية للوطن العربي:

كان من أهم آثار العولمة على الدول العربية ، هو حالة التدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية ، ومحاولة إملاء إرادة الدول الغربية المسيطرة على القرار والتوجه السياسي للدول العربية ، حيث أصبح السير في فلك المسار الغربي اختيارياً تارة ، وإجبارياً في الأحوال الأخرى .

وهنا يضيف الكاتب السيد ياسين ، فيقول أن من أهم مخاطر العولمة ، التي يمكن أن تؤدي إلى نتائج مزعجة بالنسبة للدول والمجتمعات العربية ، هي ما يتصل بمحاولات قوى دولية مختلفة تجعل من مبدأ العولمة حق للتدخل في شؤون الدول الأخرى ، لأسباب سياسية أو أسباب إنسانية ، في ظل أطر مختلفة ، وقد ارتبط هذا النوع من المخاطر بالسياسة الأمريكية تحديداً ، في ظل تصوراتها الخاصة ببناء نظام عاملي جديد . (ياسين ، 1999 : 65) .

ويضيف ياسين أن الولايات المتحدة الأمريكية استطاعت نتيجة تفاعل عوامل معقدة ومتشابكة ، أن تهيمن على مجلس الأمن ، واستصدار قرارات باسم الشرعية الدولية ، إعمالاً لما يسمى بحق التدخل . (ياسين ، 1999 : 66).

ومن أبرز مظاهر التدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية ، هو بروز قضية الاضطهاد الديني ، والذي تبناه الكونغرس الأمريكي عام 1997م ، والذي بموجبه تقوم الولايات المتحدة الأمريكية ، بصفتها الموجه الرئيسي والوحيد للعالم ، بتصنيف الدول حسب تصنيفات خاصة بها ، من حيث طريقة معاملة الأقليات واضطهادها ، وفرض عقوبات على الدول التي تثبت مراقبتها وجود اضطهاد لأقليات داخلها ، وقد شمل هذا القانون الكثير من الدول العربية مثل مصر والسودان والعراق ، حيث استخدمت وتستخدم الولايات المتحدة ومعها المؤسسات والمنظمات الدولية ، هذه الوسيلة للضغط على الدول ، للإذعان لسياساتها والسير في فلكها .

6- أثر العولمة في زيادة الهيمنة الأمريكية على الدول العربية :

إن الهيمنة المطلقة على العالم بأسره ، هو الهدف من مشروع العولمة ، التي تتبناه الولايات المتحدة الأمريكية ، وذلك عبر إعادة صياغة العالم من جديد ، فالعولمة كما يراها الكاتب فوزي نصر ، تشجع على الإنقسامات القومية والدينية والعرقية والثقافية باسم الديمقراطية وحقوق الإنسان من جهة ، والتي تؤدي بدورها إلى تفتيت الكيانات الكبيرة ، على أساس التعدد الثقافي والعرقي ، والطائفي ، ومن جهة أخرى تعمل على توحيد العالم على أساس ثقافة أمريكية مسيطرة ، وهذا استناداً إلى مقولة أمريكية ، لكي تعيد تشكيل العالم عليك تفكيكه ، وهذا هو جوهر السياسة الأمريكية . (نصر ، 2006 : 3) .

وهذا ليس مستغرباً ، فواقع الدول العربية منذ عام 1991م ، كالصومال والعراق والسودان ، هو واقع مرير لما يتم تشكيله في تلك الدول ، حيث تقوم الدول الكبرى بتفكيك كافة البنى الاجتماعية والدينية والثقافية ، ومن ثم تبدأ تلك الدول بإعادة تشكيل المجتمعات العربية على أساس طوائف وقبائل ، تهيمن عليها وتفرض ثقافتها على شعوبها ، بينما تنهب أمواله وثرواته ، وهي توهمه بأنها المساعدة والمساندة له .

ويقول في هذا الصدد الكاتب فوزي نصر أن نظام العولمة يرتبط بمفهوم السيطرة والهيمنة من أجل ربط كافة الدول وتذويبها في محلول العولمة ، والذي يتم من خلال استخدام مفهوم التخلف والتطور ، حيث فرضت الدول الاستعمارية التخلف على دول العالم الثالث ، عن طريق استعمارها ونهب خيراتها ، وبعد استقلال هذه الأمم راحت تطرح مشاريع ، لتطوير الدول المتخلفة والتي هي بالأحرى كانت مستعمرة لها . (نصر ، 2006 : 4).

7- أثر العولمة على زيادة الإضطرابات السياسية في الدول العربية :

يدخل العالم اليوم شبكة أنفاق مهلكة مبهمة النتائج , وتشير ملامحها إلى الفناء العالمي التدريجي في ظل عسكرة العولمة ، والتي تعمل على أذكاء الحروب الخاصة , في ظل اندثار المنظومة القيمية والنظريات والنظم السياسية , ولابد الاعتراف بأن النظام الرسمي العربي قد انتهى واحتضر ، ولا وجود لمحور عربي ولا محاور جيوسياسية عربية فاعلة . ونشهد تفكك الدول العربية بالتعاقب ، وفق نظرية الدومينو , في ظل التحالفات العربية الفاشلة ، والاحتراب السياسي وتداعيات الحرب على الإرهاب , مما جعل الأجيال العربية الشابة محبطة وهي تعاني من الإقصاء السياسي والبطالة والعوز والفاقة والهجرة , وبذلك يسهل ولوج الإيديولوجيات الهجينة الوافدة ، والتي أدت لأن يشهد العالم اليوم فوضى سياسية وازدواجية في التعامل مع الأزمات السياسية والاقتصادية والعسكرية والأمنية والإنسانية, وأضحت المؤسسات الأممية خاضعة لإرادات مافيا المال من مجمع الشركات القابضة وبلباس القطبية الأمريكية وهي تعسكر العالم بحروبها الاقتصادية, وتعاني الولايات المتحدة وحليفها الأوروبي من أزمات مركبة ، تعمل على تصديرها لازمات وحروب خارجية , يشاهد المواطن العربي اليوم مراسيم تشييع النظام الرسمي العربي , وقد افتقر لبوصلة التكامل والقراءة الإستراتيجية المتأنية , واتسمت سياساته بالتخبط والاختلاف المزمن, وعندما نراقب حجم القدرة العربية نقف أمام غياب العقيدة السياسية والإستراتيجية العليا, وشهدنا انهيار منظومة الأمن القومي العربي بالكامل, واندثار معايير التوازن السياسي

والديموغرافي والعسكري, خصوصا أن غالبية الدول العربية اليوم منزوعة الجيوش , وتفتقر إلى التكامل الذاتي ووحدة الهدف والمصير, وتعصف بها أزمات داخلية معقدة , ونجد مساحة رمادية بين سلوك النظام الرسمي العربي ، وتطلعات الشارع العربي, وقد فتحت أبواب الاختراق الناعم لتفكيك العالم العربي الإسلامي وبشكل واضح دون معالجة تذكر ، فيجري إعادة رسم الخارطة السياسية عن بعد , وجعل الشعوب العربية الإسلامية أدوات للحروب العبثية ووقودا للعنف والفوضى والإرهاب المستورد, والذي عزز الاضطراب السياسي والأمني ، ليكون مبرراً لتجارة الأمن الرائجة اليوم وفق فلسفة الخوف وصناعة الإرهاب , ناهيك عن تفتيت الديموغرافية العربية إلى هويات فرعية متناسلة متحاربة تارة طائفية مذهبية , وأخرى أثنية عرقية, وكان للدور الإيراني دور محوري فيه , خصوصا أن الدول العربية تعاني من استهداف مزمن كونها خزين للثروات الإستراتيجية والفكرية ، مارست الدول العربية فيها سياسة الهروب إلى الأمام وتخطي التهديدات الخارجية والتحديات الداخلية .

8- أثر العولمة في ثورات الربيع العربي :

إن الثورات التي حصلت في بعض الدول العربية ، وما صاحبها من تأييد شعبي ، ليست سوى نتيجة طبيعية لفشل نموذج العولمة ، والازمة التي تؤثر على العالم بأسره كأحد أسباب العولمة ، فمن خلال تقويض دور الدولة ، نتج

عن ذلك وجود تناقض بين مصالح الشعب ، والطبقة التي أنشئت لحماية رأس المال الأجنبي .

ففي البلدان العربية ، ما حصل هو أن نموذج العولمة ، ظهر من خلال التخلي عن الطابع العربي المسلم للدولة ، وعدم مسؤولية الدولة عن توفير الرفاهية لمجتمعها ، وذلك كان سيؤدي إلى إلغاء مفهوم الدولة القومية نهائياً ، والتي ظهرت في أعقاب الحرب العالمية الثانية وحركة الاستقلال ، وشرعيتها تقوم على فكرة التقدم والرفاهية لمواطنيها ، وتوفير الخدمات العامة لهم .

ونموذج العولمة الذي يطبق في العالم العربي ، أحياناً بالقوة ، كما هو الحال في العراق ، أو عن طريق الضغط الاقتصادي ، كما هو الحال في مصر ، أو من خلال الاعتماد على الدول الغنية بالنفط ، أدى إلى انصهار واندماج الاقتصادات الوطنية في الاقتصاد العالمي ، مما يؤدي إلى قيام دولة هدفها الوحيد هو القيام بدور الشرطي ، لحماية مصالحها في العالم ، وكان ذلك طبعاَ على حساب الدول العربية ، وخصوصاً الطبقات الفقيرة والمعدمة من الشعوب ، والتي تمثل الغالبية منهم ، حيث استندت تلك العملية على العمل بشكل قوي ، على أساس الطابع السلطوي للأنظمة الحاكمة في البلاد العربية منذ استقلالها ، فكان للفقراء الذين ازدادوا فقراَ نتيجة للعولمة ، مع سطوة الدولة البوليسية التي تحكمها فئة تزداد ثراءً ، أكبر الأثر في إذكاء فتيل ثورات الربيع العربي ، فمعظم تلك الثورات جاءت عفوية وغير أيديولوجية ، فلم يكن هناك صراعا بين منظمة واحدة سياسية وأخرى ، ولكن من وحي الوعي والعفوية من

شبابها ، الـذين أدركـوا أن الـصراع هـو بـين الطبقـة المـسيطرة علـى الـشعب مـن جهة ، والشعب ضد هـذه الطبقـة المـسيطرة مـن جهـة أخـرى ، بـل هـي ثـورة مـن أجل الكرامة الحرية والديمقراطية والرفاهية ، ضد نموذج فشل التنمية .

9- العولمة السياسية وصندوق النقد الدولي :

إن صندوق النقـد الـدولي الـذي تـم تأسيـسه عـام 1945 ، والـذي يفـرض سياسـات نقديـة للـدول الناميـة ، بمـا يـسمى اليـوم دول عـالم الجنـوب ، وذلـك لغـرض نهوض هـذه الـدول مـن الأزمـات الاقتـصادية ، التـي تمـر بهـا ، ويتحـتم عليهـا أن تطبـق الـسياسات النقديـة لـصندوق النقـد الـدولي ، وهـي بمثابـة وصـفات علاجيـة تعطيهـا تلـك الـدول لغـرض انتعاشـها الاقتـصادي كـسبب معلـن ، ولكـن الأسـباب الحقيقيـة التـي تمكـن وراء ذلـك هـي فـي الـسيطرة علـى تلـك الـدول ، وإمـلاء السياسات النقدية للـدول الكبـرى التـي تحـرك صـندوق النقـد الـدولي ، والتـي تـؤدي إلى إملاء الـسياسيات العامـة الكبـرى للدولـة والنظـام ككـل ، وضـمان عـدم خـروج الدول المثقلة بالديون عن فلك تلك الدول .

10- العولمة والمنظمات الدولية غير الحكومية :

إن عمـل المنظمـات الدوليـة غيـر الحكوميـة ، وخـصوصاً منظمـة (Human Rights Watch) كان لـه أكبـر الأثـر فـي التـدخل فـي الـشؤون الداخليـة للـدول العربيـة ، حيـث كـان طـابع تلـك المنظمـات ، هـو طـابع إنـساني بحـت ، لكـن مقاصدها وأهدافها ، لـم تخـرج عـن الإطـار الـسياسي ، لغـرض اعتمـاد تلـك الـدول

كجـزء مـن العولمـة ، مـن خـلال مناداتهـا بتطبيـق الحريـة والديمقراطيـة ، وحمايـة حقوق الإنـسان وحقـوق الأقليـات ، لاسـتعمالها كـأداة ضـغط علـى تلـك الـدول عنـد اللزوم .

المبحث الثاني

مواجهة آثار العولمة السياسية والتعامل معها

بعد انهيـار أحـد قـوى التـوازن فـي العـالم عـام 1991م ، وعـدم قـدرة الـوطن العربي بما يملك مـن ثـروات وقـدرات ، نتيجـة الحـروب والكـوارث التـي حلـت بـه ، وغيـاب الـضمير والـوازع ، للحفـاظ علـى مقدراتـه ، جيّـرت الـدول الرأسـمالية الـدول الناميـة ، ومـن بينهـا الـدول العربيـة ، أن تـسير فـي فلكهـا . واكتمـل هـذا المسار ، فـي ظـل غيـاب اقتـصاد مـستقل ، والارتمـاء بـين أحـضان الثقافـة الأكثـر تـسويقا لاسـتعمار علـى الـصعيد الاقتـصادي والثقـافي بـشكل يلائـم عـصر التكنولوجيا.

وهنـا تغيـرت الشخـصية العربيـة ، لتواكـب منطـق الغـرب ، وتبنـت نظريـات لا تمـت إلـى البيئـة العربيـة بـصلة ، فـالتكيّف وحـوار الحـضارات ، لا ينفـي رسـوخ ثوابـت لـدى الأمـة ، لكـن مـا أصـاب العـالم العربـي مـن ارتبـاك وتبنـي الثقافـة

الجديدة ، والـذي مهـد لهـا الكثيـر مـن الكتـاب والفلاسـفة بحجـة الحداثـة ، لا يعنـي إلا الارتماء بين أحضان هذه الثقافة لتختفي معها مفاهيم عربية .

المطلب الأول

مواجهة تأثير العولمة السياسية على الوطن العربي وآلية التصدي له

لمـا كـان الـوطن العربـي فـي الوقـت الحـالي بحاجـة ماسـة لمجموعـة مـن العوامـل والعناصـر ، التـي تدفعـه ليكـون عنـصراً مـؤثراً أو علـى الأقـل مواجهـاً للعولمـة ، بكافـة تأثيراتهـا ، وتجلياتهـا ، فقـد آن الأوان للـدول العربيـة ، بحـضارتها الكبيـرة ، وإرثهـا التـاريخي والحـضاري العظـيم ، أن تـدخل هـذا المعتـرك ، وهـذا يتطلـب بـذل المزيـد والمزيـد مـن الـوعي والادراك والعمـل والتطـوير والانجـاز ، مـن أجـل النهـوض بالأمـة ، وإيجـاد المرتكـزات الـضرورية لذلك .

ويتحـدث الكاتـب ماجـد شـدود أن علـى الأمـة العربيـة أن تـدرك إذا أرادت إيجـاد الأسـس والعوامـل اللازمـة لمواجهـة العولمـة أن هـذا لـن يتحقـق إلا إذا أخـذت بأسـبابه ومتطلباتـه ، فـالقرارات والإجـراءات التـي تتخـذ الآن ، تـرتهن المـستقبل ،

وإلى جانب القرارات والإجراءات ، يتطلب الأمر تحقيق تغيرات جوهرية في الوعي والسلوك والقيم الاجتماعية ، وكذلك تحديد الأهداف التي تستجيب للواقع وللمستقبل ، تفعل فعلها التراكمي في تحديد شكل هذا المستقبل . (شدود ، 2002: 220) .

ويضيف شدود فيقول أنه يجب الأخذ بالحسبان ، التأثير الفعال للعلاقات مع العالم الخارجي ، بأبعادها الإقليمية والدولية ، ولهذه العلاقات مفعولها التراكمي أيضاً في تشكيل المستقبل وإيجاد مرتكزات التطور ، وهذه تتطلب فرضيات علمية ، تستهدف المعرفة الوثيقة بالواقع العربي ، وتحديد الإمكانات والقدرات المتاحة ، وتحديد الأساليب اللازمة لتطوير الواقع ، والمتابعة المستمرة للتطور في العلوم الأساسية وتطبيقاتها التقنية ، واستخدام الفكر التنموي الحديث ، في مجالات العلوم الاجتماعية كافة ، واستخدام الأساليب الكمية ، في تحديد نتائج المسارات المختلفة للتنمية . (شدود 2002 : 220).

وهنا يتحدث الباحث السيد ياسين ، على أن الوطن العربي يحتاج في الوقت الراهن ، أكثر من أي وقت مضى ، إلى مشروع حضاري شامل ، وفكرة المشروع الحضاري مطروحة منذ سنوات ، وهي تعني في المقام الأول رؤية متسقة للعالم ، بمعنى نظرة محددة للكون والمجتمع والإنسان ، تصاغ على أساسها سياسات اقتصادية وثقافية متكاملة ، من شأنها إعادة تشكيل المجتمع وفق خطوط ترقي إلى مستوى التحدي الراهن ، الذي تمثله الثورة العلمية والتكنولوجية . (ياسين ، 1999 : 54) .

لكن تغلغل العولمة في حياتنا الاجتماعية والثقافية ، هو جزء من السيطرة الحقيقية لثقافة غريبة على أخرى ، ومن شأنها أن تلغي ، بل وتقتل شخصية وهوية الثقافات الأخرى ، بخطوط متوازية ، يستحيل معها العودة إلى ما قبل الغزو ، وسيؤدي بالتالي إلى تذويب ثقافات بأكملها ، وإلى إجهاض كل فعل من الأمة العربية ، وكل توجّه تحاول الدول العربية من خلاله تحقيق متغيرات على مستوى المجتمع وأخلاقياته .

الأخطر والأشمل يكمن في شن حملات ترويج للعولمة ، على حساب المجتمع العربية ، لتحقيق هيمنة النظام الرأسمالي على العالم العربي ، بدءً من الوجبات السريعة ، وانتهاءً بالنظام السيياسي ، بهذه الإغراءات استطاعت العولمة أن تدخل عقر دارنا ومن الباب الأوسع، دون أن ندرك تبعات تقبّل أو التكيّف مع عصر العولمة.

من ثم فإنه يمكن العمل على الأخذ باستراتيجيات تنموية ، تساعد الدول النامية على أن تجعل لها مكانة متعادلة ، في إطار العلاقات الاقتصادية الدولية ، بحيث تساعدها على تصحيح وضعها الاقتصادي ، في ظل الاقتصاد العالمي على المدى الطويل ، ولكي تواجه الدول النامية مخاطر العولمة ، فإن ذلك يعني أن تفرض على الدول النامية بصفة عامة والدول العربية والإسلامية بصفة خاصة التخلي عن سياساتها التقليدية في تحقيق التعاون الاقتصادي العربي ، الذي سارت عليه في أوائل الخمسينات من القرن العشرين ، والذي

دار حول العمل على تحرير التبادل التجاري وتبني مفهوم الإنماء التكاملي على مستوى الوطن العربي .

إن على الدول العربية والإسلامية مواجهة أثار العولمة ، من خلال مجموعة من الإجراءات السياسية والاقتصادية ، ولو أنها استغلت الفرص ، التي أتيحت لها من قبل لما وصل الوضع إلى هذا الحد ، ومن ذلك يمكن القول أن من أولى وأهم أسباب تأخر تلك الدول ، هو عدم استفادة كل منها بكل ما سبق من تجارب وغيرها.

طرق مواجهة العولمة:

نظراً لكثرة الأخطار الناجمة عن العولمة ، وتأثيراتها على الوطن والمجتمع العربي ، فان العديد من الأساليب والطرق لمواجهة هذا الخطر قد رسمت طرقها ، للوصول إلى آلية لمواجهة العولمة ، والحد من خطورتها ، وهذه الآليات العديدة تلخص بالتالي :

1- نشر الوعي ، والاعتراف بأهمية دور مؤسسات المجتمع المدني ، وذلك من خلال العمل الجاد ، لنشر الوعى بين كل أبناء الشعب ، على أهمية مؤسسات المجتمع المدنى ، ودورها الاساسى فى النهوض بأى دولة تريد أن تتقدم ، وهو أمر ضروري وهام ، فمن أهم أولويات الاستجابة للعولمة ، هو نشر الوعى والاعتراف ، بأن هذه الظاهرة هى اختراع إنسانى ، ومن حق الجميع قبولها أورفضها ، وعليه فعلى كل الشعوب أن تكون واعية ، لأخذ أحسن ما هو موجود فى العولمة وترك كل ما هو ضار منها مع التاكيد على مبذا التنوع وحق الاخرين فى الاختيار .

2- تكوين ثقافة مدنية معاصرة ، ومن هنا لابد من تشجيع كل مؤسسات المجتمع المدنى على المشاركة والمساهمة فى تأسيس ثقافة العمل ، والتعاون والاحترام والوحدة ، ونبذ كل عوامل الهدم والفرقة والتخلف ، وذلك باستخدام كل الوسائل المشروعة ، والتى من أهمها وأولها إنشاء مراكز معلومات ومراكز ثقافية ونوادى إجتماعية ومكاتب عامة فى كل أنحاء الوطن ، والتشجيع على حرية الاعلام ، وتوفير المعلومات المعلومات فى كل مكان .

3- تطوير المؤسسات الاجتماعية التقليدية ، بمعنى أنه لابد من العمل العلمى والجاد على تطوير دور ومفهوم الآليات التاريخية ، والمؤسسات الاجتماعية التقليدية كالقبيلة والعشيرة ، وتشجيعها على لعب دور حضارى ومتقدم ، فتلك المؤسسات العريقة يمكن ان تلعب دوراً هاماً وأساسياً فى تطوير مجتمعاتنا ، إذا أحسن توظيفها وتوجيهها التوجيه السليم .

4- تشجيع وتقنيين ظواهر التطوع والأعمال الخيرية ، بمعنى أنه لابد من تشجيع ظاهرة أو ظواهر التطوع فى الاعمال الخيرية ، فظاهرة التطوع هى من أهم الركائز الاساسية فى عمل مؤسسات المجتمع المدنى ، وظاهرة العمل التطوعى ، هى ظاهرة أصلية ، توجد فى كل المجتمعات ، وخصوصا التقليدية منها .

5- إعداد البرامج العملية والمناسبة للتعامل مع العولمة ، فلابد من التأكيد على السعى من أجل إعداد البرامج العملية والمناسبة ، واعتبار ذلك أمر ضرورى وواجب ، وأنه من الواجب على كل الشعوب ، وخصوصا الضعيفة أن تحصن نفسها ، وذلك بأن تعد برامجها وأساليبها المناسبة للتعامل مع

القضايا التى تواجهها ، والاهتمام بتطوير مؤسسات المجتمع المدنى ، وتحديد دورها فى الدولة ، فمواجهة العولمة تتطلب إعداد البرامج والخطط التى تنطلق مما يؤمن به المجتمع ، والاستفادة بالحكمة التى توصل لها الغير ، وبمعنى آخر إن إيجاد مجتمع مدنى قوى فى الدولة الحديثة ، هو أحسن إستجابة لتحدى العولمة ومخاطرها.

6- استقلالية وحرية مؤسسات المجتمع المدني ، فاستقلالية مؤسسات المجتمع المدنى ضرورة وشرط أساسى ، من أجل التعامل بنجاح فى تحدّ العولمة ، وهنا لابد من الاشارة والاعتراف بأن دورالدولة مهم وضرورى فى عملية تأسيس وإعادة بناء مؤسسات المجتمع المدنى ، ولكن لابد أن تكون عملية التأسيس ، عملية علمية ومدروسة وبحياد مطلق ، بمعنى أن على الدولة أن تدرك بأنها لا تستطيع بناء ورعاية مؤسسات المجتمع المدنى بالقوة والإكراه ، فعلى مؤسسات المجتمع المدنى فى الدول الحديثة أن تنظر لنفسها على أنها الآليات الاسترتيجية والأساسية ، لتمكين العولمة والدفع بها ، من اجل تعزيز الاصالة المحلية ، ومحاربة الثقافة والقيم الامبريالية وفلسفتها الاستهلاكية الجديدة ، وعلى الدولة من جهة أخرى أن تعي بأن دورها يقتصر على تحديد الأهداف العامة ، وإتاحة كل فرص الانفتاح والاختيار للجميع فى الوطن .

7- بناء وتقنين العلاقة بين مؤسسات المجتمع المدنى ، والمؤسسات الاخرى ، وهنا لابد من تشجيع مؤسسات المجتمع المدني بالسعي الجاد من أجل بناء وتقنين العلاقة بين مؤسسات المجتمع المدني ، والمؤسسات الأخرى في الدولة

، وخصوصا في القطاعين الخاص والعام ، فمؤسسات المجتمع المدني هي عبارة عن آليات وأدوات للتعبير عن قيم إنسانية عديدة منها الثقافي والاجتماعي والاقتصادي والديني وحتى السياسي وعليه فلابد على القطاعين (العام والخاص) في الدولة أن يشجعا هذه الظاهرة بكل الوسائل دون التدخل المباشر فى شؤونها أو محأولة احتوائها ، وإلى جانب هذا أيضاً ، فلابد من السعي الجاد من أجل بناء الجسور ، وتقوية أواصل التعارف والتعاون بين مؤسسات المجتمع المدني ، في كل دول الجوار وكل الدول التى تجمعنا معها أهداف ومصالح مشتركة .

المطلب الثاني

أساليب التعامل مع العولمة السياسية :

يشكل الحوار العربي – العربي ، مدخلاً أساسيًا للإصلاح والتغيير الحقيقي ، وعلى مختلف الصعد ، وذلك يتطلب القيام بالإصلاحات الضرورية ، التي ينتظرها المواطن العربي ، ورسم خطط طويلة الأمد ، وتقديم مقترحات عملية ، تأخذ بعين الاعتبار خصوصية تطور المجتمع في كل دولة عربية ، واختيار أفضل السبل ، لتطوير عملية التنمية البشرية والمادية فيها ، فتحقيق التغيير المطلوب عربياً ، يفترض بالضرورة إنجاز خطوات جذرية على أرض الواقع ، أبرزها التركيز على أهمية التداول السلمي الديمقراطي للسلطة ، وتعزيز ركائز الإصلاح في جميع الدول العربية ، وتطوير الممارسة الديمقراطية بصورة سليمة ، عبر الاحتكام إلى الإرادة الشعبية في القضايا المصيرية باعتبار الشعب مصدر جميع السلطات .

وهنا لا بديل إذن ، عن العمل على تعزيز التقارب التدريجي بين الأنظمة والشعوب العربية ، وتطوير مؤسسات المجتمع المدني ، ودعمها لضمان نشر الحريات الأساسية للمواطن العربي ، وذلك رهن بقدرة العرب على التحرر من الاحتلال الخارجي وجميع مظاهره المادية والذهنية في المجتمعات العربية ، ومشاركتهم في إصلاح المنظومة الدولية ، وفي قيام عولمة ديمقراطية أكثر إنسانية ، وإعداد خطط استراتيجية عربية تعالج الخلل الكامن في البنى السياسية والإدارية ، والتركيز على الحرية باعتبارها شرطًا ضروريًا لقيام حوار ثقافي وإيجابي فاعل ، مع مثقفي عصر العولمة .

وقدرة العالم العربي على النهوض ومواجهة التحديات الداخلية والخارجية متوافرة على أرض الواقع ، وعلى مختلف الصعد البشرية ، والاقتصادية ، والثقافية ، والإبداعية وغيرها ، لكن تحقيقها رهن بانحسار كل أشكال الظلم والاستبداد ، وقمع الحريات العامة والخاصة ، ونجاح التغيير الديمقراطي في العالم العربي بحاجة ماسة إلى تجمع القوى الديمقراطية فيه ، وتنظيم صفوفها لضمان حقوق الأفراد والجماعات ، وممارسة المواطن العربي لحرياته الأساسية بصورة طبيعية ، مع التنبيه إلى أن مفهوم الحرية لا يقتصر فقط على ممارسة الحقوق والحريات المدنية والسياسية ، بل يتعداه إلى التحرر من القهر وكل أشكال الاستلاب والتبعية، ومن المعوقات الاجتماعية التي تسيء إلى كرامة الإنسان كالجوع والمرض والجهل والفقر والقهر والاستغلال والبطالة.

وأساليب ومصاعب التعامل مع العولمة السياسية تتلخص بالتالي :

1- التعاون الاقتصادي العربي :

لقد قامت العديد من المحاولات العربية الجادة ، لإقامة مشروعات لاتفاقيات الوحدة الاقتصادية بين دول الجامعة العربية مثل تجربة مجلس التعاون العربي عام 1989 على سبيل المثال ، بهدف قيام وحدة اقتصادية تضمن حرية انتقال عناصر الإنتاج ، وحرية تبادل السلع ، كما تم إلغاء كافة الرسوم الجمركية طبقا لقرارات مجلس الوحدة الاقتصادية العربية وذلك عام 1989م ، كان ذلك بين 4 دول هي مصر والعراق وسوريا والأردن وقد ظلت عضوية السوق محدودة في هذه الدول الأربع الأعضاء من بين 13دولة عضو في مجلس الوحدة الاقتصادية العربية .

وعموما يمكن القول أن الدولة العربية لم تحقق أي تقدم جاد في مجال التعاون الاقتصادي العربي ، حيث أنه لم يعد يلاحظ حدوث أي مؤشرات تحسن خاصة ، علماً بأن مشاريع الوحدة الاقتصادية العربية بدأ منذ عام 1964م ، تمهيداً لاقامة السوق العربية المشتركة .

2- تدعيم سياسة قدرة الاعتماد على الذات :

لاشك أن تلك السياسة يمكن أن تكون لها نتائجها الباهرة ، لأنه سيترتب عليها عدم قدرة الدول الصناعية في التحكم في القرارات المصيرية ، المتعلقة باقتصاد الدول النامية وخاصة الدول العربية ، إلا أنه لم تتمكن تلك الدول من

تحقيق ذلك ، نظرا للخلافات التي تنشب بينها والصراعات المستمرة بين بعض هذه الدول ، وليس أدل على ذلك من أنه عندما تتعرض إحدى هذه الدول لأية طوارئ خارجية ، فإن بعض الدول العربية لا تقف بجانب هذه الدولة ، مبررة ذلك بأن هذه الدولة ، لا تستحق الوقوف معها ، لما حدث منها من ذي قبل ، وبالتالي يترتب على إعطاء الفرصة للخصم الخارجي من النيل من تلك الدولة ، خاصة وأنها أصبحت فريسة سهلة الهضم ، فسياسة تدعيم قدرة الاعتماد على الذات تحتاج لوقفات وكفاح مستمر ونبذ الفرقة والخلافات بين الدول العربية ، حتى تصبح يدا واحدة لها ثقلها في شتى المجالات .

3- ضرورة التكامل الإقليمي :

من أهم العوامل التي تساعد على مواجهة آثار العولمة ، وجود تكامل بين الدول العربية ، بحيث يشمل جميع المجالات خاصة وأن هذه الدول لديها ما يساعدها على تحقيق ذلك من مقومات مادية ومالية وبشرية وثروات طبيعية ، فإذا تم النظر إلى الموارد الطبيعية ، وجدناها بوفرة في دولة كالسودان وإذا ما أردنا الموارد المالية ، وجدناها بغزارة في دول الخليج العربي كالسعودية والكويت وقطر وغيرها ، وإذا ما أردنا الموارد البشرية وجدناها في مصر التي يصل تعداد سكانها إلى ما يقرب من ثلث سكان الوطن العربي ، وهكذا يمكننا الحصول على الخبرة والكفاءات كل ذلك يساعد ويدعم عملية التكامل في المجالات كافة .

4- الاستخدام الواسع والمخطط لوسائل الإعلام :

ويبرز ذلك من خلال الاستعمال الهادف والمخطط له لوسائل الإعلام على السمتوى القومي ، لما لها من دور كبير في صياغة وعي قومي يمكن الإنسان العربي من فهم الواقع وديناميته وتطوره .

5- وعي العالم الخارجي :

ويتم ذلك من خلال التواصل الفاعل مع العالم الخارجي ، من موقع الثقة بالنفس ، والقدرة على التعامل مع مستجداته ، وهذه العملية هي جزء أساسي من عملية التحصين الحضاري الذاتي الداخلي اللازمة ، للحفاظ على الهوية الثقافية القومية ، والقيم الاجتماعية ، وأنماط السلوك والعادات.

ومن هنا يلاحظ أن هناك معطيات عالمية تطرحها العولمة على الوطن العربي ، وعلى غيره من الدول والشعوب الأخرى ، وتلك الأسس والمرتكزات التي يجب على الأمة العربية الارتكاز عليها في تعاملها مع العولمة ، ومضمون ذلك أن أي مشروع حضاري للأمة العربية ، عليه أن يتحقق ضمن تلك المعطيات ، ومن خلال سياقها .

ولا شك في أن العولمة تطرح مشروعاً ثقافياً وحياتياً حديثاً يتناغم مع مستوى التقنيات الحديثة ، ويختلف عن الماضي أو السائد حالياً, ولكنه ما يزال في بداية الطريق. وهذا الجديد بما يحمله من حداثة وتوافق مع الزمن قادر على إبعاد القيم والعادات والتقاليد القديمة والبالية العاجزة عن مسايرة الزمن

المتكاثف بشدة, لا في المجتمعات العربية والإسلامية فحسب, بل في جميع المجتمعات. ولكن هذه الثقافة الحديثة ذات الاتجاهات العامة ستأخذ خصوصيتها الملموسة من واقع ومستوى تطور كل بلد من البلدان ومن تراثها المخزون نسبياً. إن الحنين إلى الماضي في الحاضر والرغبة في عدم التغيير استنادا إلى مبدأ "ليس في الإمكان أبدع مما كان" كان وما يزال المحرك الرئيسي لمقاومة العولمة من هذا الجانب, إذ أن بعض الجماعات الإسلامية والقومية ترى في التقنيات الحديثة المتطورة الأداة الرئيسية بيد العولمة لقهر الإنسان العربي المسلم, لفرض الاستسلام عليه وإخضاعه لإرادة الغرب. ومثل هذه الفكرة تعتبر حمالة أوجه, إذ أن الممارسة الفعلية تعكس شيئا من الصحة, ولكن التقنيات في الجوهر تخدم تقدم الإنسان وتحسين أوضاعه .

المبحث الثالث

حاضر ومستقبل العولمة السياسية في الوطن العربي

كما هو الحال في كافة الظواهر والسلوكيات العالمية ، يتم تصنيف الدول عالمياً ، ضمن مجموعة من المعايير الخاصة بالمعضلة قيد الدراسة والتي يتم على ضوءها ترتيب وتصنيف الدول عالمياً ، لمعرفة ترتيب الدول ، وتفاعلها مع هذه الظاهرة أو تلك ، ومن تلك الظواهر ، ظاهرة العولمة السياسية ، والتي تمت هذه الدراسة بخصوصها ، للوصول إلى نتائج ، لكي يتمكن من خلالها تقييم وضع ومستوى الدول العربية بالنسبة لدول العالم في هذا الخصوص .

وبعد معرفة مستوى وتراتبية الدول العربية عالمياً ، في مجال العولمة السياسية ، تتكون صورة ذهنية لمستقبل الدول العربية في هذا المضمار ، وماهية الأسباب التي جاءت وراء تصنيف الدول العربية وخروجها بتلك النتيجة ، والنظر كذلك إلى مستقبل الوطن العربي ، في ظل العولمة السياسية ، خاصة مع تزايد تأثيرتها في النواحي كافة .

المطلب الأول

التصنيف العالمي للدول العربية في مجال العولمة السياسية

مؤشر KOF للعولمة :

ظهر مؤشر KOF للعولمة في زيوريخ في سويسرا ، وتم اعتماده في عام 2002م ، وتم تحديثه وإضافة وصف تفصيلي له في عام 2008م ، وهو مؤشر شامل يغطي جميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية للعولمة وأبعادها المختلفة ، ويعرف العولمة لتكون عملية إنشاء بوساطة شبكات اتصالات بين الجهات الفاعلة في عدة مساقات قارية ، من خلال مجموعة متنوعة من التدفقات ، بما في ذلك الناس والمعلومات والأفكار ورؤوس الأموال والسلع ، والعولمة تصور على أنها عملية تؤدي إلى تآكل الحدود الوطنية ، ودمج الاقتصادات الوطنية ، والثقافات والتقنيات والحكم ، وتنتج من العلاقات المعقدة المتبادلة والاعتماد المتبادل .

وتعرف الأبعاد الثلاثة لمؤشر KOF على النحو التالي :

♦ العولمة الاقتصادية : التي توصف بأنها تدفقات لمسافات طويلة من السلع ورأس المال ، والخدمات فضلا عن المعلومات والتصورات التي تصاحب تبادلات السوق ، وتبلغ نسبتها من مؤشر العولمة الإجمالي 36 % . (KOF , 2012)

♦ العولمة السياسية : التي تتسم نشر وتوزيع السياسات الحكومية . ، وتبلغ نسبتها من مؤشر العولمة الإجمالي 26 % . (KOF , 2012)

♦ العولمة الاجتماعية : وهي انتشار والأفكار الصور والمعلومات والناس ، وتبلغ نسبتها من مؤشر العولمة الإجمالي 37 % . (KOF , 2012)

مؤشر KOF للعولمة السياسية :

إن مؤشر KOF لتقييم العولمة السياسية في العالم ، يعتمد على عدد من العناصر المحددة للعولمة السياسية ، والتي تم اعتمادها في عملية الاحتساب بنسب مئوية تناسب مع العناصر المكونة لتلك العولمة ، وهي :

1- السفارات المعتمدة داخل الدولة ، ونسبتها 25% من إجمالي العولمة السياسية ، ويتم أخذ المعلومات من كتاب العالم السنوي الأوروبي (Europa World Yearbook) .

2- عضويات الدولة في المنظمات الدولية ، ونسبتها 28% من إجمالي العولمة السياسية ، ويتم أخذ المعلومات من كتاب الحقيقة العالمي الأمريكي (CIA World Factbook) .

3- مشاركة الدولة في بعثات حفظ السلام التابعة لمجلس الأمن الدولي ، ونسبتها 22% من إجمالي العولمة السياسية ، ويتم أخذ المعلومات من دائرة عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة . (Department Of Peacekeeping Operations) .

4- مشاركة الدولة في المعاهدات الدولية ونسبتها 25% من إجمالي العولمة السياسية ، ، ويتم أخذ المعلومات من وثائق معاهدات الأمم المتحدة (United Nations Treaties Collection) .(KOF , 2012)

تصنيف الدول العربية عالمياً :

ستتناول هذه الجزئية التصنيف العالمي للدول العربية ، وترتيبها فيما بين دول العالم في مجال العولمة السياسية منذ عام 1991م ، وحتى عام 2009م ، حسب مؤشر KOF ، علماً بأن التصنيف العالمي ضمن هذا المؤشر ونتائجه تتضمن إلى ما قبل آخر عامين ، وعلى هذا فان التحليل سوف يشتمل الدراسة من عام 1991م ، إلى نهاية عام 2009م ، دون إدراج عامي 2010م ، و2011م ، لأن النتائج السنوية للعام قيد الدراسة تظهر بعد عامين من العام قيد الدراسة لنتائجه ، أي إن نتائج عام 2010 ، و عام 2011 ، سوف تظهر في عامي 2012 ، و2013 ، على التوالي .

وأما تصنيف الدول العربية في مجال العولمة السياسية فهو كالآتي :

جدول رقم 1 :

تصنيف الدول العربية لعام 1991 م

التسلسل	إسم الدولة	تصنيفها عالمياً	نسبتها المئوية

1	مصر	16	84.52
2	الجزائر	20	80.42
3	تونس	23	77.77
4	المغرب	33	74.54
5	الأردن	42	70.08
6	العراق	53	59.78
7	لبنان	56	57.19
8	السعودية	63	54.25
9	الكويت	66	53.75
10	سوريا	74	51.5
11	السودان	76	50.22
12	ليبيا	82	48.24
13	الإمارات العربية المتحدة	91	43.96
14	موريتانيا	99	41.33
15	الصومال	112	37.74
16	قطر	113	37.55
17	عمان	118	37.73
18	جيبوتي	120	35.65
19	اليمن	124	33.79

20	البحرين	133	31.14
21	جزر القمر	153	23.85
22	الضفة الغربية	184	7.93

جدول رقم 2 :

تصنيف الدول العربية لعام 1992م

التسلسل	إسم الدولة	تصنيفها عالمياً	نسبتها المئوية
1	مصر	16	87.15
2	الجزائر	22	82.18
3	تونس	23	81.91
4	المغرب	35	77.6
5	الأردن	46	73.85
6	الإمارات العربية المتحدة	56	65.48
7	العراق	61	59.78
8	لبنان	63	56.93
9	السعودية	66	55.26

10	الكويت	74	52.92
11	سوريا	77	51.75
12	السودان	82	49.97
13	ليبيا	86	48.24
14	موريتانيا	102	41.84
15	قطر	113	37.55
16	الصومال	114	37.49
17	عمان	119	36.47
18	جيبوتي	123	35.15
19	اليمن	125	34.03
20	البحرين	133	31.89
21	جزر القمر	156	24.35
22	الضفة الغربية	188	7.93

جدول رقم 3 :

تصنيف الدول العربية لعام 1993م

التسلسل	إسم الدولة	تصنيفها عالمياً	نسبتها المئوية
1	مصر	14	90.22
2	تونس	25	84.41

3	الجزائر	28	83.35
4	المغرب	32	81.44
5	الأردن	39	78.48
6	السعودية	47	75.46
7	الإمارات العربية المتحدة	60	64.19
8	العراق	68	59.78
9	لبنان	73	56.35
10	الكويت	81	53.17
11	سوريا	83	52.58
12	السودان	90	49.97
13	ليبيا	95	48.24
14	موريتانيا	108	42.09
15	قطر	116	38.86
16	الصومال	123	37.49
17	عمان	124	37.28
18	جيبوتي	129	35.7
19	اليمن	132	34.29
20	البحرين	137	33.15
21	جزر القمر	158	24.91

22	الضفة الغربية	191	7.93

جدول رقم 4 :

تصنيف الدول العربية لعام 1994م

التسلسل	إسم الدولة	تصنيفها عالمياً	نسبتها المئوية
1	مصر	12	91.41
2	تونس	26	84.61
3	المغرب	34	80.61
4	الأردن	42	77.92
5	السعودية	44	74.7
6	الجزائر	63	65.12
7	العراق	73	59.78
8	لبنان	79	55.92
9	جيبوتي	81	55.64
10	الكويت	84	54
11	سوريا	92	51.75
12	ليبيا	97	49.07
13	السودان	100	48.23
14	الإمارات العربية المتحدة	107	45.37

15	موريتانيا	112	42.34
16	قطر	121	39.12
17	الصومال	127	37.74
18	عمان	128	37.53
19	البحرين	134	34.76
20	اليمن	137	34.04
21	جزر القمر	155	26.7
22	الضفة الغربية	192	7.93

جدول رقم 5 :

تصنيف الدول العربية لعام 1995

التسلسل	إسم الدولة	تصنيفها عالمياً	نسبتها المئوية
1	مصر	13	91.12
2	تونس	26	85.61
3	الجزائر	33	82.03
4	الأردن	41	78.48
5	المغرب	45	76.79
6	العراق	76	59.78
7	جيبوتي	78	59.11

8	لبنان	83	57
9	السعودية	88	55.81
10	الكويت	95	53.37
11	ليبيا	100	51.29
12	سوريا	102	50.82
13	السودان	104	50.47
14	الإمارات العربية المتحدة	113	47.64
15	موريتانيا	120	43.17
16	قطر	128	41.31
17	الصومال	133	39.13
18	عمان	135	38.54
19	اليمن	138	36.94
20	البحرين	142	35.29
21	جزر القمر	161	28.86
22	الضفة الغربية	192	7.93

جدول رقم 6 :

تصنيف الدول العربية لعام 1996

التسلسل	إسم الدولة	تصنيفها عالمياً	نسبتها المئوية

1	مصر	18	89.42
2	تونس	32	83.41
3	الجزائر	33	83.14
4	الأردن	36	80.48
5	المغرب	64	62.1
6	جيبوتي	69	60.83
7	العراق	70	59.53
8	لبنان	79	57.26
9	السعودية	82	56.07
10	الكويت	86	54.63
11	سوريا	88	53.59
12	السودان	91	52.41
13	ليبيا	92	52.37
14	الإمارات العربية المتحدة	107	46.81
15	موريتانيا	118	42.34
16	قطر	122	41.56
17	الصومال	127	39.68
18	عمان	130	38.81
19	اليمن	133	38.05

20	البحرين	136	36.10
21	جزر القمر	165	27.05
22	الضفة الغربية	192	7.93

جدول رقم 7 :

تصنيف الدول العربية لعام 1997

التسلسل	إسم الدولة	تصنيفها عالمياً	نسبتها المئوية
1	مصر	17	90.45
2	تونس	31	84.31
3	الجزائر	33	84.03
4	الأردن	39	80.42
5	المغرب	69	62.07
6	العراق	72	59.78
7	لبنان	75	59.15
8	السعودية	82	57.45

9	الكويت	90	54.63
10	سوريا	92	54.42
11	ليبيا	95	52.62
12	السودان	96	52.16
13	الإمارات العربية المتحدة	102	49.78
14	موريتانيا	116	43.67
15	قطر	117	43.15
16	عمان	127	39.87
17	جيبوتي	128	39.79
18	الصومال	129	39.68
19	اليمن	132	38.88
20	البحرين	135	37.73
21	جزر القمر	167	28.11
22	الضفة الغربية	192	7.93

جدول رقم 8 :

تصنيف الدول العربية لعام 1998

التسلسل	إسم الدولة	تصنيفها عالمياً	نسبتها المئوية
1	مصر	15	90.64

2	تونس	33	81.88
3	الأردن	37	79.77
4	الجزائر	64	65.98
5	المغرب	72	62.07
6	العراق	78	60.03
7	لبنان	80	59.15
8	السعودية	88	57.45
9	الكويت	95	55.13
10	سوريا	98	54.42
11	ليبيا	102	52.87
12	السودان	103	52.16
13	الإمارات العربية المتحدة	107	50.28
14	موريتانيا	119	43.42
15	قطر	122	43.15
16	عمان	129	40.96
17	جيبوتي	132	40.29
18	الصومال	133	39.68
19	البحرين	134	39.67
20	اليمن	138	38.30

21	جزر القمر	164	29.22
22	الضفة الغربية	192	7.93

جدول رقم 9 :

عام 1999

التسلسل	إسم الدولة	تصنيفها عالمياً	نسبتها المئوية
1	مصر	14	91.77
2	تونس	33	83.98
3	الجزائر	36	82.53
4	الأردن	40	80.61
5	ليبيا	63	69.16
6	المغرب	76	62.85
7	لبنان	84	59.95
8	العراق	88	59.27
9	السعودية	95	57.45
10	الكويت	97	57
11	سوريا	104	54.67
12	السودان	109	51.61
13	الإمارات العربية المتحدة	113	49.22

14	موريتانيا	122	44.73
15	قطر	126	43.95
16	جيبوتي	132	41.68
17	عمان	133	41.51
18	البحرين	136	40.38
19	الصومال	139	39.68
20	اليمن	142	38.88
21	جزر القمر	165	30.05
22	الضفة الغربية	192	7.93

جدول رقم 10 :

تصنيف الدول العربية لعام 2000

التسلسل	إسم الدولة	تصنيفها عالمياً	نسبتها المئوية
1	مصر	16	91.33
2	تونس	33	84.67
3	الجزائر	36	84.03
4	الأردن	38	83.46
5	المغرب	43	81.70
6	ليبيا	62	70.59

7	لبنان	88	60.21
8	العراق	93	59.02
9	السعودية	96	58
10	الكويت	98	57.55
11	سوريا	106	54.67
12	السودان	108	52.46
13	الإمارات العربية المتحدة	112	49.47
14	موريتانيا	121	45.23
15	قطر	127	43.95
16	عمان	132	42.01
17	جيبوتي	135	41.68
18	اليمن	139	40.52
19	الصومال	143	39.68
20	البحرين	145	39.30
21	جزر القمر	168	30.3
22	الضفة الغربية	192	7.93

جدول رقم 11 :

تصنيف الدول العربية لعام 2001

التسلسل	إسم الدولة	تصنيفها عالمياً	نسبتها المئوية
1	مصر	18	91.33
2	تونس	29	87.67
3	المغرب	35	85.97
4	الأردن	38	84.6
5	الجزائر	42	83.66
6	ليبيا	66	70.88
7	لبنان	87	60.51
8	العراق	93	59.58
9	الكويت	96	58.3
10	السعودية	97	58.01
11	سوريا	105	54.42
12	السودان	106	53.77
13	الإمارات العربية المتحدة	111	49.47
14	موريتانيا	115	48.13
15	قطر	127	44.46
16	عمان	134	42.06
17	جيبوتي	135	41.93
18	اليمن	142	40.77

19	البحرين	144	40.63
20	الصومال	147	39.38
21	جزر القمر	166	32.24
22	الضفة الغربية	192	7.93

جدول رقم 12 :

تصنيف الدول العربية لعام 2002

التسلسل	إسم الدولة	تصنيفها عالمياً	نسبتها المئوية
1	مصر	18	90.83
2	تونس	32	87
3	المغرب	34	86.69
4	الجزائر	38	84.47
5	الأردن	39	84.04
6	لبنان	86	60.15
7	السعودية	95	57.7

8	الكويت	98	57.14
9	العراق	101	56.75
10	السودان	105	54.23
11	سوريا	106	53.84
12	ليبيا	108	53.5
13	الإمارات العربية المتحدة	114	48.89
14	موريتانيا	118	47.25
15	قطر	126	44.46
16	جيبوتي	135	41.37
17	عمان	139	40.95
18	البحرين	140	40.88
19	اليمن	141	40.77
20	الصومال	146	39.38
21	جزر القمر	169	31.49
22	الضفة الغربية	192	7.93

جدول رقم 13 :

تصنيف الدول العربية لعام 2003

التسلسل	إسم الدولة	تصنيفها عالمياً	نسبتها المئوية

1	مصر	21	90.65
2	تونس	30	87.78
3	المغرب	32	87.24
4	الجزائر	37	84.75
5	الأردن	39	84.57
6	لبنان	93	60.91
7	اليمن	101	58.49
8	السعودية	103	58.26
9	الكويت	104	57.95
10	العراق	105	57.01
11	سوريا	110	54.67
12	السودان	111	54.48
13	ليبيا	112	54.05
14	الإمارات العربية المتحدة	118	49.98
15	موريتانيا	123	47.58
16	قطر	128	45.79
17	البحرين	137	42.95
18	جيبوتي	138	42.76
19	عمان	141	41.76

20	الصومال	153	39.38
21	جزر القمر	167	32.57
22	الضفة الغربية	192	7.93

جدول رقم 14 :

تصنيف الدول العربية لعام 2004

التسلسل	إسم الدولة	تصنيفها عالمياً	نسبتها المئوية
1	مصر	22	90.4
2	المغرب	28	88.98
3	تونس	30	87.72
4	الأردن	36	85.83
5	الجزائر	40	85.06
6	لبنان	60	75.82
7	جيبوتي	100	61.19
8	الكويت	108	59.34
9	اليمن	110	58.9
10	السعودية	112	57.7
11	سوريا	117	55.76
12	العراق	118	54.76

13	ليبيا	119	54.56
14	السودان	120	54.17
15	الإمارات العربية المتحدة	124	49.9
16	موريتانيا	129	47.32
17	قطر	136	45.21
18	البحرين	137	44.79
19	عمان	141	42.06
20	الصومال	154	37.74
21	جزر القمر	172	29.04
22	الضفة الغربية	192	7.93

جدول رقم 15 :

تصنيف الدول العربية لعام 2005

التسلسل	إسم الدولة	تصنيفها عالمياً	نسبتها المئوية
1	مصر	15	91.50
2	المغرب	27	89.46
3	تونس	34	87.22
4	الأردن	37	86.33
5	الجزائر	40	85.31

6	لبنان	59	77.35
7	جيبوتي	98	62.1
8	اليمن	102	61.2
9	الكويت	106	59.84
10	السعودية	112	57.7
11	ليبيا	115	56.7
12	سوريا	117	56
13	السودان	118	55.23
14	العراق	119	54.26
15	الإمارات العربية المتحدة	127	50.15
16	قطر	130	48.31
17	موريتانيا	132	47.57
18	البحرين	140	45.04
19	عمان	145	42.82
20	الصومال	158	37.74
21	جزر القمر	173	30.37
22	الضفة الغربية	192	7.93

جدول رقم 16 :

تصنيف الدول العربية لعام 2006

التسلسل	إسم الدولة	تصنيفها عالمياً	نسبتها المئوية
1	مصر	13	93.12
2	المغرب	27	89.79
3	تونس	35	87.77
4	الأردن	37	86.33
5	الجزائر	42	85.06
6	لبنان	60	78.27
7	قطر	96	66.57
8	جيبوتي	97	66.32
9	اليمن	102	63.80
10	الكويت	113	60.39
11	ليبيا	118	58.34
12	السعودية	119	58.26
13	سوريا	120	57.32
14	السودان	123	56.31
15	العراق	126	53.75
16	الإمارات العربية المتحدة	130	51.74
17	موريتانيا	136	48.38
18	البحرين	144	45.11

19	عمان	148	43.57
20	الصومال	162	37.74
21	جزر القمر	176	32.31
22	الضفة الغربية	192	7.93

جدول رقم 17 :

تصنيف الدول العربية لعام 2007

التسلسل	إسم الدولة	تصنيفها عالمياً	نسبتها المئوية
1	مصر	17	93.4
2	المغرب	26	90.34
3	تونس	34	88.55
4	الأردن	38	87.09
5	قطر	72	74.44
6	الجزائر	90	69.7
7	جيبوتي	100	66.13

8	اليمن	106	64.24
9	لبنان	110	62.82
10	الكويت	114	61.98
11	السعودية	119	59.90
12	ليبيا	120	59.67
13	سوريا	122	58.65
14	السودان	127	57.12
15	العراق	130	55.92
16	الإمارات العربية المتحدة	134	53.12
17	موريتانيا	140	49.19
18	البحرين	146	47
19	عمان	149	45.96
20	جزر القمر	175	33.62
21	الصومال	178	32.07
22	الضفة الغربية	192	7.93

جدول رقم 18 :

تصنيف الدول العربية لعام 2008

التسلسل	إسم الدولة	تصنيفها عالمياً	نسبتها المئوية

1	مصر	16	93.56
2	المغرب	30	89.76
3	تونس	37	88
4	الأردن	38	87.37
5	الجزائر	48	85.68
6	ليبيا	64	78.38
7	قطر	72	75.8
8	موريتانيا	100	68.07
9	جيبوتي	104	66.84
10	اليمن	107	65.98
11	لبنان	114	63.08
12	الكويت	118	62.23
13	السعودية	122	60.4
14	سوريا	123	58.9
15	السودان	129	57.12
16	العراق	133	55.42
17	الإمارات العربية المتحدة	134	54.18
18	البحرين	147	48.39
19	عمان	153	46.22

20	جزر القمر	170	35.29
21	الصومال	176	32.07
22	الضفة الغربية	192	7.93

جدول رقم 19 :

تصنيف الدول العبية لعام 2009

التسلسل	إسم الدولة	تصنيفها عالمياً	نسبتها المئوية
1	مصر	12	93.35
2	المغرب	28	89.25
3	تونس	34	87
4	الأردن	39	85.5
5	الجزائر	41	85.28
6	لبنان	58	78.68
7	جيبوتي	94	65.73
8	اليمن	103	63.12
9	الكويت	110	60.25
10	السعودية	111	58.58
11	ليبيا	112	58.41
12	سوريا	116	57.43

13	السودان	118	55.91
14	العراق	123	53.37
15	الإمارات العربية المتحدة	126	51.51
16	موريتانيا	131	48.47
17	قطر	132	48.36
18	البحرين	144	44.64
19	عمان	148	43.1
20	الصومال	164	36.95
21	جزر القمر	173	33.34
22	الضفة الغربية	190	8.26

ملاحظات نتائج تصنيف الدول العربية في مجال العولمة السياسية :

من خلال هذا التصنيف يلاحظ ما يلي :

1- تم هذا التصنيف على عدد (208) دولة ، حتى لو لم تكن عضواً في الأمم المتحدة .

2- مصر هي الدولة العربية الوحيدة التي تصدرت قوائم التصنيف لكافة السنوات ، حيث كانت من بين أوائل الدول على مستوى العالم سياسياً ، وحافظت على ترتيبها نسبياً .

3- حققت تونس المرتبة الثانية عربياً ، وحافظت على ذلك نسبياً ، مع تحقيق مرتبة متقدمة إلى حد ما عالمياً .

4- تقدم الأردن في التصنيف العربي على مدار العشرين سنة ، حيث وصل إلى المرتبة الرابعة عربياً ، مع تقدمه عالمياً إلى مراتب متوسطة .

5- حقق المغرب تقدماً لافتاً في الخمس سنوات الأخيرة ، بفضل الاصلاحات السياسية التي اتخذت هناك ، حيث أصبح المغرب ينافس على المرتبة الثانية عربياً .

6- تراجع العراق في هذا المجال ، نظراً للظروف السياسية التي لحقت به منذ حرب الخليج الثانية عام 1991م ، وما تبعها من احتلال العراق عام 2003م .

7- تراجعت الجزائر ضمن هذا التصنيف ، والتي كانت في مراتب متقدمة عالمياً ، وفي المرتبة الثانية عربياً في بداية التسعينيات ، وذلك بسبب الاضطرابات الأهلية التي لحقت بها .

8- تراجع الصومال إلى أدنى قوائم التصنيف ، نظراً لغياب الدولة ، وتفتتها ، وضعف النظام السياسي هناك ، ووجود ميليشيات متعددة ، وإعلان دولة أرض الصومال من جانب واحد .

9- تأخر المملكة العربية السعودية في هذا التصنيف ، حيث كانت في مستويات متدنية ، رغم مشاركاتها في الأحداث الدولية ، إلا أنها لم تحقق معايير وشروط العولمة ، بسبب نظامها المحافظ دينياً .

10- عدم حصول الإمارات العربية المتحدة ، رغم الثروة النفطية ، والنهضة المالية الهائلة ، على مراتب متقدمة عالمياً أو حتى عربياً ، على مدار العشرين عام الماضية .

11- تقدم قطر نسبياً على دول الخليج العربي خلال السنوات الثلاث الماضية ، حيث تقوم قطر بمحاولات سياسية شجاعة للوصول إلى مستوى متقدم ضمن دول العالم .

12- حاول لبنان رغم جميع الصعوبات الاقتصادية والسياسية الداخلية منها والخارجية أن يحافظ على دوره ووجوده من ضمن تلك الدول ، حيث كان تصنيفه متوسطاً نسبياً على مستوى العالم ، ولكنه تقدم عربياً .

13- لم تحقق سوريا أي تقدم يذكر في هذا الخصوص ، حيث كان ترتيبها متواضعاً أو حتى ضعيفاً على مستوى العالم العربي و العالم ، بسبب كونها نظاماً مغلقاً .

14- ليبيا حققت قفزات قليلة وبسيطة في هذا الخصوص ، حيث تقدمت في بعض السنوات ، ولكنها عادت للتأخر ، مع الحفاظ على تقدم نسبي مقارنة بالسنوات الأولى للدراسة ، كون ليبيا ذات خصوصية نسبية في الجانب السياسي خلال حقبة القذافي .

15- حصول الضفة الغربية على المرتبة الأخيرة في جميع القوائم ، نظراً لوجود احتلال قائم بها ، وعدم وجود مقومات الدولة هناك .

المطلب الثاني :

مستقبل الوطن العربي في ظل العولمة السياسية :

إن مستقبل الوطن العربي مرهون بعوامل عدة ، تدعو الإنسان العربي أن يفكر بمستقبل الوطن العربي ونحن في بداية القرن الواحد والعشرين ، وهذه العوامل تتمحور في أن التفكير في المستقبل ، وتحديد معالمه ، يسهم في عملية صناعة هذا المستقبل ، و تحفيز الإنسان على صنعه ، وعندما يفكر الإنسان بهذا المستقبل و تتم مناقشته من قبل الحكومات والساسة و غيرهم ، سيكون هناك مؤيدون ومعترضون ووسطيون ، مما يؤدي في النهاية إلى المقارنة و المفاضلة بين البدائل ، و اختيار الأنسب و التفكير في المستقبل يجعل كل من أفراد المجتمع ، حسب موقعه في المجتمع العربي ، ينظر إلى الغد البعيد ، و ليس الاكتفاء بتدبير حاجات الغد المباشر و هذا يعني اتخاذ

إجراءات لتأمين حاجات الغد المباشر و الغد البعيد ، مما يساعد على تأمينها ، و تسهيل الحصول عليها والتفكير بالمستقبل و التخطيط لمواجهة متطلباته ، وهو ما يميز الإنسان المعاصر لأن الكائن الوحيد في هذه الطبيعة الذي يفكر بالمستقبل و يخطط له و يسهم في صنعه هو الإنسان ، و الإنسان فقط، لهذه الأسباب و أسباب أخرى أقل أهمية لا بد من البحث في مستقبل الوطن العربي.

وهنا يتحدث الباحث مصطفى الكفري فيقول أن الحقيقة التي لابد من الإقرار بها ، هي أننا لا نستطيع أن نتحدث عن مستقبل الوطن العربي دون أن نتذكر أن الوطن العربي ينتسب إلى مجموعة الدول النامية ، و بالتالي فهو يعاني من كافة المشاكل و الصعوبات التي تعاني منها دول الجنوب ، إضافة إلى مشكلة إضافية أخرى يعاني منها الوطن العربي فقط و هي مشكلة التجزئة ، وبالتالي فإن مستقبل الوطن العربي يرتبط بعدد من الحلول وهي :

1- القضاء على التخلف عن طريق التنمية .

2- القضاء على التبعية عن طريق الاعتماد الجماعي على الذات .

3- القضاء على التجزئة عن طريق الوحدة . (الكفري ، 2004 : 2) .

فلقد ساد المجتمعات العربية في فترة سيطرة العولمة ، سلوك يتسم بالمرحلية ، أي يهتم بحل القضايا الآنية في الاقتصاد والسياسة والمجتمع ، من خلال العمل والتركيز على مجموعة من الإجراءات والسياسات والخطوات

الإصلاحية ، التي تهتم بالدرجة الأولى بمعالجة المشكلات التي يواجهها المجتمع والدولة ، دون أن يحكمها بالضرورة أفق إستراتيجي واضح ، حول أساليب النهوض في كافة مناحي الحياة ، وتحديداً الانتقال من مرحلة الإصلاح السياسي والاقتصادي إلى مرحلة التطوير الشامل لكافة مجالات الحياة وكذلك التنمية الشاملة ، إذ لا يكفي معالجة قضايا الواقع الراهن فحسب من خلال حل سلسلة من المشكلات الآنية ، وعلى الرغم من ضرورة مثل هذه الإجراءات ، إلا أنها تظل سياسات منقوصة وقاصرة إذا لم يتم ربطها وتوظيفها في إطار استراتيجية مستقبلية واضحة المعالم للنهوض والتطور في الوطن العربي .

الفصل الخامس

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً : الخاتمة :

خلاصة هذه الدراسة أن العولمة عي عولمة حضارة بالأساس ، ولكنها عملة ذات وجهين ، فالوجه المشرق للعولمة هو التطور الهائل الذي شهده العالم ، وأما الوجه المظلم لها ، فهو ما آلت إليه كثير من الدول والشعوب والأمم ، من تفتت وتشتيت بفعل العولمة .

فمن خلال هذه الدراسة تمت محاولة تسليط الضوء على العولمة السياسية ، وأثرها السياسي في الوطن العربي ، وتأثيراتها المختلفة عليه من عام 1991م وحتى عام 2011م ، وذلك من خلال تعريف ماهية العولمة ، ودورها وتطورها عبر السنوات والعصور المختلفة ، فالعولمة ليست بالشيء الجديد الطارئ على الأمم والشعوب ، بل إنها موجودة قدم الإنسانية ، فكما كان الإنسان

كفرد وكأمة وكدولة قائماً ، كانت التداخلات الإنسانية المتشابكة ، والمترابطة فيما بين الأمم والحضارات ، وكان لتلك العولمة أثرها في التأثير على الدول والشعوب التي انطوت تحت لوائها.

ومع ذلك فان العولمة كظاهرة عالمية مؤثرة ، زادت تجلياتها وآثارها وتبعاتها ، على العالم بأسره في الوقت الحاضر ، وخصوصاً أن العالم أصبح أشبه بالقرية الكونية المترابطة الأطراف ، والتي تمتد آثارها من بقعة معينة ، لتشمل باقي الأطراف ، ومن هنا كانت الولادة الجديدة للعولمة كظاهرة عالمية فريدة ، تحكم العالم بلا سلاح ، وتدخل وتتحكم في مصير الأمم والشعوب دون إراقة دماء ، أو الظهور بمظهر المتجبر أو المستعمر ، بل تدخل بأحلى حللها ، التي ترتبط بمستقبل الأمم ، والحياة الأفضل للأفراد ، والحرية الشخصية ، وحقوق الأقليات ، وحرية التعبير والديمقراطية ، وغيرها .

والعولمة بشكل عام ، والتي من أهم مظاهرها هو مفهوم العولمة السياسية ، كان لها أثر كبير وبارز بالوطن العربي وطبيعة علاقتها به من حيث المفهوم والأبعاد والتجليات ، حيث برزت ملامح هذا التأثير بعد حرب الخليج الثانية ، وانهيار الاتحاد السوفييتي عام 1991م ، الذي جعل من التضامن والتكامل العربي هشاً في وجه الأطماع ، وقسم الأنظمة السياسية العربي والعقول العربية إلى معسكرات وأيديولوجيات وانتماءات متضاربة ، ومتواجهة ، وغير متناسقة ، كانت اللاعب الأساسي الذي سهل من عبور العولمة وتمركزها بتأثيراتها العديدة على الوطن العربي بأسره ، وجعل الدول العربية أدوات تتحرك بحسب توجهات وميول ورؤى العولمة .

وكان من أبرز آثار العولمة السياسية السلبية على الوطن العربي ، هو إضعاف كيان الدولة ، التي أصبحت هشة أو حتى متلاشية في بعض الأحيان ، وتشتيت الهوية الوطنية ، التي محيت أو

اختلطت صورتها وتشوهت ، وكذلك هيمنة القوى الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية التي أصبحت المتفردة بالقرارات العالمية ، وأضحت شرطي العالم الذي ينصر المظلومين ، ويعاقب المعتدين ، ومن أهم وأبرز مظاهر آثار العولمة السلبية كانت سيطرة المؤسسات والمنظمات التي تعمل لتحقيق أهداف مبطنة ومزيفة ضمن معايير عالمية زاهية المعالم ، ونبيلة الصيت ، وأهم تلك المؤسسات ، منظمة العفو الدولية ، ومجلس الأمن ، ومنظمات حقوق الإنسان ، وغيرها من المؤسسات الخارجية والداخلية العالمية والمحلية ، ومع ذلك فانه لم يخفى دور العولمة ، في انفتاح كثير من الدول العربية ، وكذلك تسهيل عمليات مرور رؤوس الأموال ، والهجرة ، والأفكار والبحوث ، وازدياد الاستثمارات والشركات العالمية العاملة لدى الدول ، وكذلك توسع مفاهيم حقوق الإنسان ، والحرية الفردية ، ومفاهيم الديمقراطية ، والقضاء أو تخفيف وطأة أنظمة الحكم السلطوية الفردية في العالم العربي .

فمن خلال فترة عبور العولمة الى البلاد العربية ، عن طريق آليات متعددة , كتبادل المعلومات التقنية ، والتجارة العالمية ، ودخول الشركات العابرة للقارات والمصارف العالمية ، والمنظمات والهيئات الدولية والعالمية ، أصبح للعولمة نفوذ وتأثير في صناعة القرار وتشكيله ، وأصبح شريكاً أساسياً للحسابات السياسية والدولية ، فالعالم الآن منفتح على بعضه ، ويؤثر بعضه على البعض الآخر ، وكذلك فانه لا يمكن فصل جزء من هذا العالم عن الأجزاء الأخرى ، نظراً لتشارك العالم بالمصالح والأهداف ، رغم الخصوصية الثقافية لكل دولة وأمة .

وهنا يجب التأكيد على أن العالم العربي كجزء من العالم ، ليس أمام معضلة جديدة أو طارئة ، فالعولمة كسائر التحديات الكونية المصيرية التي واجهها العالم ، تجمع بين طياتها بين الجوانب السلبية والإيجابية ، وبين المخاطر والفرص ، وهنا وجب على المجتمعات والدول العربية ،

دراسة أفضل الطرق والسبل لمواجهة العولمة ، والإفادة من جوانبها الإيجابية ، والحفاظ على الذات والخصوصية العربية ، والابتعاد عن الجوانب السلبية التي تنتج عن الدخول في معترك العولمة كذيل وتابع ، وكذلك وجب على الدول العربية بصفتها صاحبة نهضة فكرية وتاريخية وثقافية عريقة ، أن تحافظ على خصوصيتها في ظل سطوة العولمة ، والعمل على مسايرة العالم الخارجي مع الحفاظ على الكينونة والخصوصية للدول العربية .

ثانياً : الاستنتاجات :

إن الدراسة التفصيلية المعمقة لموضوع العولمة وأثرها السياسي على الوطن العربي ، يستلزم الرجوع إلى الكثير من الكتب والمراجع والمقالات التي كتبت بهذا الخصوص ، والتي لولاها لما وصلنا إلى فهم أدق وأوضح للعولمة ، بتأثيراتها المختلفة على الدول العربية ، وبيان أصول نشأتها ومستقبلها في ثنايا المجتمعات العربية .

وأهم الاستنتاجات التي توصلت إليها هذه الدراسة :

1- عدم قدرة الباحثين والكتاب على الوصول إلى تعريف دقيق وواضح عن العولمة ، حتى يومنا هذا ، وهذا ما يتجلى في وجود العديد والكثير من التعريفات والشروحات عن مفهوم العولمة ، سواء لغةً أو اصطلاحاً .

2- النظرة إلى العولمة تختلف باختلاف توجهات المنظر لها ، وتسلك مسلكها بحسب رؤيته ومنهجه القائم ، سواء في نوعية دور العولمة سياسياً كان أم اقتصادياً أم غيره من جهة ، أو من حيث الدور إيجابياً كان أم سلبياً .

3- إن تاريخ العولمة ضارب في القدم ، قدم التاريخ نفسه ، فالعولمة قد وجدت منذ أقدم العصور وذلك باحتكاك المجتمعات والحضارات مع بعضها البعض ، وبتأثير الطرف القوي من المعادلة ، على الأطراف الأخرى ، التي اكتسبت ثقافته ، ونظرته الحياتية والسلوكية للأمور السياسية والمجتمعية وغيرها .

4- إن العولمة السياسية كظاهرة عالمية بدأت في الظهور للعيان كمؤثر وفاعل رئيسي ، منذ انهيار الاتحاد السوفييتي عام 1991م ، وما واكبه من انهيار للنظم الشيوعية والاشتراكية .

5- إن فشل أحد نظامي الثنائية القطبية الذي كان سائداً ومحركاً للعالم أجمع ، بكل وسائله التي تم استخدامها لاثبات نجاح طرف وفشل طرف آخر ، كان له الحيز الأكبر في تقوية تأثيرات العولمة على كافة أمور الحياة .

6- العولمة السياسية لها دور كبير وعظيم في مسار العلاقات الدولية والإقليمية والمحلية ، فمن خلال العولمة ، ظهرت سيادة الهيمنة كمفهوم أساسي ورئيسي في العلاقات الدولية ، حيث ظهرت دول تقود العالم ، وتفرض رؤيتها ، ومفهومها ليعمم على جميع دول العالم كمثال يحتذى .

7- ظهور وارتباط مفاهيم ومصطلحات جديدة ، أصبحت أساساً لجميع الدول ، ومعياراً بتقدمها وتميزها على شتى الجوانب ، ومن تلك المفاهيم ، حقوق الإنسان ، وحقوق الأقليات ، حق تقرير المصير ، الديمقراطية ، وغيرها .

8- استخدام مفهوم العولمة بصوره المختلفة ، كأداة ضغط ، ووسيلة توجيه للدول والأمم والحكومات ، لتمرير وتسيير مصالح الدول والشعوب عبر القرارات والقوانين الأممية ، وتأييد أو معارضة التدخلات الدولية والحروب الإقليمية .

9- بروز العولمة السياسية كعامل أساسي لتكريس الهيمنة ، باستخدام مجموعة من الحوافز التشجيعية للدول ، لجمع التأييد الدولي ، أو التلويح بفرض عقوبات أو حجب منح ، في حال وجود أية محاولة من الدول الضعيفة للخروج عن فلكها المرسوم .

10- وجود الكثير من المتناقضات التي برزت في السلوك العالمي ، والعلاقات بين الدول ، فمع بروز العولمة كعنصر أساسي لتكريس الحريات ، لوحظ تراجع الديمقراطيات في العالم العربي مع ازدياد دعم القوى الكبرى لأنظمة سلطوية عربية ، وازدياد عمليات التسلح في على الرغم من دعوات السلم العالمي المطروحة من العولمة .

11- ازدياد الدور الاقليمي المؤثر في القرار العربي ، حيث زاد تدخل القوى غير العربية في عمليات صنع القرار العربي ، والشؤون العربية ، وبرز ذلك من خلال كثرة التدخلات الإيرانية في البحرين والتركية في شمال العراق ، ولعبها كمؤثر بارز في تلك القضايا .

12- فرض الرؤية الأمريكية على السياسية العربية ، وذلك من خلال تنفيذ جميع الأجندات السياسية الأمريكية بالكامل ، في جميع القضايا العالمية ، والتي تعدت الأمور السياسية ، لتصل

إلى النواحي الاقتصادية والاجتماعية ، وطالت حتى طبيعة المناهج الدراسية في المدارس التي تتم عبر منظمة اليونيسكو .

13- تعميق عدم الاستقرار في النظام الإقليمي العربي ، من خلال دعم أنظمة عربية مختلفة ومتناقضة فكرياً وأيديولوجياً ، مما زاد من عمق الاختلافات والتناقضات الفكرية ، وجعل الدول العربية حلبة لصراع عنيف ، وأحياناً دموي ، وعمق من الخلافات العربية ، التي برزت تجلياتها في خلافات ترسيم الحدود العربية ، التي تم حل بعضها عبر التحكيم الدولي ، والبعض الآخر ما يزال بدون حل .

14- كان لتأثير العولمة السياسية العديد من الآثار الإيجابية ، التي كان أبرزها كثرة تدفقات رأس المال بين الدول ، وسهولة عبور العمالة والهجرة فيما بين الدول ، وما صاحبها من انفتاح فكري وثقافي واقتصادي .

15- كان لتأثير العولمة السياسية العديد من الآثار السلبية ، التي كان من أبرزها التأثير على الدولة الوطنية وإضعافها ، وإنتهاك سيادة الدولة والانتقاص منها ، والتأثير على الهوية العربية ، والتدخل في شؤون الدول العربية ، وزيادة الهيمنة الأمريكية ، وتعظيم الصراع الأيديولوجي العربي .

16- هناك العديد من السبل والطرق التي بموجبها تتمكن الدول العربية من مواجهة آثار العولمة السياسية ، وكذلك فان هناك العديد من الأساليب التي يمكن انتهاجها ، من أجل التعامل مع العولمة ، والحفاظ على خصوصية الدولة .

17- تصنيف الدول العربية عالمياً في مجال العولمة ، يعتبر متوسط أو ضعيف نسبياً إذا استثنينا مصر وتونس ، حيث حققت مصر المرتبة الأولى عربياً على مدى عشرين عاماً ، وكانت من أوائل الدول عبر العالم كذلك .

18- أحدث الأردن والمغرب في مجال العولمة السياسية تطوراً مشهوداً على مستوى الدول العربية ، حيث حقق الأردن تطوراً لافتاً عبر السنوات قيد الدراسة .

19- تراجعت كل من الجزائر بتأثير الحرب الأهلية عام 1992م ، والعراق بتأثير الاحتلال عام 2003م ، في قائمة التصنيف العالمية عبر السنوات ، حيث كانت الجزائر في بداية التسعينيات من أوائل الدول ، بينما تراجعت كثيراً في السنوات اللاحقة .

20- دول الخليج العربي رغم ثرواتها النفطية ، لم تحقق أي مركز متقدم يذكر في مجال العولمة السياسية ، سواءً عربياً أو عالمياً .

21- الصومال رغم كونه دولة فقيرة إلا أنه كان متقدم على الكثير من الدول العربية ، بما فيها الدول الغنية ذات الثروات ، حتى مع بدء الحرب الأهلية هناك إلا أنه حافظ على تقدمه عربياً لفترات كبيرة ، على الرغم من تراجعه سنوياً .

22- الضفة الغربية كانت في ذيل القائمة العربية والعالمية ، وذلك نظراً لظروف الاحتلال الذي تعانيه ، وقسوة الظروف المحيطة بها ، وعدم اعتراف الكثير من الدول بها كدولة مستقلة ذات سيادة .

ثالثاً : التوصيات :

من خلال النتائج السابقة التي توصلت إليها الدراسة ، تم استنباط عدد من التوصيات لمواجهة العولمة السياسية بتأثيراتها المختلفة والمتنوعة على الوطن العربي ، وللتعامل معها ومسايرتها كظاهرة كونية دخلت جميع مجالات الحياة ، هناك عدد من التوصيات الواجب اتباعها بهذا الخصوص ، وهي :

1- نشر الوعي على مستوى الحكومات والشعوب ، من أجل مجابهة العولمة ، والحفاظ على الخصوصيات الوطنية والثقافية ، ومن أساليب نشر الوعي ، هو التأكيد على أهمية دور مؤسسات المجتمع المدني ، التي تلعب دوراً مهماً في بناء المجتمعات ، وتهيأتها لتتبوء دور قيادي وأساسي في المجتمع .

2- تطبيق مجالات التعاون الاقتصادي العربي ، من حيث تفعيل دور المؤسسات الاقتصادية العربية ، التي تشكل نواة لوحدة اندماجية اقتصادية عربية ، تجعل من الدول العربية لاعباً رئيسياً في الحقل الدولي ، كنموذج الاتحاد الأوروبي مثلاً ، الذي جعل لأوروبا شأن عظيم في جميع المحافل والفعاليات الدولية .

3- التقليل من الاعتمادية ، وزيادة القدرة على الاعتماد على الذات ، والبناء الداخلي ، مما يزيد من فرص استقلالية الدول العربية ، من حيث القرار ، والعمل ، والتوجه ، بحيث تكون تلك الدول مالكة لسياساتها ، وغير موجهة حسب مصالح وأهواء الآخرين .

4- الاستخدام الفعال والمنظم لشبكات الاتصال الإعلامية ، والتي هي في عالمنا المعاصر ، تعتبر من أهم وأبرز دعائم فرض الإرادة والسلوك السياسي ، بحيث أصبح الإعلام اللاعب الأساسي والرئيسي لتعبئة الرأي العام ، واللعب بعواطف الأمم لشحذ طاقاتها .

5- البحث عن وسائل لتحقيق التكامل الإقليمي العربي ، بحيث يمتد هذا التكامل ليشمل النواحي العسكرية ، من اتفاقيات دفاع مشتركة ، وتدريبات وصفقات عسكرية ، والنواحي السياسية ، كتسهيل التكامل ودخول الأفراد والهجرة والعمل والدراسة ، والاجتماعية ، من حيث تقديم السيل والحلول للاختلالات الديموغرافية في المجتمعات .

6- إدراك العالم المحيط بالوطن العربي ، والإلمام بما يجري من مخططات وسياسات واستراتيجيات ، قد تهدد المجتمع العربي والأمة العربية ، والعمل على تجنبها أو التعامل معها بالسبل المثلى وبأقل الخسائر الممكنة .

7- تعزيز الديمقراطية ومشاركة الفرد في مؤسسات الدولة والمجتمع ، بحيث يصبح الفرد قادراً على القيام بدور فاعل وأساسي ، يكون ركيزة داعمة للسياسة العامة للدولة ، وكذلك فان المشاركة السياسية للفرد تضعه في خانة الشعور بالمسؤولية ، وتعزز إنتماءه .

8- تعزيز دور مؤسسات المجتمع المدني ، والتأكيد على استقلاليتها ، حيث يعمل ذلك على تعزيز مواجهة العولمة والتصدي لها ، والعمل بحيادية مطلقة ، تعزز تعدد الرؤى ، وتنوع وجهات النظر ، التي تعمل على رفد العمل الوطني والمجتمعي .

المراجع والمصادر :

أولاً : المراجع العربية :

1- القرآن الكريم

2- ابن منظور ، لسان العرب ، المجلد 12 , دار صادر ، بيروت ، لبنان .

3- أبو ركبة ، سمر (2011) ، عولمة حقوق الإنسان والهندسة السياسية ، مجلة الحوار المتمدن ، العدد 3518 ، العراق .

4- أبو زيد ، جيهان (2006) ، الشباب العربي والعولمة ، دراسة غير منشورة، UNDP، صنعاء ، اليمن .

5- أعواج ، دلال (2010) ، العولمة وتطورات العالم المعاصر ، مجلة الحوار المتمدن ، عدد 3066 ، العراق .

6- آل سعود ، سعود (2004) ، لمحات عن العولمة من منظور إسلامي ، جامعة الملك سعود ، الرياض ، السعودية .

7- أمين ، جلال (2001) ، العولمة والتنمية العربية من حملة نابليون إلى جولة الأوروغواي 1798-1998 ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، الطبعة الثانية .

8- بواطنة ، أنس (2010) ، العولمة والدولة ، انهيارها أم تغير في وظائفها ، مجلة الحوار المتمدن ، العدد 3097 ، العراق .

9- ثابت ، أحمد ، وآخرون (2003) ، العولمة وتداعياتها على الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، لبنان ، الطلبعة الأولى .

10- الجابري ، محمد (1997) ، قضايا في الفكر المعاصر ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، لبنان .

11- الجميل ، سيار (1997) ، العولمة الجديدة والمجال الحيوي للشرق الأوسط ، مفاهيم عصر قادم ، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق ، بيروت ، لبنان . الطبعة الأولى.

12- حجاج ، قاسم ، (2003) ، التنشئة السياسية في الجزائر في ظل العولمة ، مجلة الباحث ، الجزائر .

13- حسين ، وداد (2004) ، العولمة بين الماضي والحاضر ، المكتبة المصرية – الإسكندرية ، مصر .

14- الحميد ، عبد الكريم (2004) ، العولمة وآليات تطوير المناهج وانعكاساتها على طرق وأساليب التدريس ، اتجاهات جديدة في التدريس وبناء المناهج ، دراسة غير منشورة ، جامعة الملك سعود ، الرياض ، السعودية . الطلبعة الأولى .

15- ربيع ، محمد (2000) ، صنع المستقبل العربي المسيرة التاريخية من القبيلة إلى العولمة، مؤسسة بحسون ، بيروت ، الطبعة الأولى .

16- روبرتسون ، رونالد (1998) ، العولمة ، النظرية الاجتماعية والثقافة الكونية، المجلس الأعلى للثقافة ، القاهرة ، مصر ، ترجمة : نورا أمين .

17- السامرائي ، محمد (2010) ، العولمة السياسية ومخاطرها على العالم العربي ، الجامعة المسنصرية ، بغداد ، العراق .

18- السيد ، عاطف (2002) ، العولمة في ميزان الفكر ، دراسة تحليلية ، فلمنج للطباعة ، القاهرة ، مصر .

19- شدود ، ماجد (2002) ، العولمة مفهومها مظاهرها سبل التعامل معها ، الأوائل للنشر والتوزيع ، دمشق ، سوريا ، الطبعة الأولى .

20- شكر ، عبد الغفار (2004) ، العولمة والديمقراطية في العالم العربي ، مجلة الحوار المتمدن ، العدد 946 ، العراق .

21- صالح ، عبد الرزاق (2008) ، ظاهرة العولمة وتأثيرها على البطالة في الوطن العربي، الواقع والإحتساب ، رسالة ماجستير غير منشورة ، الأكاديمية العربية المفتوحة ، الدنمارك .

22- طاقة ، محمد (2007) ، مأزق العولمة ، دار المسيرة للنشر ، عمان ، الأردن ، الطبعة الأولى .

23- ظاهر ، فارس (2010) ، تأثير العولمة على واقع الدول العربية ، دراسة غير منشورة.

24- الظاهر ، نعيم (2010) ، إدارة العولمة وأنواعها ، عالم الكتب الحديث ، إربد ، الأردن.

25- عبد الحي ، وليد (2011) ، انعكاسات العولمة على الوطن العربي ، الدار العربية للعلوم ناشرون ، بيروت ، لبنان .

26- عبد الله ، عبد الخالق (1999) ، العولمة جذورها ، فروعها ، كيفية التعامل معها ، مجلة عالم الفكر ، العدد28 ، الكويت .

27- عبد الله ، عبد الخالق (2007) ، مجلة البرلمان العربي ، العدد 102 ، دمشق ، سوريا.

28- عبيد ، أمل (2007) ، العولمة وتطورات العالم المعاصر ، مجلة الحوار المتمدن ، العدد 1782 ، العراق .

29- عبيرات ، مقدم (2002) ، العولمة وتأثيرها على الاقتصاد العربي ، دراسة غير منشورة ، جامعة الأغواط ، الجزائر .

30- العزام ، سهيل (2003) ، العولمة ، دائرة المطبوعات والنشر ، إربد ، الأردن .

31- غارودي ، روجيه (1997) ، الولايات المتحدة طليعة الانحطاط ، الجماهيرية للنشر والتوزيع ، ليبيا ، ترجمة : رجب أبو دبوس .

32- غريسوولد ، دانيال (2004) ، العولمة وحقوق الإنسان والديمقراطية ، جورنال يو اس اي ، وزارة الخارجية ، الولايات المتحدة الأمريكية .

33- الغزي ، ناجي (2009) ، أثر العولمة على الوطن العربي ، موقع ناجي الغزي الإلكتروني .

34- الفتلاوي ، سهيل (2009) ، العولمة وآثارها في الوطن العربي ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، عمان ، الطبعة الأولى .

35- الفرحان ، إسحاق (2001) ، انعكاسات العولمة السياسية والثقافية على الوطن العربي ، مركز دراسات الشرق الأوسط ، عمان ، الطبعة الأولى .

36- فيذرستون ، مايك (2005) ، ثقافة العولمة ، القومية والعولمة والحداثة ، الهيئة المصرية للكتاب ، القاهرة ، مصر ، ترجمة : عبد الوهاب علوب .

37- القاسم ، خالد (2006) ، العولمة وأثرها على الهوية ، مقال منشور على موقع الألوكة ، السعودية .

38- كوتزه ، البرت (1986) ، تاريخ حضارة وادي الرافدين ، الجزء الثاني ، بيت الحرية للطباعة ، بغداد ، العراق ترجمة ، أحمد سوسة .

39- لتشنر ، فرانك جي ، بولي ، جون (2004) ، العولمة الطوفان أم الإنقاذ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، لبنان ، ترجمة فاضل جتكر .

40- لكريني ، إدريس (2008) ، سيادة الدولة في ظل العولمة ، مدونة إدريس لكريني ، مراكش ، المغرب .

41- محسن ، حاتم (2008) ، الموجز في العولمة ، دار كيوان للنشر ، دمشق ، سوريا ، الطبعة الأولى .

42- محمد ، بهاء الدين (2011) ، أثر العولمة على حقوق الانسان ، دراسة غير منشورة .

43- محمد ، غربي (2009) ، تحديات العولمة وآثارها على العالم العربي ، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ، العدد السادس ، الجزائر .

44- مراد ، بركات (2001) ، كتاب الأمة ، ظاهرة العولمة رؤية نقدية ، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ، قطر .

45- مساعد ، خالد (2008) ، دور المرأة في تعزيز الثقافة الإسلامية لدى أبنائها في ظل تحديات العولمة ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة صنعاء ، اليمن .

46- مسعد ، نيفين (2000) ، رؤية الشباب العربي للعولمة ، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ، مصر .

47- المشرقي ، أحمد (2003) ، حقيقة العولمة ، دار قتيبة للنشر ، دمشق ، سوريا .

48- المنصور ، عبد العزيز (2009) ، العولمة والخيارات العربية المستقبلية ، مجلة جامعة دمشق ، العدد الثاني ، دمشق ، سوريا .

49- النبهان ، محمد (2001) ، أي مستقبل للبلدان المتنامية في ضوء التحولات التي تترتب عن العولمة ، مطبعة المعارف الجديدة ، الرباط ،

50- النداوي ، حميد (2005) ، العولمة ومستقبل الدولة الوطنية في الوطن العربي ، المجلة السياسية والدولية ، العدد الأول ، العراق .

51- نصر ، فوزي (2006) ، العولمة وتحديات العالم العربي ، مجلة الحوار المتمدن ، العدد 1610 ، العراق .

52- وهبان ، أحمد (2009) ، الهوية العربية في ظل العولمة ، دراسة غير منشورة ، جامعة الملك سعود ، الرياض ، السعودية .

53- ياسين ، السيد (1999) ، العولمة والطريق الثالث ، ميريت للنشر والتوزيع ، القاهرة ، مصر .

54- اليحياوي ، يحيى (2006) ، العولمة ، التباس الظاهرة ، لبس المفهوم ، دراسة غير منشورة ، الرباط ، المغرب .

55- يونس ، عماد (2005) ، العولمة ، تاريخ – أبعاد ومؤثرات على العالم العربي ، المؤسسة الحديثة للكتاب ، طرابلس ، لبنان .

ثانياً : المراجع الأجنبية :

1- Boutaleb , Abdelhadi (2003) , Criticism Of Globalization , Positive & Negative Aspects , Journal Islam Today .

Chaker , Mohammad (2003) , The Impact Of Globalization On Cultural -2
Industries In United Arab Emirates .
Dimitrova , Anna (2002) , Challenging Globalization – The -3
Contemporary Sociological Debate About Globalization , Institut Eoropeen des Hautes Etudes Internationales, France .
Bacsu , Juanita (2007) , Measuring Citizen AttitudesToward -4
Globalization , University Of Saskatchewan , Canada .
Orozalieva Karina (2010) -5
Impact Of Globalization On Socio-economic and Political Development Of , The Central Asian Countries , University Of South Florida , USA .
Addo , Maj Jonathan (2001) , The Impact Of Globalization On African -6
Conflicts , University Of Ghana , Ghana .
http://globalization.kof.ethz.ch -7